

المركز الجامعي تيسمسيلت
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

**أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في المizza
التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**

- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت -

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تسويق

إشراف الأستاذ:

من إعداد الطالبة:

* مسعود زيان

* أمينة كامل

موسى

لجنة المناقشة

رئيسا

الأستاذ: ز علي زيان بروحة

مقررا ومشرقا

الأستاذ: مسعود زيان موسى

متحنا

الأستاذة: أمال حمو زروقي

متحنا إضافي

الأستاذة: عائشة سعدي

السنة الجامعية 2015/2014

الشكر و التقدير

الحمد لله العلي العظيم، صاحب الحمد والشأن، والمجده والسناء، والفاخر والبهاء،
والمن والعطاء والعزة والبقاء، الذي أعاينا على إنجاز هذا العمل وإخراجه إلى
النور وسخر لنا أيدي بيضاء كان لها عظيم الأثر، فله الشكر والحمد.

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل، والعرفان الجميل، لكل من أعاينا سواء
بالتوجه أو بالدعاء، أو قدم لنا كتاب أو معلومة ساعدتنا في إنجاز هذا العمل،

ونخص بالشكر كلا من:

الأستاذ المشرف: زيان موسى مسعود، الذي لم يدخل علينا بتوجيهاته ونصائحه
القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى عمال البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت ونخص
بالذكر السيد مدير الوكالة بدراني بن يحيى الذي تعامل معنا شخصيا ولم يدخل
عليها بأي معلومة.

كما أتقدم بالشكر إلى مديرني في العمل السيد سحاب عبد القادر الذي قدم لي
يد المساعدة من أجل إتمام دراستي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أستاذة معهد العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير.

الإهداء

إلى ذكرى كل شهيد من شهداء الوطن الحبيب.

إلى الذي أعاني بكل ما يملك وحماني الذي قدم لي الدعم المعنوي والمادي إلى

الغالي أبي العزيز **عبد القادر** أطال الله في عمره وأدم له صحته وعافيته.

إلى أغلى جوهرة منحني إياها الرب أمي الغالية **بختة** أطال الله في عمرها.

إلى من أخذها مني القدر الجدة **فاطمة** أسكنها الله فسيح جناته.

إلى العمة فاطمة.

إلى مصدر سعادتي وسندني في هذه الحياة إخوتي الأعزاء عبد الناصر، صليحة،

عبد الرزاق، شريف، محمد.

إلى الأخت ليندة و زوجها عبد القادر.

إلى الأستاذ المشرف زيان موسى مسعود

إلى الصديقات: **هنا**, **نصير**, **فضيلة**, **لما**, **نسمة**, **نجيبة**.

إلى كل من تقاسمت معهم أحلى الذكريات في حياتي.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا.

أ. صبيحة

- قائمة الأشكال -

الصفحة	العنوان	الشكل
14	أهداف التنافسية	(1-1)
29	محددات الميزة التنافسية	(2-1)
43	المعايير الأساسية للمسؤولية الاجتماعية	(1-2)
52	هرم Carroll لأبعاد المسؤولية الاجتماعية	(2 - 2)
83	المهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت	(1-3)

- قائمة الجداول -

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
17	أبرز تعاريف الميزة التنافسية	(1-1)
23	مصادر بناء الميزة التنافسية	(2-1)
27	النظرة البديلة لـ إستراتيجية بناء الميزة التنافسية	(3-1)
33	عوامل النجاح الرئيسية للميزة التنافسية	(4-1)
54	أبعاد المسؤولية الاجتماعية.	(1-2)
55	عناصر المسؤولية الاجتماعية.	(2-2)
59	هيكل موافقة إيزو 26000.	(3-2)
67	مصادر الميزة التنافسية التي تتحققها المسؤولية الاجتماعية	(4-2)
86	مقياس ليكرت	(1-3)
86	توزيع فقرات المحور الأول المسؤولية الاجتماعية	(2-3)
86	توزيع فقرات المحور الثاني الميزة التنافسية	(3-3)
87	معامل الارتباط α لأبعاد الاستبانة	(4-3)
88	خصائص عينة الدراسة	(5-3)
90	واقع تبني نمط الاقتصادي	(6-3)
91	واقع تبني النمط الاجتماعي	(7-3)
92	واقع تبني نمط البيئي	(8-3)
93	تحليل بعد المرونة.	(9-3)
94	تحليل بعد الإبداع	(10-3)
95	تحليل بعد السمعة.	(11-3)
96	واقع تبني البنك لأنماط المسؤولية الاجتماعية	(12-3)
96	واقع تبني البنك للنمط الاقتصادي	(13-3)
97	واقع تبني البنك للنمط الاجتماعي	(14-3)
97	واقع تبني البنك للنمط البيئي	(15-3)
97	نتائج اختبار تأثير أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة المرونة في البنك	(16-3)
98	نتائج اختبار تأثير أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة الإبداع في البنك	(17-3)
98	نتائج اختبار تأثير أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة السمعة في البنك	(18-3)

– قائمة الملحق –

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
114	الاستبيان	01

- جدول الاختصارات والرموز -

المصطلح	شرح المصطلح باللغة العربية	شرح المصطلح باللغة الأجنبية
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية	General Agreement Or Tariff And Trade
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	Organisation Mondial De Commerce
OCDE	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organisation De Coopération Et De Développement
CSR	المسؤولية الاجتماعية للمنظمة	Corporate Social Responsibility
ISO	المنظمة العالمية للتقييس	Organisation Internationale De Normalisation
SAI	معهد المسائلة الاجتماعية	The Institute Of Social And Ethical Accountability
CEP	أولويات الحقوق الاقتصادي	Conseil En Révolution Professionnelle

الملخص باللغة العربية.

حاليا المنظمات لا يمكنها الحفاظ على الريادة في السوق مقارنة بالمنافسين، إلا إذا امتلكت مزايا تنافسية غير قابلة للتقليد والمحاكاة، فأخذت تبحث وتطور من مزاياها التنافسية إلى أن اتجهت نحو تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية خاصة في ظل زيادة اهتمام المستهلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية وحتى ظهور جمعيات حماية المستهلك والبيئة. فأصبحت المنظمات حاليا تتلزم بمسؤوليتها الاجتماعية محاولة منها الحصول على آلية لكسب ميزة تنافسية جديدة من جهة و كسب ود الجمعيات من جهة أخرى ، لأن المصادر التقليدية للمزايا التنافسية لم تعد قادرة على ضمان الاستمرارية للمنظمة .
وفي ظل بيئة الأعمال المتغيرة، تعد المكانة التنافسية للمنظمة ذات أهمية بالغة.

الملخص باللغة الفرنسية.

Dans un environnement dynamique la position concurrentielle d'une importance primordiale .

Actuellement les organisations ne peuvent pas maintenir une avance sur le marché par rapport aux concurrents ,saut si elle possèdent des avantages concurrentielles inattaquables basés sur la recherche , le développement et l'amélioration de ces avantages concurrentielles jusqu'au moment où elles se sent dirigées vers des modes de responsabilité sociales, en pour l'intérêt du consommateurs afin de gérer ses économiques ,financières, droits□ surtout avec l'apparition des associations qui luttent pour la protection du consommateur et de son environnement .

Actuellement les organisation sont devenues conscientes de leurs responsabilités sociales dans le but d'acquérir un nouvel avantage concurrentiel car les ressources traditionnelles d'avantages ne sont plus une garantie durable de la sécurité et la continuité de l'organisation.

- الفهرس -

الصفحة	العنوان
/	الشکر
/	الإهداء
/	الملخص
I	الفهرس
II	قائمة الأشكال
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الملاحق
V	قائمة الاختصارات والرموز
أـ ث	المقدمة العامة
/	الفصل الأول: الإطار النظري للميزة التنافسية
06	تمهيد:
07	المبحث الأول: ماهية التنافسية، أنواعها ومبادئها.
07	المطلب الأول: مفهوم التنافسية ومبادئها.
09	المطلب الثاني: أنواع التنافسية وأسبابها.
12	المطلب الثالث: عوامل التنافسية وأهدافها
15	المبحث الثاني: أساسيات حول الميزة التنافسية
15	المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية
18	المطلب الثاني: أنواع ومصادر الميزة التنافسية
25	المطلب الثالث: أبعاد الميزة التنافسية ونماذجها.
28	المبحث الثالث: مقومات تطوير ونجاح الميزة التنافسية
28	المطلب الأول: محددات الميزة التنافسية ومعاييرها
32	المطلب الثاني: عوامل بناء ونجاح الميزة التنافسية
34	المطلب الثالث: مؤشرات ومتطلبات الميزة التنافسية



38	خلاصة الفصل
/	الفصل الثاني: الإطار النظري المسؤولية الاجتماعية
40	تمهيد:
41	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لمضامين المسؤولية الاجتماعية
41	المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية وتطورها التاريخي
51	المطلب الثاني: أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية
57	المطلب الثالث: أدوات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات
62	المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات
62	المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات وفوائده تبيتها
63	المطلب الثاني: الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية
64	المطلب الثالث: المعوقات التي تمنع ممارسة المسؤولية الاجتماعية
66	المبحث الثالث: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية
66	المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية
67	المطلب الثاني: مصادر الميزة التنافسية التي تتحققها المسؤولية الاجتماعية
68	المطلب الثالث: تعظيم تنافسية المؤسسة بفضل المسؤولية الاجتماعية
74	خلاصة الفصل
/	الفصل الثالث: أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة تيسمسيلت –
76	تمهيد:
77	المبحث الأول: لحنة عن البنك الوطني الجزائري
77	المطلب الأول:نشأة البنك الوطني الجزائري
78	المطلب الثاني: هيكل البنك الوطني الجزائري
84	المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري
85	المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيانة
100	خلاصة الفصل

102	الخاتمة العامة
106	المراجع
114	الملاحق



مقدمة:

في ظل تزايد حدة المنافسة بين المؤسسات والذي يعني امكانية تفوق مؤسسة ما على منافسيها، وما ينجر عليه من عمل دؤوب من طرف المؤسسات التي تهدف لتحقيق البقاء والتواجد في السوق، حيث نتج عن ذلك مناخ تنافسي يتطلب من مختلف المؤسسات الإهتمام بالتعاملين في مجال نشطتها والعمل على تمييز منتجاتها على حساب المنافسين، هذا ما ألزم المؤسسات على الإعتماد بشكل كبير على قدراتها التنافسية التي ترتكز على نوعية السلع والخدمات المقدمة لربانها وذلك بالتركيز بشكل خاص على ما يفوق توقعات الزبائن من خلال توفير المنتجات التي تلبي احتياجات الزبائن بشكل كامل.

إلا أنه في الوقت الحالي لم يعد الحصول على ميزة تنافسية وإكتسابها هو شغلها الشاغل، بل أصبحت تبحث عن وسائل وأساليب أخرى تجذب بها المستهلك خاصة في ظل زيادةوعي هذا الأخير بحقوقه التي يجب على المؤسسة مراعاتها.

ففي الآونة الأخيرة تزايد إهتمام الخبراء بشأن الموضوعات البيئية المادفة إلى الحفاظ على سلامة المستهلك والمجتمع بشكل عام.

وهذا ما دعا المؤسسات الاقتصادية للمشاركة مع باقي الفاعلين لتحقيق التنمية في إطار ما يعرف "بالمسؤولية الاجتماعية"، فالمسؤولية الاجتماعية امتدت بأبعادها الثلاثة : الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، لتحقيق المركز التنافسي للمؤسسة ومن ثم العائد الاقتصادي مع مراعاة حماية البيئة.

فالمؤسسات حاليا وخاصة الصناعية تبذل ما في وسعها للارتفاع بالأبعاد البيئية من حيث الموارد المتاحة واستغلالها أحسن استغلال، حيث تمكن من وقاية البيئة وحمايتها لتحقيق الإستراتيجية الخضراء أو ما يعرف بالتسويق الأخضر للمؤسسات

إشكالية الدراسة:

وما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

"ما مدى مساهمة أنماط المسؤولية الاجتماعية في إكتساب ميزة تنافسية للمؤسسة؟".

الأسئلة الفرعية:

يمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالميزة التنافسية؟

- هل يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية آلية من آليات خلق الميزة التنافسية؟

- هل تبني المؤسسات الجزائرية لأنماط المسؤولية الاجتماعية مكنتها من إكتساب ميزة تنافسية؟



فرضيات الدراسة:

- ليس للمسؤولية الاجتماعية علاقة بالميزة التنافسية .
- لا يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية ميزة تنافسية.
- تبني المؤسسات الجزائرية لأنماط المسؤولية الاجتماعية لم يكن لها من الحصول على ميزة تنافسية وإنما تشكل لها أعباء إضافية فقط.

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع خدمة المجتمع من القضايا الحامة والمحاذفة خاصة في عصرنا الحالي، حيث قل اهتمام المؤسسات بدورها الاجتماعي، وأصبحت جل إهتمامها على تحقيق الربح الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية تبني المؤسسات الاقتصادية في زيادة ثقة الزبائن وتنمية ولاءهم اتجاه المؤسسة مما يضمن لها كسب ميزة تنافسية متمثلة في دعم أفراد المجتمع لأهداف ورسالة المؤسسة والإعتراف بوجودها مما يساعدها في تحقيق أهدافها.

أهداف الدراسة:

لكل بحث هدف والمهدف من انجاز هذا البحث هو تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق مصالحها وذلك من خلال اكتساب ميزة تنافسية من جهة ومصالح أفراد المجتمع من جهة أخرى بالإضافة إلى حماية البيئة من خلال الاستهلاك العقلاني لمواردها والعمل على التقليل من التلوث البيئي الناتج عن الغازات والفضلات التي تطرحها في البيئة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت.

الحدود الموضوعية:

ركزنا في هذا البحث على مفهوم المسؤولية الاجتماعية من حيث التعريف بها، أبعادها وعناصرها الركائز الأساسية لنجاحها بالإضافة إلى أهميتها في ظل الظروف التي يشهدها العالم، وكذلك المزايا التي يحققها بالنسبة للمؤسسة والمجتمع، كما تطرقنا إلى مفهوم الميزة التنافسية من خلال تعريفها، أنواعها، محدودتها ومصادرها، وقد ركزنا على مساهمة المسؤولية الاجتماعية في إكتساب ميزة تنافسية للشركات.

الدراسات السابقة:

- طاهر خامر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة جامعة قصدي مرباح ورقلة حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المسؤولية البيئية



والاجتماعية وقد ثقت الدراسة الميدانية لتأكيد هذه العلاقة. مؤسسة سونا طراك فهي تختلف مع دراستنا في كونها تنظر للمسؤولية البيئية والاجتماعية على أنها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة أما الدراسة التي قمنا بها فتنتظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها آلية تمكن المؤسسة من إكتساب ميزة تنافسية وقد توصل الباحث في دراسته إلى عدة نتائج أهمها:

* التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسة إذا لم تتجاوز هذه الأخيرة الحجم المسموح به من التلوث، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة البيئية هي أدوات رقابية للاقتصاديات التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة.

- النعاس صديقي، أهمية نظم المعلومات في تدعيم الميزة التنافسية جامعة سعد دحلب البليدة حيث نجد أن وقد طرح عدة تساؤلات أهمها: ما هي مختلفة تأثيرات المتغيرات البيئية التي تجعل المؤسسة الجزائرية مضطورة للاستثمار في المعلومة وصيغت لها عدة فرضيات أهمها: المتغيرات البيئية لها تأثير كبير على المؤسسات الجزائرية والمؤسسة محل الدراسة بصفة خاصة مما يجعلها مضطورة إلى البحث عن المعلومة والاستثمار فيها، هذه الدراسة تختلف عن الدراسة التي قمنا بها من حيث التغيير المستقل فنحن ندرس المسؤولية الاجتماعية على أنها ميزة تنافسية أما هذه الدراسة فتنظر على أن نظم المعلومات هي التي تدعم الميزة التنافسية وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

* إهمال مسيري وإطارات المؤسسة لأهمية المعلومة ودراسة المغيرات البيئية وتحليل ظروف المنافسة ، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الحصة السوقية.

منهج الدراسة:

من أجل اعداد هذا البحث إعتمدنا على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنبطاني حيث تلائم المنهج الاستنبطاني الذي من أدواته الوصف والتحليل. مع الجانب النظري.

أما الأسلوب الاستقرائي فتلائم مع الجانب التطبيقي من الدراسة مستعينين بأحد أساليبه والمتمثل في الاستبيان.

تقسيمات البحث:

ولدراسة هذا الموضوع والإلمام به من كافة الجوانب قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث كان الفصل الأول والثاني نظريين أما الفصل الثالث فكان تطبيقي وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للميزة التنافسية وقد قسم إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث قسم إلى ثلاثة مطالب، أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان المسؤولية الاجتماعية حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث وكل مبحث قسم إلى ثلاثة



مطالب أما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة تطبيقية لماتطرقنا اليه في الجانب النظري. وفي مايلي
شرح مختصر لما تطرقنا إليه في كل فصل:

الفصل الأول: كان تحت عنوان الإطار النظري للميزة التنافسية ومن أجل الإلام بها من كافة النواحي وضعنا له خطة تمكينا من ذلك حيث ضمن هذا الفصل تمهيد، ثلاثة مباحث كل مبحث ضمن بدوره ثلاث مطالب، فقد خصص المبحث الأول للتنافسية متطرقين إلى مفهومها ومبادئها، أنواعها وأسباب قيامها بالإضافة إلى عوامل التنافسية وأهدافها، أما المبحث الأول والثاني فقد تم تحديدهم للميزة التنافسية فكان المبحث الثاني بعنوان أساسيات حول الميزة التنافسية حيث ضمن مفهوم الميزة التنافسية أنواعها كما احتوى على أبعاد الميزة التنافسية ونماذجها، أما المبحث الثالث والأخير لهذا الفصل كان بعنوان مقومات تطوير ونجاح الميزة التنافسية وقد ضمن محددات الميزة التنافسية، عوامل بناءها، مؤشرات ومتطلبات الميزة التنافسية، وقد ختمنا هذا الفصل بخلاصة لما تطرقنا إليه.

الفصل الثاني: أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان مدخل إلى المسؤولية الاجتماعية وقد ضمن تمهيد ثلاث مباحث حيث جاء المبحث الأول بعنوان مدخل مفاهيمي لمضامين المسؤولية وقد خصص هذا المبحث إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية وتطورها التاريخي بالإضافة إلى أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية وختمنا هذا المبحث بأدوات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات. أما المبحث الثاني فقد خصص للمسؤولية الاجتماعية للشركات متطرقين فيه إلى أهميتها وفوائده تبنيها وأهم الركائز الأساسية لنجاحها والمعوقات التي تمنع ممارسة المسؤولية الاجتماعية، أما المبحث الثالث فقد خصص للربط بين متغيرات الدراسة فكان بعنوان المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية وأهم ما ضمن هذا المبحث هي العلاقة بين الميزة التنافسية والمسؤولية الاجتماعية ومصادر الميزة التي تتحققها المسؤولية الاجتماعية وكيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تعظم تنافسيتها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية وفي الأخير ختمنا الفصل بخلاصة.

الفصل الثالث: كان هذا الفصل عبارة عن دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت حيث خصصنا المبحث الأول للتعرف بالبنك وهياكله ومهامه أما المبحث الثاني فقد خصص للاستبيان وتحليله.



الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

تمهيد:

تسعى المنظمات خاصة في الوقت الحالي في ظل شدة احتدام المنافسة في السوق بشكل فاعل لتحقيق البقاء في السوق وتستمر في مجال عملها، ولكن ذلك لا يتحقق بشكل سهل ويسير، بل تتعرض إلى منافسة شديدة وقوية. ومن أجل تجنب ذلك وتحقيق أهدافها المطلوبة، فإنه يستوجب عليها أن تمتلك ميزة تنافسية تعبّر بها عن تفردها واحتلافها عن غيرها من المنظمات الأخرى في ذات الصناعة. و هذا الأمر لا يأتي اعتباطياً بل يستوجب على المنظمة أن تعرف قواعد التفاصيل القائمة في السوق وكيف يمكن أن تلعب الأدوار لكي تكسبها الميزة التنافسية التي تجعلها قادرة على محاكاة المنافسين أو التفوق عليهم.

إذ يمكننا القول بأن امتلاك المنظمة للميزة التنافسية يعني قدرتها الموضعية في مواجهة متغيرات البيئة في السوق وفحصها الدقيق لبيئة الصناعة، وبالتالي قدرتها في مواجهة الآخرين وإمكانية البقاء والاستمرار ستكون واضحة وحلية.

ولذلك سنحاول الإلمام بالميزة التنافسية من خلال:

المبحث الأول: ماهية الميزة التنافسية.

المبحث الثاني: أساسيات حول الميزة التنافسية

المبحث الثالث: مقومات تطوير ونجاح الميزة التنافسية.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المبحث الأول: ماهية التنافسية.

يشكل مفهوم التنافسية حلقة أساسية لدى المفكرين والاقتصاديين والمحترفين في إدارة الأعمال والمؤسسات سواء كانت عالمية أو محلية كبيرة صغيرة أو متوسطة الحجم، وقد بدأ يظهر جلياً في مجالات الأعمال والتجارة والمال والاقتصاد خاصة في الآونة الأخيرة، وعليه ستحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم التنافسية بالإضافة إلى أنواعها وأهم الأسباب التي أدت إلى قيام ما يسمى بالتنافسية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية و مبادئها.

حتى الآن لم يتم تحديد مفهوم واحد و شامل للتنافسية لذلك ستتطرق في هذا المطلب لمفهوم التنافسية من خلال عدة تعاريف مختلفة، بالإضافة إلى أهداف التنافسية.

أولاً: مفهوم التنافسية.

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث إذا كان على مستوى مؤسسة أو قطاعاً أو دولة. فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة سوقية تختلف عن تنافسية القطاع، وبدورهما يختلفان عن تنافسية الدولة التي تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد.

حيث يتميز مصطلح التنافسية بنوع من الغموض و التعقيد الأمر الذي يصعب من تقديم تعريف محدد لها، لهذا تعددت واختلفت تعاريف التنافسية، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم هذه التعاريف.

لقد عرف (Amdra Tyson Laura) التنافسية الدولية على أنها: القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختيار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة متقدم ومستدام، بينما تمثل تنافسية المؤسسة في مدى مقدرها على مواجهة المنافسة سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية".¹

يعرف الفريق الاستشاري للتنافسية في اللجنة الأوروبية على أنها: "مجموع العوامل الضرورية لضمان النجاح على المدى الطويل".²

¹- عبد الرؤوف حجاج، "الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تسييرها - دراسة ميدانية في شركة رواحة الورود لصناعة العطور بالوادي-", مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة الجزائر، 2007م، ص 06.

²- نور الدين شارف، "التسويق الإلكتروني ودوره في زيادة القدرة التنافسية - دراسة حالة مؤسسة جواب فرع اتصالات الجزائر"، مذكرة ماجستير جامعة سعد دحلب البيضاء 2007م، ص 37.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

الم المنتدى الاقتصادي العالمي: عرف التنافسية على أنها "القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة" وفي نص آخر للمنتدى عرف التنافسية على أنها "مقدمة الاقتصاد الوطني على التواصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".¹

ومنه نستخلص تعريف للتنافسية على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات تستطيع بها مواجهة المنافسين من خلال توفير الإمكانيات وبناء الإستراتيجية المناسبة".

ثانياً: أسس التنافسية.

ترتکز التنافسية على عدة أسس حتى تكون فعالة وهي كالتالي:²:

1 - أن المستقبل ليس امتداداً آلياً للماضي، بل هناك تغيرات وتحولات مستقبلية تجعل المستقبل مختلفاً عما سبقه من مراحل.

2 - أن المنافسة الحقيقة هي تلك التي تتجه إلى خلق وتنمية الأسواق الجديدة، وليس مجرد التنازع على أجزاء من السوق القائمة.

3 - أن المنافسة هي مواجهة شاملة تستخدم فيها المنظمة كل أدواتها وقدراتها لتحقيق تفوق ساحق على كل جبهات التنافس، فليست المنافسة الآن قاصرة على جودة السلعة أو انخفاض سعرها، لكنها تعتمد على كل ما تستطيع الإدارة توظيفه من طاقات للوصول الأسرع والأكفأ للأسواق وإرضاء العملاء.

4 - تعتمد المنافسة على العمل المترابط للمنظمة كلها وليس فقط القطاعات المهمة بالتسويق، إذ أن الوصول إلى المركز التنافسي المتميز يتطلب تكامل كافة الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها أجزاء المنظمة جمعياً.

5 - أن التوصل إلى ميزات تنافسية و استثمارها بكفاءة يلفت انتباه أنظار المنافسين ويستدعيهم للبحث في الحصول على ميزات مماثلة أو أفضل منها، الأمر الذي يؤكّد الحاجة إلى استمرار المنظمة ذات القدرات التنافسية الأعلى في العمل على ابتكار وتنمية قدرات جديدة وتوظيفها بكفاءة لقطع السبل على المنافسين.

¹ - صديقي النعاس، "أهمية نظم المعلومات في تدعيم الميزة التنافسية"، رسالة ماجستير جامعة سعد دحلب البلديّة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، 2005م، ص 103.

² - بشار يزيد الوليد، "المفاهيم الإدارية الحديثة" دار الرأي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009م، ص 241.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

- 6** - أن هدف المنافسة ليس مشاركة الآخرين في الفرص المحدودة المتاحة في الأسواق، بل البحث عن الفرص الجديدة الهائلة والمعنى أن المنافسة الحقيقة هي على السوق الذي لم ينشأ بعد.
- 7** - يعتبر الوقت هو العامل الحاسم في كسب معركة التنافسية، وبالتالي تتركز جهود بناء القدرات التنافسية في ضبط الوقت واستثماره لإبداع قدرات جديدة والوصول بها إلى السوق قبل المنافسين.
- 8** - التنافسية الجيدة عملية تراكمية تتكون فيها المعرفة الإدارية التي تبدأ بدراسة الظروف الخارجية واستنتاج ما بها من فرص وتهديدات، وتقدير الموقف النسبي للمنظمة بالمقارنة مع منافسيها المباشرين وغير المباشرين ثم تتجه الإدارة إلى التخطيط الإستراتيجي من أجل سد فجوة التي تفصل المنظمة عن منافسيها وتحديد القدرات التنافسية الواجب تعميمها واستثمارها لتحقيق التوافق التنافسي، ومن ثم تتجه الإدارة إلى بناء وتنمية تلك القدرات وتوظيفها من أجل التفوق والتميز على المنافسين.
- 9** - تتم جهود بناء وتنمية وتوظيف القدرات التنافسية في شكل عمليات تراكمية تمر خلال مراحل تماثل دورة حياة الكائن.

المطلب الثاني: أنواع التنافسية وأسبابها:

يمكن تصنيف التنافسية إلى عدة أنواع وهذا حسب وجهة نظر كل باحث وفما يلي أحد هذه التصنيفات

أولاً: أنواع التنافسية. تصنف التنافسية إلى نوعين هما:

أ- التنافسية بحسب الموضوع: وتقسم بدورها إلى تنافسية المنتج وتنافسية المؤسسة، وفيما يلي شرح لكل منها على حد¹:

* **تنافسية المنتج:** تعتبر تنافسية المنتج شرطاً أساسياً لتنافسية المؤسسة لكنها ليست كافية، وكثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقدير تنافسية المنتج معين، ويعد ذلك أمراً مضللاً باعتبار أن هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع، وعليه يجب اختيار معايير معتبرة تمكن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.

¹ - عمار بوشناق، "الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها ومتغيرها وتطوريها" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص 10-11.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

* **تنافسية المؤسسة:** يتم تقويمها على أساس أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، حيث لا يتم حسابها من الناحية المالية في نفس المستوى من النتائج، في حين يتم تقييم المالي للمنتج بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه هذا الأخير، أما تنافسية المؤسسة فيتم تقييمها آخذين بعين الاعتبار هوماشه كل المنتجات من جهة والأعباء الإجمالية التي نجد من بينها: تكاليف نسبية ، النفقات العامة،نفقات البحث والتطوير.....الخ من جهة أخرى.

ومن جهة أخرى فإن فاقت هذه المصارييف والنفقات الهوماشه، واستمر ذلك مدة أطول فإنه يؤدي إلى خسارة كبيرة يصعب على المؤسسة تحملها، ومن فالمؤسسة مطالبة بتقديم قيمة لزبائنها، ولا يتم ذلك إلا إذا كانت حققت قيمة إضافية في كل مستوى ياتها.

ب- التنافسية وفق الزمن: وبدورها تنقسم إلى نوعين ¹ :

* **التنافسية الملحوظة:** يعتمد هذا النوع من التنافسية على النتائج الإيجابية الحقيقة خلال دورة محاسبية، غير أنه لا يجب أن نتفاعل بشأن هذه النتائج، لكونها تنجُ عن فرصة عابرة في السوق، أو عن طريق ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، إذ أن النتائج الإيجابية في الأجل القصير، قد لا تكون كذلك في الأجل الطويل .

* **القدرة التنافسية :** على الرغم من أن مفهوم القدرة التنافسية يستخدم على نطاق واسع، معايير متفاوتة وغير محددة، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بشكل عام على أنها الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أن تستخدم تدابيرأ أو إجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها و تحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم. وهكذا فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية تأتي محصلة لعوامل (*) عديدة متداخلة ومتباعدة في أنماطها وتأثيراتها.

¹- حسين سلمان،"الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م،ص 54.

(*) يمكن إيجاز هذه العوامل في : تكاليف الإنتاج و هيكلها، جودة و نوعية المنتجات، بالإضافة إلى دور الحكومة.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

ثانياً:أسباب قيام التنافسية.

ظهرت التنافسية لعدة أسباب أهمها هي¹ :

أ- ضخامة الفرص في السوق العالمي بعد أن افتتحت الأسواق أمام حركة التجارة الدولية نتيجة اتفاقية الجات(GATT) . ومنظمة التجارة العالمية(OMC).

ب- وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية و السهولة النسبية في متابعة و ملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات، وتطور أساليب بحوث السوق تقنيات القياس المرجعي والشفافية النسبية التي تعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.

ج- سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المنظمات المختلة، بين وحدات وفروع المنظمة الواحدة بفضل شبكة الانترنت وغيرها من آليات الاتصال الحديثة وتطبيقات المعلوماتية المتعددة.

د- تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية، وتسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ، ونتيجة للتحالفات بين المنظمات الكبيرة في هذا المجال.

هـ- مع زيادة الطاقة الإنتاجية، وارتفاع مستويات الجودة، وسهولة النسبية في دخول للمنافسين جدد في الصناعات الكثيفة في الأسواق، تحول السوق إلى سوق مشترىن تتركز القوة الحقيقة فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم الاختيار والمنافسة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وأيسر الشروط، ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة لتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.

ونتيجة للأسباب السابقة يتمتع المستهلكون والمشترون عموماً سواء من الأفراد والمؤسسات بميزة تعدد البدائل وانفتاح العرض أمامهم للمفضولة والاختيار بين المنتجات والخدمات المنافسة مما يضع المنافسين في موقف صعب يتطلب بذل الجهد الأكبر أي المزيد من التنافس الإرضاء العملاء وكسب ولائهم وتغيير اتجاهاتهم من منتجات المنافسين إلى منتجات الشركة.

¹- علي السلمي، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 2001. ص 104.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

بالإضافة إلى حصول المنافسين في مختلف قطاعات الإنتاج وفي مختلف دول العالم على معلومات علمية وفيرة وكذا نتائج التطورات التقنية نتيجة كثافة عمليات البحث العلمي وتطور التقني التي تتولها مؤسسات عديدة في الجامعات ومراسيم ومعاهد التطوير التقني سواء الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص وكذا مكاتب الاستشارات والبحوث المتخصصة في جميع مجالات الإنتاج والأعمال.

ونتيجة لهذا التدفق لنتائج البحوث والتطورات التقنية يتيح للمؤسسات المعاصرة الدخول في مشروعات مهمة لتطوير منتجاتها دون أن تضطر إلى التكوين إمكانيات للبحث والتطوير خاصة بها.

ومن ثم توفر الاستثمارات الطائلة والتي قد لا تكون متاحة لها فضلاً عن اختصار الوقت والجهود كل ذلك يصب في اتجاه المزيد من القدرات والجهود التنافسية والمحصلة النهائية لجميع تلك الأسباب أن تحول السوق في معظم دول العالم وبالنسبة لأغلب السلع والخدمات إلى سوق مشترين يكون القرار فيه نظرياً للمشتري الذي يتمتع بفرص بديلة ويتنافس المنتجون على إرضاعه ومن ثم تصبح هي الوسيلة الوحيدة للتعامل من خلال محاولة كل مؤسسة اكتساب المزيد من القدرات التنافسية.¹

المطلب الثالث: عوامل التنافسية وأهدافها.

نشأة التنافسية نتيجة لعدة عوامل كما لها عدة أهداف تعمل على تحقيقها لذلك ستطرق في هذا المطلب إلى عوامل التنافسية وأهدافها.

أولاً: عوامل التنافسية.

هناك ثلاثة عوامل أساسية تحدد درجة المنافسة وهي²:

1 - عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين، فكلما زاد عدد المؤسسات ازدادت شدة المنافسة بينهما والعكس صحيح.

2 - سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق، فكلما كانت تكلفة دخول المؤسسات الجديدة منخفضة لإنتاج وتسويق منتج معين كلما زادت شدة المنافسة والعكس صحيح.

¹ عبد الوهاب بوعزة، "دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة اتصالات الماتف النقال-موبيليس"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة متروري قسطنطينة، 2012، ص 73.

² - عمار بوشناق، مرجع سابق ذكره، ص 12.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

3 - العلاقة بين حجم الطلب وحجم العرض من المنتج في السوق، وكذلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها من هذه المنتجات فكلما زاد المعرض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت حدة المنافسة والعكس صحيح.

ثانياً: أهداف التنافسية.

للتنافسية عدة أهداف تسعى لتحقيقها هي¹ :

1 - تحقيق درجة عالية من الكفاية: يعني أن تتحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به. فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة.

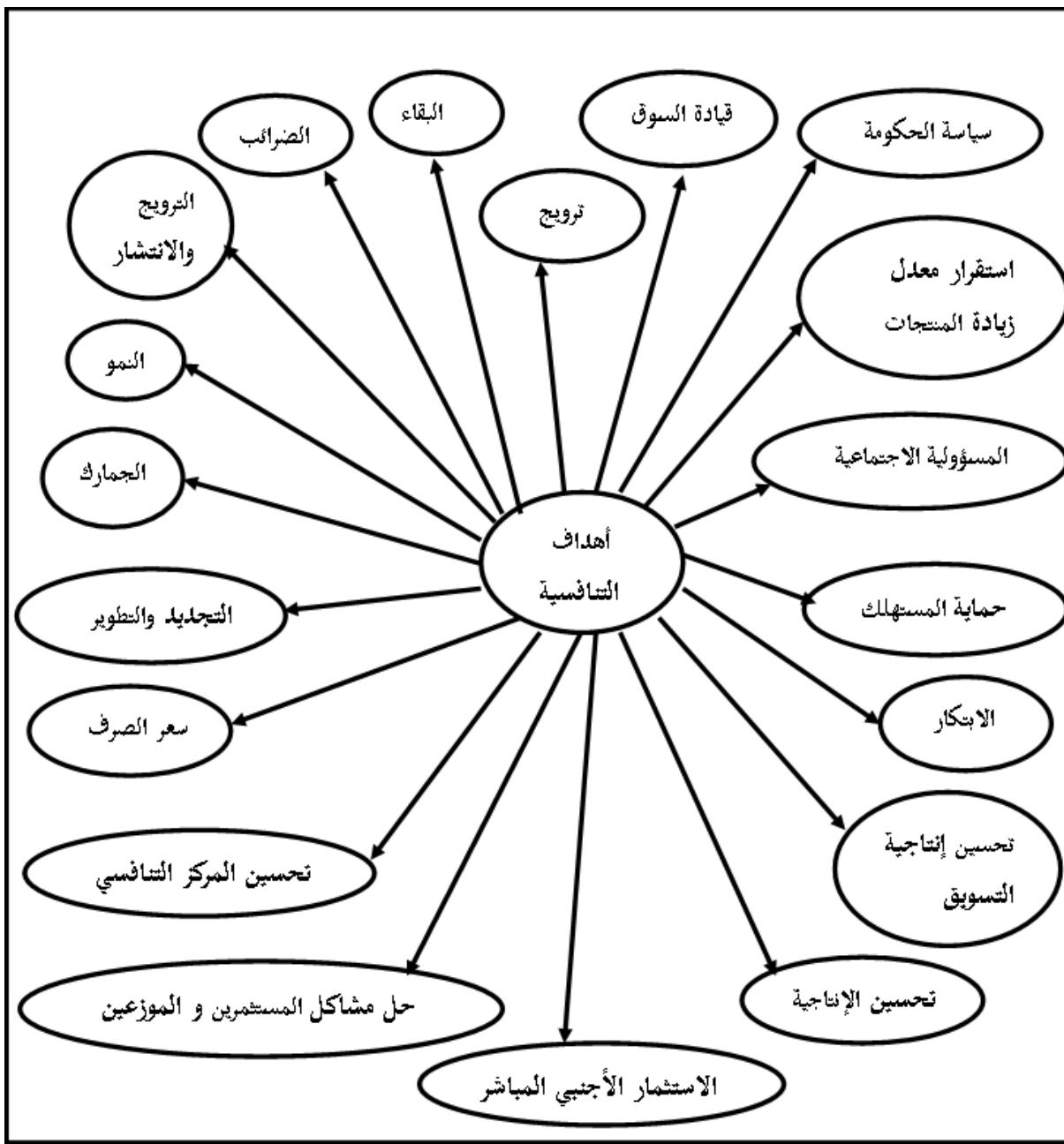
2 - التطور والتحسين المستمر للأداء: من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات التي تكون تكلفتها مرتفعة نسبياً، إلا أنها صعبة المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة.

3 - الحصول على نفع مفيد للأرباح: إذ تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطوراً من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها.

¹ - فلة العيبار"دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2005م،ص 88.

الفصل الأول الإطار النظري للميزة التنافسية

الشكل (1-1): أهداف التنافسية.



المصدر: فريد بخار، "المنافسة والترويج التطبيقي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 157.

من خلال الشكل نلاحظ أن للتنافسية عدة أهداف منها الاقتصادية كالاستثمار الأجنبي و قيادة السوق والنمو بالإضافة إلى أهداف أخرى قانونية كالتعامل مع سياسة الحكومة والجمارك والضرائب وأهداف أخرى تكنولوجية من خلال التجديد والتطوير والابتكار كما لها عدة أهداف اجتماعية كحماية المستهلك و التوجه نحو المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المبحث الثاني: أساسيات حول الميزة التنافسية.

لقد أصبحت الميزة التنافسية المهدى الذي تسعى إليه جميع المنظمات حاليا خاصة في ظل احتدام شدة المنافسة واحتمال خروج أي منظمة من المنافسة في أي وقت بالإضافة إلى عدة متغيرات قد تهدى المنظمات فأصبحها شغلها الشاغل البحث عن ميزة تنافسية من خلال البحث والتطوير وعدة أساليب أخرى. ولذلك ستنطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الميزة التنافسية بالإضافة إلى أنواعها ومصادرها وأبعادها ونماذجها.

المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية.

تحتهد المؤسسة في بيئة تنافسية، قصد التفوق على منافسيها، ولن يكون لها ذلك إلا إذا حازت على عنصر أو عناصر تميزها عنهم. فيكسبها ميزة تستطيع بها مواجهة المنافسة القائمة، ولذلك ستنطرق في هذا المطلب إلى أهم التعريفات التي صدرت عن الهيئات والمنظمات العالمية وكذا تعريف بعض رواد الاقتصاد.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): عرفت الميزة التنافسية على مستوى الاقتصاد القومي لدولة ما على أنها "الدرجة التي يمكن وفقها إنتاج السلع والخدمات الموجهة للأسوق الدولية بحيث تحافظ فيه على المداخل الحقيقة لمواطنيها وتوسيع فيها على المدى الطويل، على أن يكون ذلك في سوق حرة وعادلة".¹

تعريف مصطفى محمود أبو بكر: هي قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى والعاملة في نفس النشاط والتي تتحقق من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية، المادية، التنظيمية، بالإضافة إلى القدرات و الكفاءات والمعرفة، وغيرها التي تتمتع بها المؤسسة والتي تحكمها من تصميم و تطبيق إستراتيجية تنافسية".²

¹- أسيما سايج، "إدارة الوقت والميزة التنافسية" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلديّة، الجزائر، 2006م، ص 100.

²- أبو القاسم حمدي، "تنمية كفاءات الأفراد ودورها في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات - دراسة حالة بنك الفلاح و التنمية الريفية الأغواط -" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004م، ص 95.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

ويعرفها السلمي على أنها: "المهارة أو التقنية أو المورد الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون".¹

ويمكن تعريف الميزة التنافسية على أنها: مجموعة العوامل والإمكانيات التي تمكن المنظمة من التغلب على منافسيها والتي تساعدها على تحقيق أداء عال وعلى سبيل الاستمرار.²

عرف Brown: الميزة التنافسية على أنها "مجموعة من الصفات المؤيدة للشركات ومنتجاتها والتي تمثل أداة داعمة للمنافسة داخل السوق المستهدف".³

وقد عرفها M.Porter: "تشاً الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تحسين هذا الاكتشاف ميدانيا، ويعني آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع".⁴

ويرى كوثلر⁵ أن الميزة التنافسية متغير تابع للإستراتيجيات الثلاثة(إستراتيجية التكلفة، إستراتيجية التنوع، إستراتيجية التميز). ويركز هذا التعريف على مصدر أساسي من مصادر الميزة التنافسية ألا وهو إستراتيجية التنافس، حيث أنها وليدة استراتيجيات السابقة وليس هي في حد ذاتها إستراتيجية.

والجدول التالي يوضح أبرز التعريفات وتوجه كل باحث في تعريفه للميزة التنافسية.

¹- أحمد بن عيشاوي،"ادارة الجودة الشاملة الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدمية"،دار حامد للنشر والتوزيع، 2013م، ص 66.

²- إمام فخرى طبلية،"التسويق في المشاريع الصغيرة"دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009م، ص 95.

³- أبحاث اقتصادية وإدارية، غالب محمد البستجى، أثر كفاءة نظم المعلومات في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية، العدد التاسع جوان 2011م، ص 10.

⁴- نور الدين مزيان، صالح بلاسكة،"دور التخطيط الفعال للموارد البشرية في تحقيق ميزة تنافسية"،الملتقي الوطني الثاني حول تسيير الموارد البشرية، التسيير التقديرى للموارد البشرية و مخطط الحفاظ على مناصب العمل بالمؤسسات الجزائرية يومي 27-28-02-2013. جامعة محمد خيضر بسكرة،ص 08.

⁵- عبد الكريم شوكال،"دور تطوير المنتجات في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"الملتقي الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ص 60.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المجدول(1-1):أبرز تعريف الميزة التنافسية.

الباحث	التعريف	التوجه أو التركيز
HOFER ,1980 ,6	هي المجالات التي تتفوق بها المنظمة على منافسيها.	الأنشطة
FAHRY,1989,18	أى شيء يميز المنظمة أو منتجاتها إيجاباً عن منافسيها من وجهة نظر الزبون النهائي	المكانة الذهنية
Roppaport ,92,84	قدرة المنظمة على تقليل كلفها الكلية وتحقيق عوائد أعلى من خلال السعر مقارنة بالمنافسين وتحقيق قيمة أكبر للزبون	الكلفة
Evans,93,83	القابلية على تقديم قيمة متقدمة للزبون	قيمة الزبون
Macmalland and Tampo,2000,81	هي الوسيلة التي تمكن المنظمة من تحقيق التفوق في ميدان منافستها مع الآخرين	المنافسة

المصدر: ثامر البكري، "استراتيجيات التسويق"، دار اليزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط. العربية 2012، ص 194.

ومنه نستخلص تعريف للميزة التنافسية على أكمله: " تلك القدرات والمهارات أو الخاصية التي تفرد بها المؤسسة مقارنة بمنافسيها تمكّنها من إيجاد مكانة لها في السوق".

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المطلب الثاني: أنواع ومصادر الميزة التنافسية.

من أجل بقاء المؤسسة في المنافسة يجب عليها إكتساب نوع من أنواع الميزة التنافسية إما ميزة التكلفة الأقل التي يمكن لأي مؤسسة اكتسابها، أو العمل على كسب ميزة التمييز من خلال البحث والتطوير، ومن أجل اكتساب ميزة تنافسية يجب على المؤسسة معرفة المصادر التي تمكنها من الحصول عليها.

أولاً: أنواع الميزة التنافسية.

يمكن أن نميز بين نوعين من المزايا التنافسية هما ميزة التكلفة الأقل وميزة التمييز وفيما يلي شرح لكلا النوعين.

أ- ميزة التكلفة الأقل:

تلعب التكاليف دورا هاما في تحقيق استراتيجيات التميز، فعلى المؤسسة التي ترغب أن تتميز عن منافسيها الحفاظ على التكاليف قريبة من تكاليف منافسيها، ويتحقق لها ذلك عن طريق التقىيم الدائم لمركزها الخاص بالتكاليف بالمقارنة مع المنافسين. حيث تعد التكاليف الحجر الأساسي لتنافسية المؤسسة بسبب تأثيرها على أسعار تنافسية السلع والخدمات.

ونقول عن مؤسسة ما أنها تملك ميزة التكلفة الأقل، إذا كانت تكاليفها المترافقمة للأنشطة المنتجة للقيمة أقل من نظيرتها لدى المنافسين¹.

ولكي تتوصل المؤسسة إلى تحقيق هذه الميزة فإنها تعتمد على مراقبة عوامل تطوير التكاليف والمتمثلة فيما يلي:

* **مراقبة الحجم:** يمكن كل من التوسع في تشكيلة المنتجات، الحيازة على وسائل إنتاج جديدة، التوسع في السوق أو نشاط تسويقي مكثف من تخفيض التكاليف.

* **مراقبة التعليم:** ويتم ذلك عن طريق مقارنة أساليب وتقنيات التعلم مع المعايير المطبقة في نفس القطاع.

¹- لوبيزه فريدر، حبيبة كمشيدة، "دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال و مصادرها"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية لبلدان العربية، جامعة حسبيه بن بوعلی الشلف. ص 05.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

* **مراقبة الروابط:** ويتم عن طريق التعرف على الروابط الموجودة بين الأنشطة المنتجة للقيمة من جهة واستغلالها من جهة أخرى، فمثلا اختيار أفضل مكونات المنتج وبالشكل الدقيق والصحيح يسمح للمؤسسة من تخفيض تكاليف المراقبة للمنتجات التامة الصنع.

* **مراقبة الإلتحاق:** يتم تجميع الأنشطة المهمة والمنتجة للقيمة وذلك قصد استغلال الإمكانيات المشتركة أو تحويل كيفية العمل في سير نشاط منتج للقيمة إلى وحدات إستراتيجية.

* **مراقبة الرزنامة:** أي المفاضلة بين كون المؤسسة لدخول قطاع أو نشاط معين من أجل استفادتها من ميزة التكلفة الأقل بشكل متواصل بسبب موقعها الجيد في السوق أو توظيفها لأحسن المستخدمين وتعملها مع أفضل الموردين أو انتظارها لمدة محددة قبل دخولها لهذا القطاع، إما لكون التكنولوجيا المستعملة سريعة التغيير أو بعرض دراسة سلوكيات المستهلكين وتحديد نقاط القوة والضعف لديهم وبعدها الدخول بأكثر معرفة للظروف التنافسية السائدة.

* **مراقبة الإجراءات:** يمكن للمؤسسة أن تؤدي بعض الإجراءات، ومع مرور الوقت يكشف تحليل التكاليف عن ضرورة إلغاء أو تغيير بعض منها والذي لا يساهم في تحقيق ميزة تكلفة الأقل أو أنها تكلف المؤسسة أكثر من اللازم، وبالتالي فإن هذه المراقبة تسمح بتخفيض التكاليف.

* **مراقبة التمويع:** الخاص بالأنشطة، الموردين والعملاء والذي من شأنه تخفيض التكاليف، وذلك من خلال تأثيره على عناصر عدة منها: مستوى الأجور، فاعلية الإمداد وسهولة الوصول إلى الموردين.

* **مراقبة العوامل الحكومية والسياسية:** كالتشريعات الموضوعية لتنظيم النشاط الاقتصادي.

ب- ميزة التميز: تكسب المؤسسة ميزة عن منافسيها عندما تحوز على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها ويمثل قيمة بالنسبة له.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

حتى نقول عن مؤسسة أنها تملك ميزة التميز يجب عليها أن تحوز على العوامل تدعى بعوامل التفرد وهي¹:

أ- الإجراءات التقديرية: تلعب الإجراءات التقديرية التي تقوم بها المؤسسة والخاصة بأنشطتها دوراً أساسياً في تحقيق تفرد المؤسسة، والتي تمثل في الخصائص وكفاءة المنتجات المعروضة والخدمات المقدمة، جودة وسائل الإنتاج، إجراءات تسيير المستخدمين في النشاط كإجراءات خدمات ما بعد البيع، كفاءة وخبرة المستخدمين في النشاط والمعلومات المستخدمة من أجل مراقبة النشاط وغيرها من الإجراءات.

ب- الروابط: يمكن أن ينبع التفرد من حلال الروابط الموجودة بين أنشطة الروابط مع الموردين وقوات التوزيع وهذه الروابط هي كالتالي:

- **الروابط بين أنشطة المؤسسة:** تتطلب التلبية الجيدة لحاجات الزبائن تنسيق بين الأنشطة أو المرتبطة فيما بينها، فمثلاً: لا يقتصر تحديد آجال تسليم المنتجات على الإمدادات الخارجية بل هو مرتبط كذلك بدرجة السرعة في معالجة الطلبيات وتسليمها.

- **الروابط مع الموردين:** يمكن تلبية حاجات الزبائن إذا تم التنسيق مع الموردين، لأنه يمكن تقليل مدة تطوير نموذج جديد إذا قام الموردين باقتناص المعدات الضرورية لتصنيع القطع الجديدة حتى تنتهي المؤسسة من عملية تصميم تجهيزات التصنيع النموذج الجديد.

- **الروابط مع قنوات التوزيع:** تساهم هذه الروابط كذلك في تحقيق التفرد للمؤسسة إما عن طريق التنسيق مع هذه القنوات فيما بينها أو من خلال استغلال أفضل لأنشطة المشتركة للمؤسسة وقنوات التوزيع كتكوين الموزعين وتمويل الاستثمارات في قنوات التوزيع.

ج- المزなمة: يكون لزمن دخول المؤسسة في نشاط معين أثر في تحقيق التفرد فالمؤسسات التي كانت سباقة إلى استعمال شكل معين للمنتج يمكنها أن تحقق بها ميزة التميز كما قد يكون التأخير عن دخول في ممارسة نشاط معين مجدياً لأنه يسمح باستعمال تكنولوجيا أكثر حداثة.

¹ - ياسين حميبي، "تفعيل عملية الإبداع من خلال تنمية العلاقة بالزبائن - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباككة بالحراش خلال الفترة من 1999 إلى 2000" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 124.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

د- التموضع: قد يكون للاختيار الجيد لموضع أنشطة المؤسسة أثره في تحقيق التفرد، فمثلاً: يمكن لبنك تجاري أن يتمتع بأحسن الموضع لو كالته ووزعاته الأوتوماتيكية للأوراق النقدية ويساهم ذلك في التقرب من الزبون وبالتالي تحقيق التميز.

ه- الإلتحاق: يمكن أن تبرز خاصية التميز لنشاط ما إذا تم إلتحاقه بوحدات تابعة لنفس المؤسسة.

و- التعلم: يتحقق التعلم خاصية التفرد لنشاط معين إذا تم التحكم في ظاهرة التعلم بصفة جيدة حيث أن اتفاق كيفية العمل يؤدي إلى التميز المستمر.

ي- التكامل: تسمح درجة التكامل بالحصول على خاصية التفرد، حيث تكون ذلك من خلال ضم أنشطة جديدة متجهة للقيمة كانت تمارس من قبل الموردين أو قنوات التوزيع، فهذا يسمح بمراقبة جودة تلك الأنشطة.

ل- الحجم: يمكن أن يؤدي الإنتاج بالحجم الكبير إلى التميز والإنتاج بطريقة فريدة، الشيء الذي لا يمكن تحقيقه بالنسبة للأنشطة ذات الحجم الصغير، وقد يؤثر الحجم الكبير سلباً على التميز، حيث أن الإنتاج بالحجم الكبير يفقد المؤسسة مرونتها عندما تواجهه تغييراً في أذواق المستهلكين لأن تكلفة تغيير الأجهزة ومعدات الإنتاج كبيرة.

ثانياً: مصادر الميزة التنافسية.

يمكن للمؤسسة كسب ميزة تنافسية تميزها عن باقي المنافسين من خلال عدة مصادر وفيما يلي ستطرق إلى مصادر التي من خلالها قد تكتسب المؤسسة ميزة تنافسية.

أ- المعرفة: شهدت منظمات الأعمال خلال العشرينيات الأخيرة تحول كبير في طريقة فهم عوامل النجاح فطوال الفترة الصناعية كان العنصر البشري يقيم على أساس الجهد المادي الذي يبذله في العمل. لكن مع التطور الذي حدث بعد ذلك و إدخال الآلات الحديثة و تكنولوجيا في العمليات الإنتاجية أصبح التقييم على هذا الأساس أقل أهمية و صار من الضروري الاعتماد أكثر على القدرات الفكرية في تقييم رأس مال بشري، فإذا كانت الميزة التنافسية هي نتيجة للقيمة الإضافية التي تخلقها المؤسسة للزبون وإذا كان من الممكن تحسين هذا من خلال تمييز المنتوج و إنفراده بخصائص إضافية مقارنة مع منتجات

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المنافسين، فإنه باستطاعة المؤسسة أن تحقق تلك الأفضلية النسبية بالاعتماد على قدراتها الداخلية خاصة في مجال البحث والتطوير وتعتبر المعرفة هي الركيزة الأساسية لهذه الوظيفة.¹

ب- الابتكار:إن الانفجار المتزايد في عدد المؤسسات والذي صاحبه انفجار تنافسي على مستوى الوطني والعالمي، أدى إلى تصاعد اهتمام المؤسسات بالابتكار والتركيز عليه اعتباره الحد الأدنى في الأسقياط التنافسية إلى جانب التكلفة والجودة، وأصبحت هذه القدرة مصدرا متعددًا للميزة التنافسية.

وفي ظل التنافسية لم يعد الابتكار مقتصرًا على المؤسسات الكبيرة والتي كانت تنظر إليه على أنه عملية التوصل إلى الاختراق" أي التقدم المفاجئ الذي يغير القطاع، السوق والمنتج" ، بل تعمد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنظر إلى الابتكار بمفهوم التحسين.²

ج- الزمن:يعتبر الوقت سواء في إدارة الإنتاج أو في إدارة الخدمات ميزة تنافسية أكثر أهمية مما كان عليه في السابق، فالوصول إلى الزبون أسرع من المنافسين يمثل ميزة تنافسية .³

ويمكن تحديد الميزات التنافسية والتي تمثل جوهر المنافسة على أساس الوقت كالأتي:

- تخفيض زمن تقديم المنتجات الجديدة إلى الأسواق ويتحقق ذلك من خلال اختصار زمن دورة حياة المنتج.

- تخفيض زمن دورة التصنيع للمنتجات.

- تخفيض زمن الدورة للزبون*

- الالتزام بجدول زمني محدد وثابتة لتسليم المكونات الداخلية في عملية التصنيع.

بالإضافة إلى عدة مزايا أخرى نوضحها في الجدول التالي:

¹- مسعود طحطوح،"أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-", رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق ، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009،ص 28

²- ربيبة نحاسية،"أهمية اليقطة التنافسية في تهمية الميزة التنافسية للمؤسسة- حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية-", رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة الجزائر،2003م،ص 58.

³- نفس المرجع السابق، ص 59.
(*) ويقصد بها الفترة الزمنية المنقضية بين طلبات الزبون وتسليمها لها.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

الجدول (1-2): مصادر بناء الميزة التنافسية.

<ul style="list-style-type: none"> - ولاء الزبائن للعلامة التجارية. - ارتفاع كلفة التحول عند الزبائن. - العلاقات بعيدة الأمد مع شركاء سلسلة التوريد. - اتفاقيات التحالف الإستراتيجية. - التنسيق والتكميل مع شركاء سلسلة التوريد وزيادة قوة المساومة. 	1 - ميزات العلاقات
<ul style="list-style-type: none"> - تسجيل براءة الاختراع والعلامات التجارية. - قيود العقود ومنافعها. - ميزات ضريبية. - مناطق التجارة الحرة. - محدودات التجارة العالمية. - تحجيم دور الحكومة. 	2 - ميزات قانونية
<ul style="list-style-type: none"> - وفرة الموارد المالية. - مصانع و معدات حديثة. - فاعلية نظم الاستخبارات عن الزبائن والمنافسين. - الثقافة والتصور والأهداف المشتركة. - قوة السمعة التنفيذية. 	3 - ميزات تنظيمية
<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الموهاب بتفوق. - قوة الثقافة التنظيمية. - استثمار المنظمة بالعمل. - التزام العاملين في المنظمة. - تدريب العاملين. 	4 - ميزات الموارد البشرية
<ul style="list-style-type: none"> - حقوق الملكية والاسم والعلامة التجارية. - المنتجات الراقية. - التفوق النوعية أو الخصائص. - البحث والتطوير. - التفوق بتصور المنتج. 	5 - ميزات المنتج

الفصل الأول الإطار النظري للميزة التنافسية

<ul style="list-style-type: none"> - كلف إنتاج منخفضة. - وفورات اقتصادية. - حجم الإنتاج. - ضخامة حجم عملية الشراء. - انخفاض كلف التوزيع. - قوة المساومة مع البائعين. 	6- ميزات التسعير
<ul style="list-style-type: none"> - تصوير المنظمة. - موازنة ضخمة للترويج. - تفوق قوى البيع. - الإبداع - كثافة الخبرة التسويقية. 	7- ميزات الترويج
<ul style="list-style-type: none"> - كفاءة نظام التوزيع. - رقاية على المخزين الفوري. - كثافة تكامل سلسلة التوريد. - ملائمة المواقع. - قوة الاستعداد للقيام بالتجارة الالكترونية. 	8- ميزات التوزيع

المصدر: محمد عبد الحسين الطائي، نعمة عباس خضير الخفاجي، "نظم المعلومات الإستراتيجية منظور الميزة التنافسية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 185-159.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المطلب الثالث: أبعاد الميزة التنافسية ونماذجها.

تحدد الميزة التنافسية بعدة أبعاد منها التكلفة ، الجودة، الوقت، المرونة والابتكار، وستتطرق إلى شرح كل بعد على حدى في هذا المطلب، بالإضافة إلى نماذج الميزة التنافسية.

أولاً: أبعاد الميزة التنافسية.

تحدد أبعاد الميزة التنافسية من خلال خمسة أبعاد ستنطرق إليها باختصار فيما يلي¹ :

أ- التكلفة: تعد التكلفة المنخفضة البعد التنافسي الأول الذي تطبقه الكثير منا لمؤسسات المتميزة تنافسيا والتي تهدف لأن تكون الرائدة أو القائدة في خفض عنصر التكلفة بين منافسيها في نفس الصناعة أو النشاط، إذ لا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف .

و الإنفاق ليس عبئا في حد ذاته طالما يساهم في تحقيق قيمة مضافة، ومع ذلك فإن تحليل عناصر التكلفة بهدف ترشيدتها أو تحجيمها يساهم في تحسين الكفاءة وتحديد أسعار تنافسية.

ب- الجودة: تتحقق الجودة عندما ينجح المنتج في تصميم وتنفيذ وتقديم منتج سواء كان سلعة أو خدمة تشبع حاجات ورغبات وتوقعات العميل المعلنة وحتى تلك التي لم يفصح عنها، لذلك يركز المبتكرون كل تفكيرهم في عدد من الشركات المتميزة لتخيل ما يمكن أن يفكر فيه العميل وما يمكن أن يجعله أكثر رضا في استخدامه للسلعة أو استفادته من الخدمة وبذلك تعد الجودة سلاحا تنافسيا فاعلا، ولن يمانع عملاء كثيرون في أن يدفعوا أكثر ليتلقو منتجات بأعلى جودة أو أكثر انسجاما مع توقعاتهم .

ج- الوقت: أدى انعكاس تأثير التحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم إلى تزايد الاهتمام بعنصر الوقت الذي أصبح بعده تنافسيا تتنافس من خلاله المؤسسات، ويتم التعبير عن الوقت كبعد تنافسي من خلال الأبعاد التالية:

* التسلیم في الوقت المحدد.

* سرعة التطوير.

¹- سعيدة قاسم شاوش، "اتجاهات معاصرة في مجال الأعمال لتحقيق ميزة تنافسية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق ،جامعة سعد دحلب البليدة 2006م، ص 43,44.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

د- المرونة: ويقصد بها مدى نجاح المؤسسة في تكيف نظامها الإنتاجي من حيث سرعة الاستجابة للتغير السريع في حجم الطلب وخصائص المنتج المطلوب دون أخطاء فنية تؤثر سلباً على الجودة، إذ يمكن التحول من إنتاج منتج ينخفض حجم الطلب عليه إلى آخر يتواجد في السوق أو يتزايد حجم الطلب عليه دون خسارة هذا الطلب في السوق حادة التنافس، وتشمل المرونة على ما يلي:

* مرونة المقدار.

* مرونة المنتوج(المزيج).

هـ- الابتكار: بعد الابتكار البعد التنافسي الأخير والذي يشير إلى عملية بناء سلع وخدمات جديدة، أو تطوير طرق أفضل لإنتاج وتقديم السلع، ويقىي حلق بيئه عمل داخلية تشجع على الابتكار من أهم تحديات الإدارة التي يجب عليها تحقيقه.

ثانياً: نماذج الميزة التنافسية.

حاول الباحثون تطوير أفكار تصالح لتفسير محتوى الميزة التنافسية تشكيلاً وتفكيرًا بأسلوب بناء الميزة التنافسية، وكان للمختصين في مجال نظم المعلومات الإستراتيجية وتكوينها المعلومات خاصة مساهمة ذات دلالة في هندسة نماذج الميزة التنافسية، وهم نموذج الأعمال ونموذج الإستراتيجية وفي ما يلي شرح لكل نموذج.¹

1- نموذج الأعمال: نتيجة تخلی الإداره بالتوجه نحو تحقيق ميزة تنافسية كلما كانت ربحية المنظمة أكبر حجماً من معدل الربحية في قطاع الأعمال بمحاولة الإجابة عن سؤال مفاده كيف تصمم استراتيجيات تمكن المنظمة من بلوغ التنافسية تمكنها من تحقيق الربحية ونموها، وذلك باستخدام نموذج الأعمال الذي يمثل أحد النماذج عقلية ذات النظرة الكلية يهدف إلى تحقيق تلاعيم بين حجم استثمارات رأس المال وإمكانية اختيار إستراتيجية متنوعة تمكن المنظمة من تحقيق الربحية ونموها بمعدلات مستهدفة وهذا فإن فكرة نموذج الأعمال تتعلق بالطريقة التي تستطيع المنظمة من خلالها تحقيق الميزة التنافسية ممثلة في السلوكيات التالية:²

- اختيار زبائنها.

¹- محمد عبد حسين الطائي، نعمة عباس خضير الخفاجي، مرجع سبق ذكره ص155.

²- نفس المرجع السابق ص155.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

- تحديد مختلف أوجه المنتج.

- خلق قيمة للزبائن.

- كسب الزبائن والمحافظة عليهم.

- إنتاج السلع والخدمات والمعلومات إلى الأسواق المستهدفة.

- تنظيم أنشطة الشركة الداخلية.

- توظيف موارد المؤسسة.

- بلوغ أقصى مستوى من الربحية واستخدامها.

- نمو الأعمال عبر الزمن.

2- نموذج الإستراتيجية: تبني فكرة هذا النموذج على إمكانية تفكير إدارة المؤسسة في الميزة التنافسية

المتاحة للبحث عن النظرة البديلة للإستراتيجية، وتعتمد تلك النظرة عن إيجاد نوع من التوازن بين نموذج

الإستراتيجية ومدى مساهمته في بناء الميزة التنافسية.¹

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (1-3): النظرة البديلة لـ الاستراتيجية بـ بناء الميزة التنافسية.

الميزة التنافسية المستدامة	النموذج الإستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> - امتلاك المنظمة مركزاً تنافسياً منفرداً. - تكيف أنشطة المنظمة بما يتاسب مع الإستراتيجية. - وضع المبادرات والخيارات مقابل المنافسين. - التلاويم بين الأنشطة بين الأنشطة المتقابلة. - القدرة على الاستدامة تأتي من نظام النشاط وليس من أجزائه. - فاعلية نتائج العمليات. 	<ul style="list-style-type: none"> - أن تحتل المنظمة موقعها مثالياً في الصناعة - مرجعية مقارنة جميع النشطات لتحقيق أفضل ممارسة. - ميزات كسب الموقف يعتمد على عدد محدود من عوامل النجاح ومقدرات الجوهرية. - المرونة وسرعة الاستجابة لجميع التغيرات بأسلوب المنافسة في السوق.

المصدر: محمد عبد الحسين الطائي، نعمة عباس خضرير الخفاجي، مرجع سبق ذكره، ص 157.

¹ - محمد عبد الحسين طائي، نعمة عباس خضرير الخفاجي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المبحث الثالث: مقومات تطوير ونجاح الميزة التنافسية.

تشكل الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا لشركات الأعمال العالمية ومتنوعة الجنسيات وحتى المحلية، ويعتمد تفكير الإدارة في بنائها على إمكانية وصفها، وتحديد مصادرها، ومعرفة مقومات تطوير ونجاح الميزة التنافسية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات الميزة التنافسية ومعايرها:

حتى نقول عن ميزة تنافسية ما أنها ذات جودة يجب أن تتحدد بمجموعة من المتغيرات بالإضافة إلى توفر عوامل تحدد جودة الميزة التنافسية.

أولاً: محددات الميزة التنافسية.

إن الميزة التنافسية للمؤسسة تتحدد وفقاً لمتغيرين أساسيين، حيث من خلالهما تتحدد مدى قوّة إمكانية الميزة التنافسية على مواجهة المنافسين أو الصمود أمامهم، وبقاء محتكراً لهذه الميزة لأكبر فترة ممكنة، والمتغيرين هما :

* حجم الميزة التنافسية.

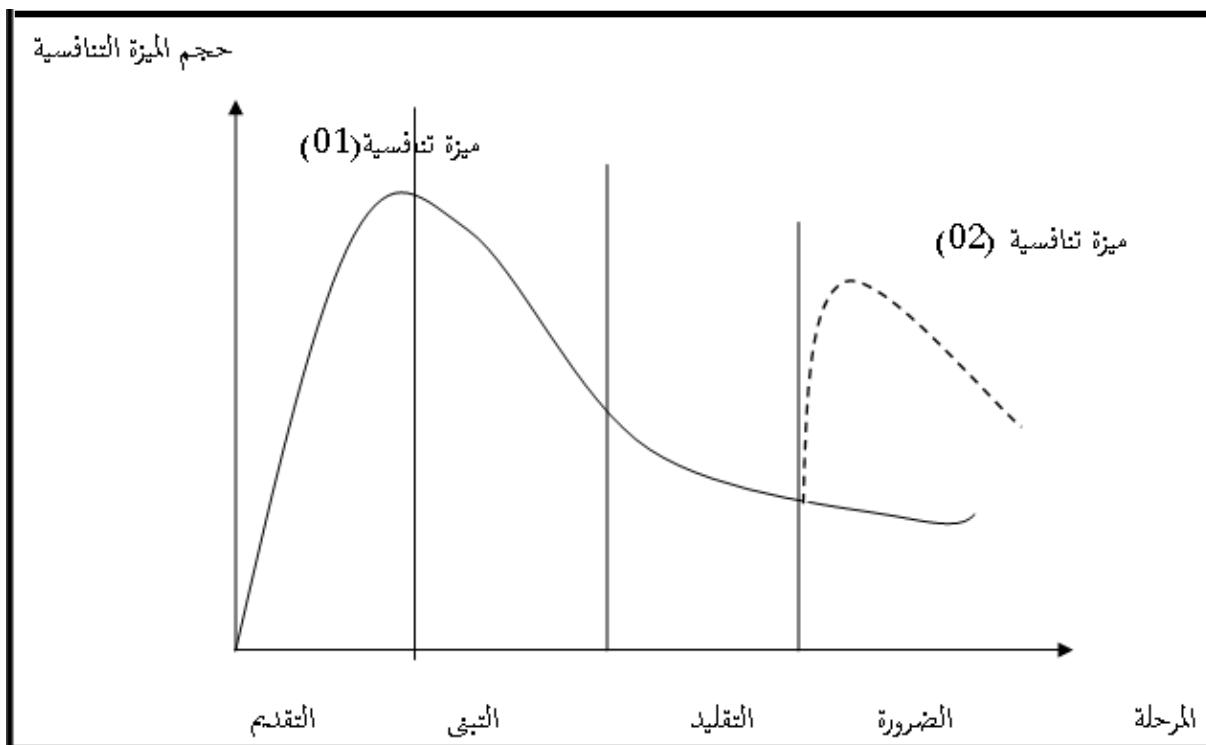
* نطاق التنافس(السوق المستهدف)

1-حجم الميزة التنافسية: إن الميزة التنافسية للمؤسسة كلما كانت كبيرة وجلية واضحة، سواء من ناحية التكلفة أو من ناحية التمييز، فهذا يفرض على الشركات المنافسةبذل جهوداً معتبرة وصرف أموالاً باهظة حتى تتمكن من التغلب عليها وإبطال سيطرتها في السوق، وبالتالي التقليل من المستهلكين التابعين لها والمعجبين بمنتجاتها، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الميزة التنافسية تمر بدورة حياة معينة كما هو الحال في المنتج.¹.

¹- فرhat غول، "مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية - حالة المؤسسات الجزائرية-", أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006 م، ص 106.

الفصل الأول الإطار النظري للميزة التنافسية

الشكل (2-1): محددات الميزة التنافسية



المصدر: فرحتات غول، مرجع سبق ذكره، ص 106.

يتضح لنا من خلال هذا المنحنى مختلف المراحل التي تمر بها الميزة التنافسية وهي¹:

أ- مرحلة التقديم أو النمو السريع: المؤسسة في هذه المرحلة وبفعل الميزة التنافسية التي استطاعت تحقيقها مقارنة بالمنافسين من خلال(منتج، سعر، توزيع، إشهار،...)، فإنها تترى هذه الميزة إلى السوق وبفضل تقبلها من قبل المستهلكين يُعرف نمواً معتبراً وسريعاً، بسبب عدم وجود منافسة أو تأخر رد فعل المنافسين، وبالتالي تتحقق المؤسسة مما خيل معتبرة قبل الدخول في المرحلة الثانية.

ب- مرحلة التبني من قبل الشركات المنافسة: وتمثل بداية تعرف المنافسون على الميزة التنافسية للمؤسسة ومدى تأثيرها على المستهلك وعلى حصصهم السوقية، فيحاولون بشتى الطرق العمل على تبيين هذه الميزة التنافسية أو تحسينها، وهنا تعرف الميزة نوعاً من الاستقرار والثبات والتشبع بفعل تزايد عدد المنافسين.

ج- مرحلة الركود: في هذه المرحلة يتضح جلياً بأن المنافسة تعمل بكل ما لديها من قوة وإمكانيات من أجل إبطال مفعول هذه الميزة التنافسية وتقليلها حتى تتمكن من جلب المستهلكين نحو منتجاتها، أو بمعنى آخر فإن هذه المرحلة تمثل الظهور الحقيقى والجلوى لرد فعل المنافسين، فتبدأ بذلك مرحلة الركود للميزة الأصلية للمؤسسة الأصلية، وبالتالي يتحتم عليها العمل على تطوير ميزة التنافسية السابقة وتحسينها حتى

¹- فرحتات غول، مرجع سبق ذكره، ص 107.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

تتمكن من البقاء والاستمرار، كما هو موضح في الشكل وفي الميزة التنافسية رقم 2، أي إعادة دورة حياة جديدة للميزة التنافسية وذلك عندما تتأكد المؤسسة بأنها غير قادرة على مواجهة المنافسة بالاعتماد على الميزة الحالية أو السابقة، والتي سيطرت بواسطتها على السوق لفترة معينة.

د- مرحلة الضرورة: في هذه المرحلة يصبح ضروريا وحتميا، بل أن المؤسسة مضطرة وفي حاجة ماسة إلى تقديم تكنولوجيا جديدة من أجل تخفيض التكلفة أو تدعيم ميزة تميز المنتج، لأنه في الحالة العكسية فإن مصير الميزة التنافسية الحالية(الأولى) هو الزوال، ولهذا نجد ما يسمى بتنمية وتطوير الميزة التنافسية(الميزة التنافسية المتواصلة)، مما يؤدي إلى انخفاض مردودية المنتج وبيعاته، وهذا ما يهدد المؤسسة بالخطر والخسارة، خاصة إذا كانت محفظة متاجها غير متنوعة.

2- نطاق التنافس(السوق المستهدف): يتناول في هذا العنصر درجة توسيع نشاطات وعمليات المؤسسة التي قد تكسبها مزايا تنافسية إضافية حقيقة، وذلك حسب حجم نشاطها أو الأسواق التي تستهدف المؤسسة الوصول إليها، ويمكن التوصل إلى أن هناك أربعة أبعاد لنطاق التنافس يمكنها أن تؤثر على الميزة التنافسية .¹

حيث يتشكل قطاع التنافس من أربعة أبعاد وهي² :

1- القطاع السوقي: يعكس مدى تنوع مخرجات المؤسسة، وكذا تنوع الزبائن الذين يتم خدمتهم. وهنا يتم الاختيار ما بين التركيز على قطاع معين من السوق أو خدمة كل السوق.

2- درجة التكامل الأمامي: يشير إلى درجة أداء المؤسسة لأنشطتها، سواء أكانت داخلية أو خارجية. فالتكامل الأمامي المرتفع مقارنة بالمنافس قد يحقق مزايا التكلفة الأقل أو التمييز.

3- البعد الجغرافي: يمثل عدد المناطق الجغرافية أو الدول التي تتنافس فيها المؤسسة. ويسمح هذا بعد من تحقيق مزايا تنافسية من خلال تقديم نوعية واحدة من الأنشطة والوظائف عبر عدة مناطق جغرافية مختلفة. وتبرز أهمية هذه الميزة بالنسبة للمؤسسات التي تعمل على نطاق عالمي، حيث تقدم متاجها أو خدماتها في كل أنحاء العالم.

4- قطاع النشاط: يعبر عن مدى الترابط بين الصناعات التي تعمل في ظلها المؤسسة. فوجود روابط بين الأنشطة المختلفة عبر عدة صناعات، من شأنه خلق فرص لتحقيق مزايا تنافسية عديدة. فقد يمكن استخدام نفس التسهيلات أو التكنولوجيا أو الأفراد والخبرات عبر الصناعات المختلفة التي تنتهي إليها

¹- فرحات غول، مرجع سبق ذكره، ص 107

²- عمار بوشناف، مرجع سبق ذكره، ص 150.

الفصل الأول الإطار النظري للميزة التنافسية

المؤسسة

ثانياً: معايير الحكم على جودة الميزة التنافسية.

إن امتلاك المؤسسة ميزة تنافسية لا يكفي إذ يجب عليها أن تحدد مدى جودتها وقوتها وقدرتها على الاستمرار وتجنب محاكمتها من طرف المنافسين فكلما كانت الميزة التنافسية ذات جودة عالية يصعب محاكمتها من طرف المنافسين وتحدد جودة الميزة التنافسية من خلال ثلاثة عوامل أساسية هي :

أ- مصدر الميزة: حيث نجد أن الميزة التنافسية وفق هذا المعيار إلى نوعين رئисين هما¹:

* مزايا تنافسية من مرتبة منخفضة: مثل التكلفة الأقل من اليد العاملة والمواد الأولية، وهي التي يسهل تقليدها ومحاكمتها نسبياً من قبل المؤسسات المنافسة.

* مزايا تنافسية من المرتبة مرتفعة: مثل التكنولوجيا، حيث تمنح تميز المنتج والتفرد في تقديمه، السمعة الطيبة والعلامات التجارية القوية، العلاقات الوطيدة مع العملاء وحصيلة من المعرفة المتخصصة، ويطلب تحقيق هذه المزايا ضرورة توافر مهارات وقدرات من مستوى مرتفع، وكذا تاريخ طويل من الاستثمارات المستمرة والمترادفة في التسهيلات المادية، والتعلم المتخصص والبحوث والتطوير، والتسويق، ويترب على أداء هذه الأنشطة خلق مجموعة من الأصول الملموسة وغير الملموسة.

ب- عدد مصادر الميزة التنافسية التي تمتلكها المؤسسة: فاعتماد المؤسسة على ميزة تنافسية واحدة فقط مثل تصميم منتج بأقل تكلفة أو القدرة على شراء مواد أولية رخيصة الثمن، يؤدي إلى سهولة محاكمتها وتقليدها من طرف المنافسين وبالتالي إمكانية التغلب عليها، أما عندما يكون للمؤسسة مصادر متعددة للميزة فإنه يصعب على المنافسين تقليدها جميعا.²

ج- درجة التحسين والتطوير والتجديد المستمر في الميزة: على المؤسسات أن تعمل على خلق مزايا تنافسية جديدة وبشكل أسرع قبل قيام المؤسسات المنافسة بتقليد الميزة القائمة حالياً، لذا يتطلب الأمر قيام المؤسسات بتغيير الميزة التنافسية الحالية وخلق مزايا تنافسية جديدة.³

وعليه لا يكفي أن تحوز المؤسسة على ميزة تنافسية، بل يجب أن يكون بمقدورها معرفة أداء هذه الميزة والحكم على جودتها واستمراريتها، ويتم ذلك استناداً إلى معايير معينة تختار وفقاً للقواعد المعمول بها في قطاع النشاط.

¹- فلة العبيهار، مرجع سابق ذكره، ص 115.

²- وسيلة بوaziid، "مقاربة الداخلية والكافاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية- دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-", رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2012، ص 23.

³- نفس المراجع السابق، ص 23.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

المطلب الثاني: عوامل بناء ونجاح الميزة التنافسية.

حتى تبني المؤسسة ميزة تنافسية يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التي تساهم في بناء الميزة التنافسية ونجاحها.

أولاً: عوامل بناء الميزة التنافسية.

تعتبر الميزة التنافسية نظاماً متكاملاً يضم مجموعة متكاملة من القدرات التي تعبر عن جوانب مختلفة من منظومة العمل الإنتاجي، الإداري والتسويقي للمنظمة. ويتحقق الاستثمار الإيجابي لتلك القدرات التنافسية المتكاملة تساهماً في تفوق المؤسسة على منافسيها من خلال خلق الفرص الجدية في السوق، وريادة في استغلالها بايجابية قبل أن يتمكن المنافسون من تقليدها، وكذلك اختراع مجال تنافسي جديد لمنافسة شركات كانت تحتل المراكز الأقوى فيه، والإسهام في تكوين صورة مستقبلية للمنظمة من خلال السعي لاحتلال المراكز التنافسية الأقوى. ويتوقف بناء وتعزيز الميزات التنافسية للمؤسسة على توافر

العوامل التالية:¹

- 1**- تحسين جودة الموارد المستخدمة في إنتاج المنتج وتعظيم عائدتها.
- 2**- تطوير وتفعيل العمليات من خلال استعمال الأساليب الإدارية الحديثة، كإعادة الهندسة، إدارة الجودة الشاملة والتحسين المستمر.
- 3**- اتخاذ الاستراتيجيات الملائمة لوجهة المنافسين في ظل البيئة التنافسية، سواء بالتخاذل إستراتيجية التحالف معهم أو الالتحام بالموردين، أو تغيير مجال المنافسة بالتركيز على مجال معين من القطاع.
- 4**- خلق وتنمية أسواق جديدة لم تكن موجودة من قبل، مما يمنح المؤسسة الأساسية في الاستثمار فيها والتمتع بمركز تنافسي متفرد فيها، وكذا البقاء أطول فترة ممكنة قبل دخول المنافسين هذه الأسواق.
- 5**- عدم اقتصار جهود المنافسة على جودة المنتج أو سعره، بل الاعتماد على جميع طاقات وقدرات الإدارة للوصول بطريقة أكثر سرعة وفعالية للأسوق وإرضاء العملاء.
- 6**- التنسيق والتكميل بين كافة الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها المؤسسة بدءاً بتصميم المنتج أو الخدمة، وصولاً إلى خدمات ما بعد البيع التي تراقبها.
- 7**- ضرورة ابتكار وتطوير ميزات تنافسية في أقل وقت ممكن، واستثمار عامل الوقت لإبداع ميزات جديدة والوصول بها إلى السوق قبل المنافسين.
- 8**- تنطلق جهود بناء وتعزيز الميزات التنافسية من دراسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة،

¹- فلة العبيهار، مرجع سابق ذكره، ص 119.120.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

لرصد الفرص والتهديدات ونقاط القوة ونقاط الضعف، والتي على ضوئها يتم وضع الخطط الإستراتيجية، تماشياً مع الإستراتيجية العامة والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

والجدول التالي يوضح أهم العوامل الرئيسية لنجاح الميزة التنافسية.

الجدول (4-1): عوامل النجاح الرئيسية للميزة التنافسية.

<ul style="list-style-type: none">- ممارسة البحث العلمي- القدرة والاستعداد على تحديد عمليات الإنتاج.- القدرة والاستعداد على تحديد المنتج.- الخبرة في تكنولوجيا المستعملة.	1- التكنولوجيا
<ul style="list-style-type: none">- الإنتاج بأقل كلفة (بلغ المقياس الاقتصادي)، والاستجابة لمنحنى الخبرة).- نوعية التصنيع.- أعلى استخدام للموجودات الثابتة (أهمية كثافة رأس المال، الصناعات ذات كلف ثابتة عالية).- أدنى كلفة موقع المصنع.- الوصول لملازمة الموردين للعمالة الماهرة.- أعلى إنتاجية عمل (أهمية العناصر ذات محتوى العمل العالي).- أدنى كلفة لتصميم المتوج وهندسته (تقليل كلف التصنيع).- مرونة التصنيع ومدى مراعاة النماذج والأحجام التي تأخذ بعين الاعتبار عند الاستجابة للطلبيات.	2- التصنيع
<ul style="list-style-type: none">- قوة شبكة موزعي تجارة الجملة والوسطاء.- الحصول على مساحة أوسع من خدمات التجزئة.- امتلاك المنظمة لمتاجر تجزئة عائدة لها.- أدنى كلفة تسويقية.- سرعة التسليم.	3- التوزيع
<ul style="list-style-type: none">- التدريب الجيد، وقوى بيعية فاعلة.- الخدمات المتاحة والممكن الاعتماد عليها والمساعدة الفنية.- دقة الاستجابة لطلبات المشتري (قلة الطلبات المرفوضة أو الأخطاء).- ولاء خط منتج وانتقاءه.- مهارات التشجير.- جاذبية الأسلوب.- التغليف.- الاستجابة السريعة للزبون.	4- التسويق
<ul style="list-style-type: none">- خاصية التفوق.	5- المهارات

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

<ul style="list-style-type: none">- نوعية الرقابة على أسلوب تطبيق المعرفة.- تصميم الممارسة للأهمية في صناعة الألبسة والأزياء.- الخبرة في تكنولوجيا خاصة.- القدرة لأن تصبح أكثر ذكاء اصطاعيا.- قدرة الحصول على كل ما هو جديد لتطوير المنتجات عن طريق البحث والتطوير ومراعاة السرعة في الاستجابة للسوق.	6- الاستعدادات المنظمية
<ul style="list-style-type: none">- نظم معلومات متفوقة.- القدرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات في معطيات السوق.- خبرة أكثر ومعرفة إدارية رصينة بأسلوب تطبيق المعرفة.	7- أنواع أخرى
<ul style="list-style-type: none">- تصورات التفصيلية/ تكرار عدد المشترين.- مناسبة قرب الموقع (يلاعنة في عدد من أعمال التجزئة).- كياسة الموارد البشرية ومستوى اللطف لديهم.- الوصول لقوة تمويل رأس المال (أهمية نشوء صناعات جديدة مع درجات عالية من خطورة الأعمال و الصناعات ذات كثافة رأس المال).- الحماية المسجلة.	

المصدر: نعمة عباس خضير الخفاجي، "الإدارة الإستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 2010م، ص 134، 133.

المطلب الثالث: مؤشرات ومتطلبات الميزة التنافسية.

أولاً: مؤشرات الميزة التنافسية.

للميزة التنافسية عدة مؤشرات من أهمها: ربحية المؤسسة، سعر التكلفة، الإنتاجية، والحصة السوقية.

وباستخدام هذه المؤشرات تتمكن المؤسسة من قياس الميزة التنافسية. وفيما يلي شرح لهذه المؤشرات.

أ- الربحية: تشكل التنافسية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية للمؤسسة، إلا أن هذه الربحية يجب أن تقترن مع زيادة في الحصة السوقية، والربحية مؤشر للتنافسية على المدى القصير، فقد تتحقق المؤسسة ربحية جيدة في وقت يتجه فيه السوق إلى التراجع مما يشكل تحدياً مستقبلياً لربحية المؤسسة.

كما أن الربحية العالية مؤشر على أن المؤسسة تملك هامش كبير للمناورة على السعر مع ضمان

تغطية التكاليف.¹

ب- التكلفة: تمثل تكلفة الصنع مقارنة بالمنافسين مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع النشاط ذي إنتاج متخصص، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلاً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تشكل تكلفة اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة

¹- نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

¹ الإجمالية، غير أنها نادرة الوجود.

ج- الإنتاجية: تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفعلية إلى تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، غير أن هذا المفهوم لا يوضح مزايا وعيوب تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفизيائية مثل الأطنان فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة، زمن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التكنولوجية أو غيرها من العوامل، وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل أو إلى تحقيق وفرات الحجم، كما يتأثر نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بفارق الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية.

د- الحصة من السوق: تعتبر نسبة الحصة السوقية من أهم وأوضاع المؤشرات الدالة على القدرة التنافسية للمؤسسة، فإذا كانت المؤسسة تسيطر على أكبر حصة في السوق فهي رائدة، أما إذا كانت لها نسبة متوسطة من السوق فنقول إن قدرتها التنافسية متوسطة، وإذا كانت نسبتها في السوق صغيرة فهذا يدل على ضعف قدرتها التنافسية.

ويمكن مقارنة أداء المؤسسة بأداء المنافسين في السوق، وقد أشرنا إليه سابقاً كيف تحسب حيث نجد ثلاثة حالات وهي:

* حصة السوق النسبية أكبر من الواحد: هذا يعني أن تنافسية المؤسسة أفضل من تنافسية المنافس.

* حصة السوق النسبية تساوي الواحد: هذا يعني أن تنافسية المؤسسة تماثل تنافسية المنافس.

* حصة السوق النسبية أقل من الواحد: هذا يدل على أن تنافسية المؤسسة أقل من تنافسية المنافس ورغم أن المؤشرات التنافسية تعتبر من أهم المؤشرات الدالة على القدرة التنافسية، إلا أنه لا يمكن حصر مؤشرات قياس القدرة التنافسية في مجموعة من العوامل فحسب، بل يجب إدراك ومعرفة كل ما يحيط بالمؤسسة من المتغيرات، وبناء على ذلك يتم وضع معايير وقواعد مضبوطة تساعد على معرفة درجة التنافسية، ومقارنتها بمجموعة المنافسين قصد تحسين الأداء التنافسي وضمان استمرارية النشاط.

ثانياً: متطلبات الميزة التنافسية.

لكي تحظى المؤسسة بميزة تنافسية تستطيع من خلالها مواجهة المنافسة الحادة والشرسه وتتضمن لنفسها البقاء والاستمرار، يجب عليها أن تتحقق مجموعة متكاملة من القدرات وتحتم بها وتعمل على تنويعها وتحسينها، وهذه المجموعة المتكاملة من القدرات ما هي إلا متطلبات للميزة التنافسية والتي تشمل

¹- عائشة قرش، "دور التغير في تحسين القدرة التنافسية-دراسة حالة مؤسسة ترافل لمشتقات الحليب البليدة-", رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 2007م.ص 45.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

ما يلي:¹

أ- ثقافة وقيم المؤسسة: ويقصد بذلك توافر مجموعة القيم والمعتقدات التي تغرسها الإدارة العليا في مختلف المستويات لدى العاملين، فيشار كون فيها وذلك من خلال شعارات ورموز وكذا سلوكيات القدوة من القادة، وبهذا تتهيأ للمؤسسة ثقافة تؤثر إيجاباً على إدراك العاملين لموافق العمل، وعلى طرق تفكيرهم وقراراتهم وسلوكياتهم.

ب- الاهتمام بالموارد البشرية: وذلك لأن الموارد البشرية هي أثمن الأصول في المؤسسة، وعليها أن تخصص استثمارات كافية لتعزيز إنتاجية هذه الموارد، فقد أصبحت المعرفة أهم وأقيم من الخامات وحتى رأس المال، والمعرفة تكون أساساً في عقول البشر، ولذلك أصبحت الحاجة إلى المدير والموظفو أو العامل المتمكن فكريًا ومهارياً على رأس قائمة احتياجات المؤسسة لتعزيز الميزة التنافسية، وبذلك يتغير اعتبار العاملين كرأس مال فكري أثمن موارد المؤسسة وليس مجرد أفراد، ففي رؤوسهم تتولد الأفكار، وتتطور الابتكارات وتصاغ الإستراتيجيات والبرامج وتحدد القرارات، ويتجسد الاهتمام بالموارد البشرية في تحري فاعلية تخطيط الموارد البشرية والاختيار والتدريب والتنمية والتحفيز والتقييم للأداء و تخطيط المسار الوظيفي، وذلك من خلال التخطيط الإستراتيجي الذي يستهدف تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة و الحفاظ عليها.

ج- القدرة على التعلم من تجارب المؤسسات الأخرى: وذلك للتكيف مع المتغيرات المتلاحقة في بيئة المؤسسة، فيبيئة المؤسسة حافلة بموافق قد تحسن المؤسسة إدراكتها أو قد لا توافق في السياسات والسلوك الإداري عموماً، والمؤسسة المتعلمة هي تلك التي تسعى للتعلم من مواقف وخبرات إدارية مارستها ومن مواجهة منافسة خاضتها، ومن المقارنة مع منافسين نموذجين، والتي يسعى مدرووها من التعلم إلى التطوير وتحديث معارفهم ومهاراتهم الإدارية والتقنية، وهذا يتطلب جمع البيانات والمعلومات وتوظيفها في التخطيط والتقييم والتحسين المستمر.

د- القدرة على التغيير: وذلك بمواكبة و حتى استباق المتغيرات المتلاحقة في البيئة المحيطة بالمؤسسة فالبيئة المعاصرة ديناميكية وسريعة التغيير، حتى أن بعض المؤسسات ما أن تنتهي من تصميم أهدافها واستراتيجياتها حتى تجد أن بعض العوامل البيئية قد تغيرت.

هـ- التوجه التسويقي: ويكون في كافة أنشطة المؤسسة من أجل تحقيق الجودة الشاملة، وبتضمن ذلك برنامجاً للتحسين المستمر لكافة مجالات ووحدات الأداء بالمؤسسة مع مستوى عال لدراسات السوق

¹- عبد الناصر خري، "دور نظام المعلومات التسويقية في تعزيز القدرة التنافسية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، جامعة سعد دحلب البلدية، 2006م، ص 63..62.

الفصل الأول.....الإطار النظري للميزة التنافسية

والزيج التسويقي والخدمات المقدمة للزبون، وهذا مع الحرص الفائق على تهيئة الكفاءات في الإدارة التسويقية وكافة المجالات النشاط الأخرى.

و- الكفاءة والفاعلية: وتكون في العمليات الرئيسية للمؤسسة، وهو ما يساعدها على تحسين الجودة وخفض التكلفة.

ي- القدرات التكنولوجية: وذلك بتطوير القدرات التكنولوجية المتاحة بما يتناسب وخصائص العمالة والعمليات والمنافسة ومتطلبات السوق، ويتضمن ذلك حزمة من استخدامات تكنولوجيا المعلومات بما يسهم في ترشيد التكاليف وتحسين الجودة وترقية الميزة التنافسية في المؤسسة، خاصة باستعمال نظم معلومات متطررة، إذ تعد الميزة التنافسية مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو نقص تكاليف الأيدي العاملة بعد ارتباطها بالمحظوظ العلمي والتكنولوجي.

الخلاصة:

ما سبق التطرق إليه يتضح لنا بأن الميزة التنافسية ضرورية للمؤسسات من أجل بقاء و الحفاظ على مكانتها في الأسواق المحلية أو العالمية أمام المنافسة الشرسة والقوية، خاصة في الوقت الحالي في ظل احتدام شدة المنافسة والانفتاح الأسواق العالمية على التجارة الخارجية مما استوجب على المؤسسات البحث عن ميزة تنافسية تمكنها من الحفاظ على مكانتها في السوق، ولم يعد حالياً اكتساب ميزة تنافسية بالأمر الصعب وإنما الحفاظ على هذه الميزة وعدم تمكن المنافسين من محاكاتها وتقليلها على المديين القصير أو الطويل هو الأصعب لذلك استوجب على المؤسسات القيام بعمليات البحث والتطوير المستمر، بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل أهم ميزة يمكن من خلاله التفوق عن المنافسين باعتباره مصدر باقي المزايا التنافسية.

تمهيد:

أضحت مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات يحظى باعتراف واسع النطاق باعتباره أداة إدارية حديثة، حيث أصبحت منظمات الأعمال على نطاق العالم تعامل مع سلاسل الإمداد الدولية وسياسات المستثمرين الأجانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، ويجري أيضا في كثير من مناطق العالم وضع تشريعات وسياسات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويساعد هذا المكون البرنامجي المؤسسات العامة والخاصة على تحسين فهمها للمعايير الناشئة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتي تتطلب التقييد لا بالاعتبارات التقنية فحسب ، بل أيضا بالمبادئ البيئية والاجتماعية والتي على رأسها التقييد بمعايير العمل الدولية.

وليست ضرورة التقييد بهذه المعايير تحديا فيما يتعلق بامتثال منظمات الأعمال فحسب، بل يمكن أيضا أن تشكل مزية تنافسية وفرصة اقتصادية.

ولذلك سنحاول الإلام بالمسؤولية الاجتماعية من خلال:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية .

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات.

المبحث الثالث: المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

كان ولا زال الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تمارسه منظمات الأعمال، محط جدل واهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين، وبعد أن كان هذا الاهتمام يتركز في مراحله الأولى حول طبيعة الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمات، هل هي اقتصادية بحتة أم يجب مراعاة أهداف أخرى ومتطلبات أخرى للأطراف البيئية والمجتمعية، وتطور هذا الاهتمام إلى مراحل أكثر أهمية، من خلال البحث عن مدى إمكانية رسم ملامح محددة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية باتجاه صياغة أداء موازي ومساند للأداء الاقتصادي ويدفع باتجاه تحقيق الأهداف التي تسعى إليها منظمات الأعمال.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية وتطورها التاريخي في المطلب بالإضافة لأبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية في المطلب الثاني والثالث .

المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية وتطورها التاريخي .

يعتبر مصطلح المسؤولية الاجتماعية من المصطلحات الاقتصادية التي ظهرت في الآونة الأخيرة إلا أنه من بعدة مختلفة عبر الزمن حتى أصبح ما هو عليه لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مراحل التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية، وهذا بعدها نتطرق إلى تعريف المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية:

يكون من الصعب في كثير من الأحيان الاتفاق على تحديد مفهوم معين يفي بإعطاء مضامون شامل لظاهرة ما وتردد هذه الصعوبة إذا ما اقترنـت بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع وخاصة إذا تعلق الأمر بالمسؤولية الاجتماعية في عموميتها، وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهـوم المسؤولية الاجتماعية، ومنها مواطنة الشركات، والشركات الأخلاقية، التكافـل الاجتماعي،...الخ.

وحتى الوقت الحالي لم يتم تحديد تعريف دقيق وشامل لمفهـوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بها . وهذه بعض التعاريف للمسؤولية الاجتماعية.

تعرف على أنها: " تلك الإلتزامـات التي تعهد بها شركة الأعمال لكي تزيد من النتائج الإيجابـية لتصـرفـاتها وتقلـل من النتائج السـلبـية لهذه التـصرفـات على المجتمع والبيئة التي تـعملـ فيها".¹

¹- إسماعيل السيد و محمد حسان "التسويق" الدار الجامعـية الإسكندرـية مصر، ص 29.

تعرف المفوضة الأوروبية:

عرفت مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنه "التطوع الذاتي للمؤسسات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل".¹

تعريف البنك الدولي:

لقد عرفها على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع الدولي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس، بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".²

أو هي "أن تحدد مؤسسة ما الرغبات وال حاجات والاهتمامات التي توجد في سوق معينة، وأن تقوم بتلبيتها بشكل أكثر فعالية من المنافسين الآخرين، وبطريقة تدعم وتحافظ على سلامة كل من المستهلك والمجتمع".³

يعرف Drucker المسئولية الاجتماعية بأنها: "الالتزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه". أي أنها ما يجب على المؤسسة القيام به من أجل حل ومعالجة المشاكل الاجتماعية.⁴

كما يمكن تعريفها على أنها: "التخاذل القرارات المستندة بشكل رئيسي إلى القيم الأخلاقية والالتزام بالمعايير القانونية واحترام المواطنين والبيئة".⁵

وهناك من ميز بين مجموعتين من أوجه المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تستجيب لها المنظمة وهي:⁶

مجموعة أولى: تتعلق بالأوجه الداخلية (رفاهية الموارد البشرية، وظروف العمل، وتصميم العمل الوظيفي)

مجموعة ثانية: تصف الأوجه الخارجية (منظمات حماية البيئة والمتوجات، والأسواق والتسويق، والموردين ونشاط المجتمع .

¹- ذكر يا مطلوك الدوري، أبو بكر أحمد بوسالم "المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 12 و 15 فبراير 2012 ص 06.

²- إيهار عبد الحادي فيحان، كلثوم ألبز، دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15 فبراير 2012 ص 06.

³- صادق صفيح، أحمد يقرور، "التسويق المصرفي وسلوك المستهلك" مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية مصر، ص 15.

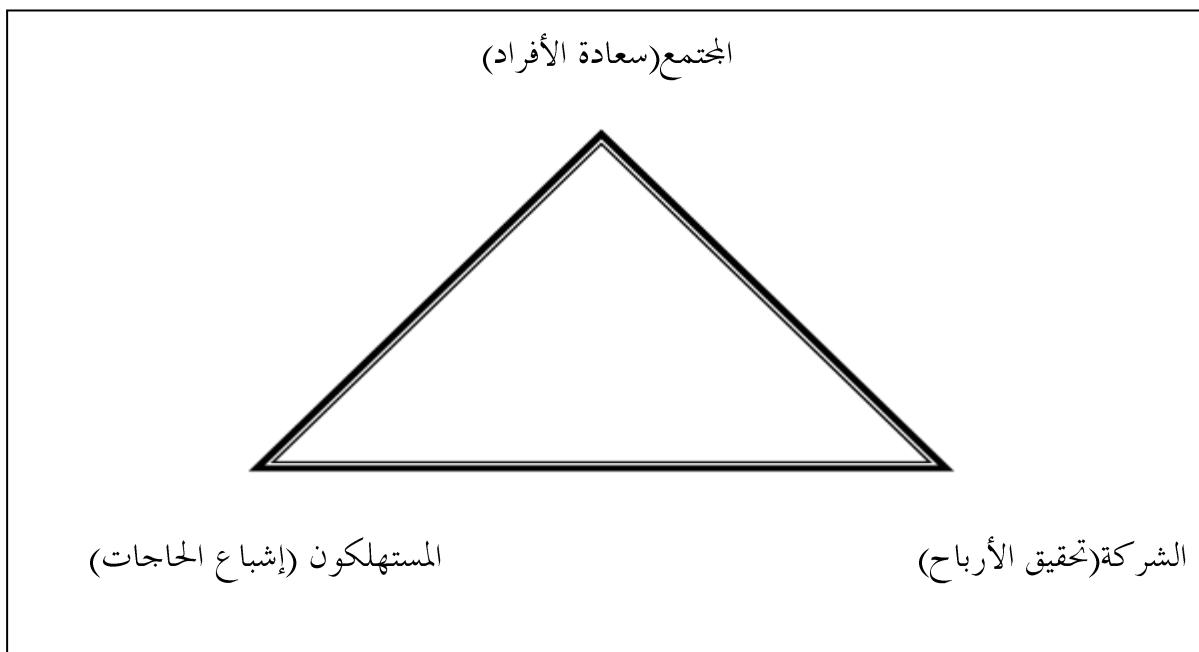
⁴- أم كلثوم جماعي، سمير عبد العزيز، "الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال"، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15 فبراير 2012 ص 06.

⁵- ثامر البكري، "استراتيجيات التسويق الأخضر، تطبيقات، حالات دراسية، دراسات سابقة"، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2012، ص 32.

⁶- نعمة عباس خضر الخفاجي، "الإدارة الإستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات"، دارا لثقافة للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 2 ، ص 95.

وقد عرفت أيضاً على أنها " قبول المستهلك بالالتزامات التي يضعونها على أنفسهم أخذين بعين الاعتبار تحقيق الأرباح ورضا المستهلك ورافاهية المجتمع، وبما يكفي مستوى الأداء المتحقق للشركة ".¹ وعلى وفق هذا التعريف فإن السوق يجب أن يضع في اعتباره المزيد من الاهتمام في الأبعاد النوعية التي يهدف إليها المستهلك بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. وأن يضع السوق القياسات الدقيقة لذلك الأداء وبشكل مماثل لما يعتمد من قياسات كمية فيما يتعلق بالتخطيط للمبيعات والعائد المتحقق منها. الشكل التالي يوضح أبعاد هذا التعريف.

الشكل(2-1) :المعايير الأساسية للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: ثامر البكري "التسويق أساس ومفاهيم معاصرة" مرجع سبق ذكره ص 230.
حيث يتضح من الشكل بأن رفاهية المجتمع هو العنوان الرئيسي الذي يمثل مضمون التعريف، إذ عدت قمة المثلث. ولتكون الأرباح التي تتحققها الشركة وإشباع حاجات المستهلكون هي القاعدة لهذا المثلث.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يسلط الضوء على الجوانب التالية²:

أ- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات يغطي القضايا الاجتماعية والبيئية.

¹- ثامر البكري، "التسويق أساس ومفاهيم معاصرة" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 229.

²- حامد أحمد صالح أبو سمرة، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات"، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية 2009، ص 20.

ب- المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست ولا يجب أن تكون منفصلة عن إستراتيجية الشركات بل يجب أن تكون متكاملة معها.

ت- المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم تطوعي .

ث- هناك جانب مهم للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهو كيفية تفاعلها مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين مثل الموظفين والعملاء والجيران والمنظمات الغير الحكومية والسلطات السياسية وما إلى غير ذلك.

ومنه نستخلص تعريف للمسؤولية الاجتماعية على أنها: "تلك الأعمال والتصرفات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات تجاه المجتمع، البيئة، الاقتصاد، وقد تكون هذه التصرفات اتجاه بيئتها الداخلية أو الخارجية.

وهنا يجب التفرقة بين المصطلحين المسؤولية الاجتماعية (التوجه الاجتماعي للتسويق) والتسويق الاجتماعي¹ :

وهما مصطلحان مختلفان فمفهوم المسؤولية الاجتماعية يبرز المسؤوليات الاجتماعية للتسويق حيث "أن سعي المنظمات إلى تلبية ما يرغب به المستهلك أدى إلى ظهور سلع وخدمات وأفكار تضر بالمجتمع والبيئة وتتعارض مع الكثير من الضوابط الاجتماعية والاقتصادية والتقاليد والعادات والأنماط الاستهلاكية المتزنة مما دفع بعض الحكومات والمنظمات إلى الدعوة نحو تحقيق نوع من التوازن ما بين مصلحة المجتمع والبيئة وما بين تلبية حاجات ورغبات المستهلكين".

أما مصطلح التسويق الاجتماعي فالمقصود به " تصميم وتنفيذ ومراقبة البرامج المادفة إلى زيادة تقبل فكرة اجتماعية أو ممارسة معينة من قبل مجموعة محددة من الناس، أنها محاولة يمكن تنفيذها بواسطة المؤسسات أو الشركات التي تسعى إلى تحقيق الأرباح والهيئات والمنظمات العامة أو تلك التي لا تبحث عن الربح، وهو أيضا محاولة تشجيع الناس بصورة عامة لأداء عمل ما يكون نافعا لهم ولآخرين، باختصار إن التسويق الاجتماعي ما هو إلا تسويق للسلوكيات الاجتماعية من قبل أي هيئة أو مؤسسة ولدى أي مجموعة مستهدفة من الناس.

ثانياً:البعد التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها صفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإيكولوجية،

¹- محمود الشيف، "التسويق الدولي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013م، ص 34.

ورغم ذلك يصعب تحديد مراحل دقيقة لتطور مفهوم المسئولية الاجتماعية وذلك لتدخل الأحداث وتأثيرها المتداخلة . وأهم مراحل التطور ما يلي:

أ- الثورة الصناعية والإدارة العلمية : لم يكن هناك أي وعي يبيّن لأن الثورة الصناعية كانت في بدايتها، لهذا شهدت الثورة الصناعية ولفتره طويلا من تطورها الكثير من المأساة الإنسانية من الإهمال وسوء الاستغلال، وقد ظلت هذه الحالة قائمة في القرة التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب بل انسحب على القيم والأهداف السائدة في المجتمع حيث مصلحة الأعمال هي المصلحة العليا وأقصى الربح هو القيمة الاقتصادية العليا. إلا أن هذه الأفكار لم تصمد كثيرا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم، وهنا نستطيع القول أن إدارات المؤسسات قد أدركـت جانبا بسيطا من المسئولية الاجتماعية تتجسد في تحسين أجور العاملين.¹

ب- مرحلة العلاقات الإنسانية: بدأ في هذه المرحلة الاهتمام بالمستفيد الأول والقرب الأقرب للمالكين وهم العاملون، ونظرا لتزايد استغلال العاملين و إصابات العمل الكثيرة أدى هذا إلى بروز تيارات تطالب بتأمين السلامة والأمان في العمل وتقليل ساعات العمل، أي ضرورة الاهتمام وإعادة النظر في ظروف العمل، وقد كان ثمرة هذا الشعور هو تجاذب الماوشون وهي دراسات حاولوا من خلالها معرفة تأثير الاهتمام بالعاملين لغرض زيادة الإنتاج والإنتاجية، وقد أبدت المؤسسات اهتماما للعاملين لغرض زيادة الإنتاج وبذلك زيادة أرباح المالكين، ومن هنا نجد أن المسئولية الأساسية تحقيق الربح الملائم الذي يتحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى.²

ت- مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم المؤسسات: تتميز بتخصيص العامل بجزء من العمل، ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يدقنه، كما تميزت باستغلال مربع للموارد الطبيعية نظرا للتضخم حجم المؤسسات، وهذا الأمر يعني عدم مراعاة المسئولية الاجتماعية.³

ث- مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية: تعد الأفكار الاشتراكية التي انتشرت في الدول الصناعية، من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي

¹- صديقي خضراء، "التأصيل النظري لماهية المسئولية الاجتماعية والعوائد المحدقة من جراء تبنيها"، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012 ص 07.

²- نفس المرجع السابق ص 07.

³- عبد الله خبابة، صهيب خبابة،"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [حالة الجزائر]" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012 ص 03.

تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم، فمن أبرز المطالب التي نادي بها العاملون هو ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل... الخ.

ج- مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكيتزية: فحصول الكساد العالمي الكبير وأهليار المؤسسات الصناعية التي ينظر إليها بمثابة الركيزة والقاعدة الأساسية للاقتصاد قد يلحاً إلى تصريحآلاف العاملين ما أدى إلى اضطرابات، حيث فقد الأفراد ثقتهم بها كما برزت أصوات تدعوا إلى تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين، وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، وفي هذه المرحلة تدعو نظرية كيتزية إلى وجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي، أدت هذه الدعوات إلى ضبط وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.¹

ح- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتسع الصناعي: تعد هذه المرحلة من المراحل الخامسة في انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورةه الحديثة، فالحرب العالمية الثانية شكلت تجربة مهمة في تدخل الدولة في مجالات عديدة وتوجيه الاقتصاد في الدول المتحاربة، كما تعزز دور النقابات وتعالت أصواتها بال吁بة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين التي تحمي العاملين وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة، فالمشاركة بالقرار وتحديد حد أدنى للأجور وظهور جمعيات حماية المستهلك هو ما أدى إلى قفزة حقيقة في ضرورة تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحاً نظرياً فقط.

خ- مرحلة المواجهات بين الإدارة والنقابات: تميزت هذه المرحلة بتعاظم قوة النقابات، فقد أصبحت قوة لا يستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات المؤسسة وزيادة عدد الإضرابات و تعرض الكثير من المؤسسات إلى خسائر كبيرة، كما كان لتطور وسائل الاتصال دوراً في توعية المجتمعات في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا هذا ما أدى إلى تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كما تعالت أصوات تدعوا إلى حماية البيئة ونشر الوعي البيئي كمحاولة للحد من التلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية التي اتسعت بشكل كبير. كما تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات التي تقوم بها المؤسسات تجاه المجتمع كعدم صلاحية المنتجات والإضرار بصحة وسلامة المستهلك كقضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة.²

د- مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية: لقد تحسنت النداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة في تشكيل قوانين ودساتير أخلاقية، بدأت الدول قبل المؤسسات بصياغتها وتبنيها، وببدأت الأهداف

¹- الطاهر خامرة "المسؤولية البيئية الإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سونا طراك،" رسالة ماجستير، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قصدي مرباح ورقلاة 2007، ص 78.

²- نفس المرجع السابق، ص 78.

الاجتماعية والاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية بالظهور في شعارات المؤسسات ورسائلها بشكل واضح وهذا ما سعى إليه الميثاق العالمي Global Compact ، والذي يطرح مجموعة من المبادئ الرئيسية ويكرس مفاهيم التعاون بين قطاع الأعمال والمجتمعات التي تعمل فيها وتركز هذه المبادئ على العناصر التالية: حقوق الإنسان، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، حماية البيئة.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى إن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها¹:

1 - العولمة : وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2 - تزايد الضغوط الحكومية والشعبية : من خلال التشريعات التي تناولت ضرورة حماية المستهلك والعمالين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

3 - الكوارث والفضائح الأخلاقية : حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتکبد أموالاً طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.

4 - التطورات التكنولوجية المتتسارعة : والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أدوات المستهلكين وتنمية مهارات متعدد القرارات. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

أما جذور المسؤولية الاجتماعية في الإسلام فإنها تعود إلى أكثر من أربعة عشر قرنا فقد نادى الدين الإسلامي بمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي سبقت القوانين والمبادئ الإدارية الوضعية التي أتى بها الغرب وإذا ما تم اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما فيها تعد الملاذ الذي فيه الخير الكبير لكافة المجتمع من أفراد ومنظمات وغيرهم من فئات المجتمع.

¹ - حسين عبد المطلب الأسرج "تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15 فبراير 2012 ص 05.

وقد جاء الدين الإسلامي الحنيف بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تنظم الحياة بين المنظمة والمجتمع، كون الإسلام يعد نظاماً شاملاً للحياة لا يقتصر على العبادات فقط، بل يشمل المعاملات أيضاً.

إذا ما أتينا على موقف الإسلام من كل بعد من أبعاد المسؤولية، فسنجد أن ذلك البعد قد تم تناوله بشكل أو بأخر سواء من خلال الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الشريفة أو من خلال اقتناء أثر السلف الصالح رضوان الله عليهم وعليه ستطرق لأبعاد المسؤولية الاجتماعية من المنظور الدين الإسلامي.

أ- الإسلام والمجتمع: وقد دلت عليه الكثير من الأحاديث والآيات الكريمة¹

حتى الدين الإسلامي على ضرورة أن يكون له للمجتمع الذي فيه للمنظمة نصيب من الحظ أو الخير الذي يمكن أن تجنيه جراء قيامها بأنشطتها المختلفة ويمكن الاستشهاد هنا بالعديد من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم "خيركم خيركم لأهله".

وفي الحث على عمل الخير يقول الرسول الكريم "إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه له".

وقد يكون هنا ضمن الصدقات الجارية بناء المساجد أو المدارس أو أي خدمة للمجتمع التي يمكن الانتفاع بها.

وفي الحث على رعاية الأيتام يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "أتاو كافل اليتيم له ولغيره أتوا هؤلاء يوم القيمة كهاتين في الجنة". مشيراً إلى تلازم أصعبيه السبابة والوسطى. (رواه مسلم:الجزء 2287/04).

ب- موقف الإسلام من حماية المستهلك².

¹- فؤاد محمد حسين الحمدي "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك"، أطروحة دكتوراه كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز، 2003م، ص 66.

²- نفس المرجع السابق، ص 66.

وضع الإسلام إطاراً أخلاقياً محدداً لعمليات التجارة والتبادل، وفرض العقوبات التي تكفل حماية المستهلك والحد على الأمانة في البيع والشراء وعدم الغش، وفي هذا قال تعالى " فأوفوا الكيل والميزان الأعراف الآية "85".

كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من غشنا فليس منا". رواه مسلم.

أما عن جودة المنتوج أشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بقوله " إن الله يحب إدا عمل أحدكم عملاً أن يدقنه ". رواه الطبراني . والإتقان هنا يدل على الجودة.

كما نهى الإسلام عن بيع الغرر، بيع النجاش، وبيع المتابدة واللامسة.

ولحماية المستهلك من الغش والتلاعب، ولتنظيم العلاقة بين البائع والمشتري أنشأ الرسول صلى الله عليه وسلم نظاماً سمي "نظام الحسبة" وهو نظام إسلامي شأنه الإشراف على المرافق العامة، وقد عرفها "الماوردي" بأنها "الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله". وهي بذلك تشير إلى المفهوم الحديث في العلوم الإدارية التي تقوم بها الدولة عن طريق موظفين مختصين بالأنشطة الاقتصادية والقانونية تحقيقاً للعدل والفضيلة وفقاً للمبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية.

ج- أخلاق العمل الإسلامية: في مجال أخلاقيات الأعمال الإسلامية لا يسعنا سوى الإشارة إلى أن هناك مبادئ وقواعد عمل أخلاقية شرعها الباري غزو جل " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمورون بالمعروف وتنهون عن المنكر و تؤمنون بالله ". آل عمران الآية "110".

وإذا كان للتفكير الإداري في بداية هذا القرن قد ألقى الضوء على أهمية المتطلبات الاجتماعية والإنسانية للعاملين وضرورة توافرها بالقدر المناسب، حيث نجد أن الإسلام هو السباق إلى ذلك حيث يقول الرسول الكريم " من كان لنا عملاً فليكتسب زوجة، فإن لم يكن له خادماً فليكتسب خادماً، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنًا ". رواه أبو داود الجزء الأول 304.

وفي ضرورة منح العاملين مستحقاتهم وعدم المماطلة قال صلى الله عليه وسلم " أعطوا الأجور حقها قبل أن يجف عرقه ". رواه الطبراني .

وفي ضرورة الالتزام بالمسؤولية اتجاه ما ينطاط بالفرد من مهام يقول النبي الكريم " كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ". رواه عبد الله بن عمر / البخاري الجزء الأول 301.

وهناك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي يمكن الاستشهاد بها حول البعد الأخلاقي في الإسلام التي تبن التعامل بين المنظمة والمجتمع ككل إذ لا إدارة في الإسلام بلا أخلاق.

د - الإسلام وحماية البيئة: اهتم الدين الإسلامي الحنيف بالبيئة وقد قدم جملة من الركائز الحافظة على البيئة تمثلت في:

* **العناية بالتشجير وزراعة الأرض:**

حيث قال تعالى في هذا الموضوع "أَمْ من خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْبِتُوا شَجَرَهَا" النمل الآية: 60.

كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم "لَا يغرس مسلم غرساً أو يزرع زرعاً فِي أَكْلِ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلَا دَبَّةٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا كَانَتْ لَهُ صَدْقَةٌ". رواه مسلم الجزء الثالث 1188.

* **الإحياء والتعمير:**

إذ أن الدين الإسلامي الحنيف حث على إحياء الأرض وعمارتها وعدم إفسادها حيث يقول تعالى: "وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمْعًا". الأعراف الآية: 56.

وقوله تعالى: وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْجِبُ كَوْنَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَشَهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُ الْخَصَامِ وَإِذْ تُولِي سَعْيَ فِي الْأَرْضِ لِيَفْسُدَ فِيهَا وَيَهْلِكَ الْحَرَثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ". البقرة الآيات: 204، 205.

* **المحافظة على الموارد الطبيعية:**

جاء الدين الإسلامي بالعديد من الإرشادات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية كونها تعد منفعة للجميع،لذا فقد قال تعالى: "إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ". كما قال الرسول الكريم "من قطع سدراً صوب الله رأسه في النار". وفي هذا التوجيه وعيد شديد نحو المحافظة على الأشجار لما فيها من نفع كبير للبيئة، ومن هنا نهى الرسول "ص" الجيوش عن قطع الأشجار في الغزوات. كما نهي عن التبذير في استخدام المياه، حيث يقول المصطفى "ص": "لَا تَسْرُفُ فِي الْمَاءِ حَتَّىٰ وَلَوْ كَنْتَ عَلَىٰ نَهْرٍ جَارٍ"

* **المحافظة على الشروء الحيوانية:**

حيث تعد الثروة الحيوانية موردا هاما من موارد البيئة وهي مسخرة لمنفعة الإنسان، ويستفيد منها في شتى الحالات من لحومها وأوبارها وجلودها وغيرها.

لذا فقد نهى الرسول صلى الله عليه عن قتل الحيوان بدون الاستفادة منه ودون الحاجة إليه حيث يقول "من قتل عصفورا عبا عج إلى الله يوم القيمة فيقول يارب إن عبدي هذا قتلتني عشا ولم يقتلي بمنفعة". رواه الطبراني الجزء الرابع 30.

* الحافظة على صحة الإنسان:

إذ يعد المورد البشري من أهم الموارد الالازمة للتنمية لذا عني القرآن الكريم والسنّة النبوية بصحة الإنسان وعافيته.

ويصعب كثيرا تفصيل المنهج الإسلامي المحدد لعلاقة الإنسان بالبيئة، لأن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تزخر بالعديد من آليات التعامل مع البيئة محددة ودقيقة وبالفعل فإن الدين الإسلامي لم يترك شارة ولا واردة إلا تطرق إليها و وضع الحلول المناسبة لها، من خلال ما يسمى حديثا بالتسويق الأخضر و الذي يشير إلى إمكانية ابتكار المنتجات و تغييرها و ترويجها و توزيعها مع الأخذ في الاعتبار التواهي البيئية في كل وظيفة من الوظائف الإنتاجية عموماً والوظيفة التسويقية بشكل خاص

المطلب الثاني: أبعاد و عناصر المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

اختلاف الباحثون في تسمية الأبعاد ولم يختلفوا في مضمونها وجوهرها فالبعض منهم pride أشار إلى الأبعاد الأربع التالية¹:

- أ- المسؤولية الإنسانية: أي أن تعمل المنظمة في الإسهام بتوزيع موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
- ب- المسؤولية القانونية: تلتزم المنظمة بمحاجتها بإطاعة القوانين وعدم الإخلال بها من خلال عدم قبول الأعمال غير المشروعة، وعلى أساس ذلك تكسب ثقة المستهلكين.

¹- نزار عبد الحميد البرواري، أحمد فهمي البرزنجي، "استراتيجيات التسويق، المفاهيم، الأساس، الوظائف"، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 2، 2008 ص 53.

ج- المسؤولية الاقتصادية: تتمثل بسعى المؤسسة أن تكون مجدها اقتصاديا ونافعة وتزيد من قيمة المؤسسة مادياً ومعنوياً.

د- المسؤولية الأخلاقية: اعتماد أنشطة المؤسسة على مراعاة القيم الأخلاقية والالتزام بالأعمال الصحيحة وابتعادها عن إلحاق الضرر بالآخرين.

ويرى البعض الآخر ومنهم wolfgang ¹ بأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية هي :

أ- المسؤولية اتجاه المجتمع والثقافة: تساهم المؤسسة في إغناء الحياة بروافدها المختلفة كالفنون والأداب والدين واعتماد آليات تعامل مع المنظمات الحكومية وغير حكومية في هذا الشأن.

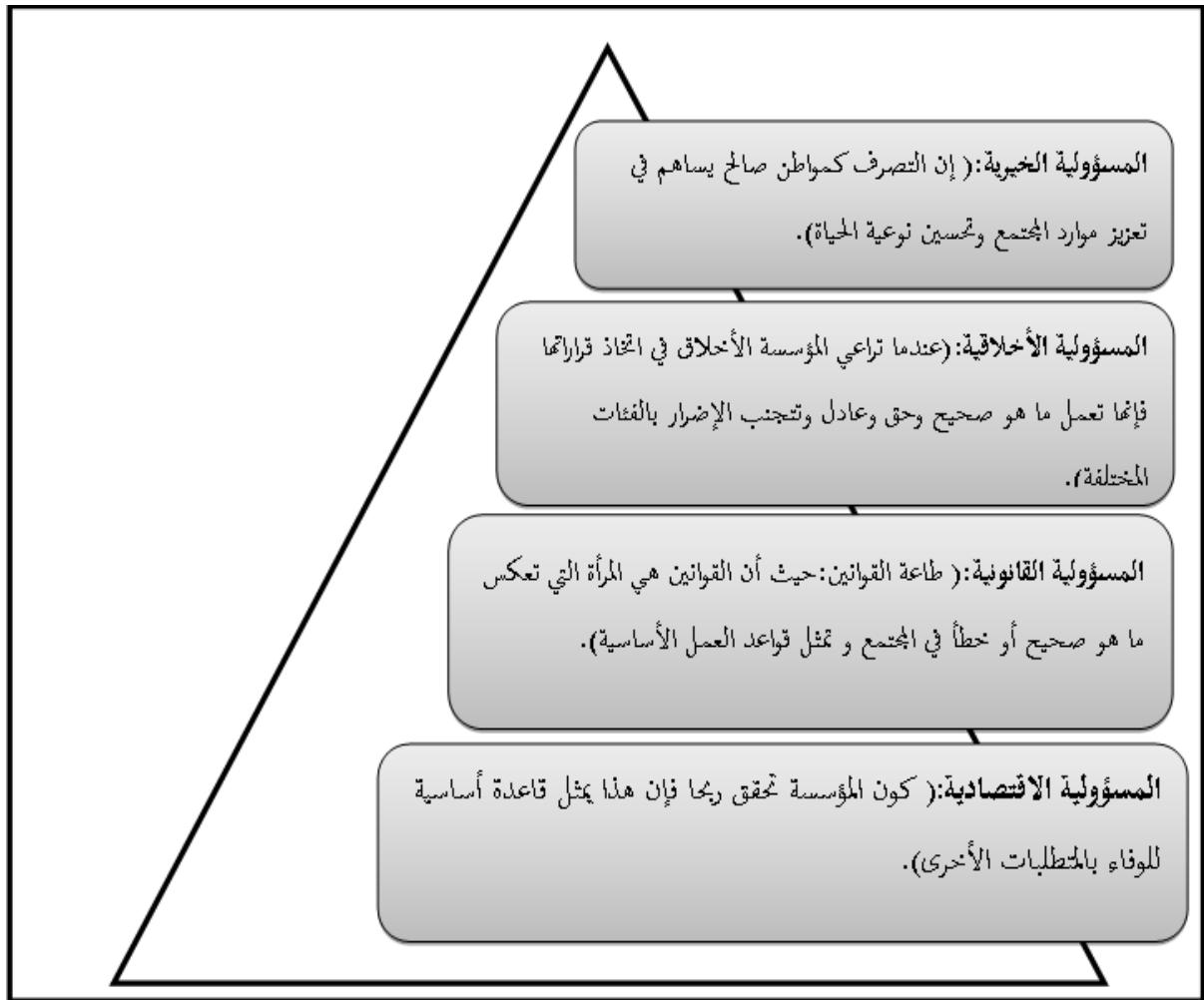
ب- المسؤولية اتجاه الطبيعة والبيئة: تلتزم المنظمة بالأنظمة البيئية وتعتمد المعايير الدولية في دعم ومساندة البيئة.

ج- المسؤولية اتجاه الأفراد المتعاملين مع المؤسسة: تشمل علاقة المؤسسة مع الجامعات المحلية وصيغ التعامل مع الأجانب والأقليات المختلفة.

الشكل(2-2): هرم Carroll لأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

¹- نزار عبد الحميد البرواري ، أحمد محمد فهيمي البرزنجي، مرجع سبق ذكره ص 54.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: عبد القادر بودي، زهرة بن سفيان"المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14/02/2012 ص 16.

من الشكل نلاحظ أن المسؤولية الاقتصادية تأتي في أسفل الهرم تليها المسؤولية القانونية ثم الأخلاقية فالخيرية وهذا حسب أهمية كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة.

وقد جاء البروفيسور Schiebel في بحثه الذي ألقاه في جامعة Boku بفينينا، والذي حدد أبعاد المسؤولية الاجتماعية في المعادلة التالية¹:

$$(FP, ECM, CL, R, OC, BIR,) = F(CSR)$$

تحسين الأداء المالي : FP

التزام ودافعي العاملين : ECM

ولاء المستهلك : CL

¹ - فؤاد محمد حسين الحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 51، 50.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

- R : تقليل الخطر
 OC : تخفيض تكاليف التشغيل
 BIR : تعزيز سمعة وصورة العلامة التجارية
 CSR : المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

من المعادلة نستنتج أنه حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية يجب على المؤسسة أن تهتم بالأداء المالي، التزام وداعية العاملين، ولاء المستهلك، تقليل الخطر، تخفيض تكاليف التشغيل، تعزيز سمعة وصورة العلامة التجارية فإذا توفرت هذه العناصر لدى المؤسسة فهي مسؤولة اجتماعيا.

الجدول [1-2] : أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	<ul style="list-style-type: none"> - منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمنافسين. - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	التكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> - استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي. - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	<ul style="list-style-type: none"> - حماية المستهلك من مواد الضارة. - حماية الأطفال صحياً وثقافياً. - عدم المبالغة بمواد المضرة.
	حماية البيئة	<ul style="list-style-type: none"> - منع التلوث بشتى أنواعه. - منع الاستخدام التعسفي للموارد.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

<ul style="list-style-type: none"> - صيانة الموارد وتنميتها. - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. 		
<ul style="list-style-type: none"> - تقليل إصابات العمل. - التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. - تحسين ظروف العمل ومنع عمل المسنين وصغار السن. - من التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق. - توظيف المعوقين. - توظيف المرأة. 	السلامة والعدالة	
<ul style="list-style-type: none"> - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الإنسان. 	المعايير الأخلاقية والقيم الإجتماعية	الأخلاقي
<ul style="list-style-type: none"> - احترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مكافحة المخدرات والمارسات للأخلاقية. 	الأعراف والقيم الإجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> - نوعية المنتجات والخدمات المقدمة - المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع. 	نوعية الحياة	الأخيري

المصدر: الطاهر خامر مرجع سبق ذكره، ص 84.

ثانياً: عناصر المسؤولية الاجتماعية.

للمسؤولية الاجتماعية عناصر متعددة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2-2): عناصر المسؤولية الاجتماعية.

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي تجاه
1- المالكون	<ul style="list-style-type: none"> - تحقيق أكبر ربح - تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل - رسم صورة محترمة للمنشأة في بيئتها - حماية أصول المنشأة - زيادة حجم المبيعات
2- العاملون	<ul style="list-style-type: none"> - رواتب وأجور مجزية - فرص تقديم الترقية - تدريب والتطوير المستمر

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

<ul style="list-style-type: none"> - عدالة الوظيفة - ظروف عمل مناسبة - رعاية الصحية - إجازات مدفوعة - إسكان العاملين ونقلهم 	
<ul style="list-style-type: none"> - منتجات بنوعية جيدة - أسعار مناسبة - متاحية عالية وميسورة الحصول عليها - الإعلان الصادق - منتجات أمينة عند الاستعمال - إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقايا المنتج 	3-الر้าน
<ul style="list-style-type: none"> - منافسة عادلة ونزيهة - عدم سحب العاملين من المنافسين بوسائل غير نزيهة 	4- المنافسة
<ul style="list-style-type: none"> - الاستمرارية في التجهيز - أسعار عادلة ومقبولة - تطوير استخدامات المواد المجهزة - تسديد الإلتزامات المالية والصدق في التعامل - المشاركة في التعامل 	5- المجهرون
<ul style="list-style-type: none"> - المساهمة في دعم البنية التحتية - توظيف المعوقين - خلق فرص عمل جديدة - دعم الأنشطة الإجتماعية - المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث - الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة - احترام العادات والتقاليد السائدة 	6- المجتمع
<ul style="list-style-type: none"> - الحد من تلوث الماء والهواء والتربة - الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا الغير متعددة - تطوير الموارد وصيانتها - التشجير وزيادة المساحات الخضراء - إنتاج المنتجات الغير ضارة 	7- البيئة
<ul style="list-style-type: none"> - الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة من الحكومة - احترام تكافؤ الفرص في التوظيف 	8- الحكومة

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

<ul style="list-style-type: none">- تسديد الالتزامات الضريبية و الرسوم الأخرى وعدم التهرب منها- المساهمة في البحث والتطوير- المساهم في حل المشكلات الإجتماعية مثل القضاء على البطالة- المساعدة في إعادة التأهيل والتدریب	
الجتماعي	الضغط
<ul style="list-style-type: none">- احترام أنشطة جماعات حماية البيئة- احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها- العامل الصادق مع الصحافة	9- جماعات

المصدر: نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد "التسويق مفاهيم معاصرة" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 93-95.

المطلب الثالث: أدوات تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى جملة من الأدوات لإدماج المسؤولية الاجتماعية، وتكون عادة صادرة عن بعض المنظمات أو الهيئات الدولية للتنقيس أو بعض الجمعيات وفيما يلي سنتطرق إلى البعض منها:

أ- الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية:

تم في عام 1999 الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي، في حين أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة نيويورك في 26 يوليو 2000. وهو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالشركات يعرض تسهيلاً وتعهداً من خلال عدة آليات (سياسات الحوار، المعرفة، ومشاريع متعلقة

بالشراكة). ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة، بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبقاء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق، وهذه المبادئ هي¹:

1- حقوق الإنسان:

- على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا.
- التأكد من أنها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.

2- العمل:

- الإلغاء الفعلي لعملية الأطفال.
- إزالة التمييز فيما يتعلق بالموظفين والتوظيف.
- إزالة كل أشكال العنف والعمل الإجباري.

3- البيئة:

- توسيع المبادرات من أجل الترويج أكبر للمسؤولية الاجتماعية.
- على منظمات الأعمال أن تدعم الطريقة الوقائية للتهدىيات البيئية.

4- محاربة الفساد:

- على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة والابتزاز.
- بـ- المسؤولية الاجتماعية و ISO26000.**

ISO26000 هي عبارة عن موصفات عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها. كما أنها تتطرق للوسائل التي يمكن من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار استراتيجياتها ومارستها، وهي مواصفة اختيارية صادرة عن المنظمة العالمية للتقييس ISO. تم إعدادها بشكل نهائي في ديسمبر 2008. تم تأجيل إعلانها إلى غاية سبتمبر 2010.

ولقد تم إعداد هذه المواصفة من خلال مجموعة عمل مكونة من لجتين داخليتين تابعة للإيزو وهي لجنة le copolco وهي لجنة سياسة المستهلك التابعة لمنظمة الإيزو و le sacsr وهي لجنة استشارية حول

¹- عبد القادر بريش، زهير غرابة "دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ ومارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات"، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012، ص 04-05.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى مشاركة 400 خبير من 80 بلد من جميع قطاعات المجتمع يمثلون (المستهلكون، الحكومات و الصناعيين). و 60 خبير من 34 منظمة اتصال بالشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية.¹

يتضح أن توجه الإيزو نحو إعداد المعايير بمشاركة دولية مدققة يكتسبها أهمية و إجماعا دوليين، ما يستوجب على منظمات الأعمال الاطلاع عليها و العمل بمضمونها. حيث نجد هذه المعايير تتضمن مقدمة و سبعة بنود وعدة ملاحق، والجدول التالي يوضح بنود هذه المعايير.

الجدول(2-3): هيكل معايير إيزو 26000.

البند	الهدف منه	شرح محتوى البند
البند الأول	المجال	تحديد وتعريف المحتوى الذي تغطيه هذه المعايير، ويحدد القيود والاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المعايير الدولية تقدم دليلاً إرشادياً لجميع أنواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو موقعها.
البند الثاني	التعريفات	يحدد هذا البند معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المعايير، وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحاً، أهمها مصطلحا:

¹- عمر بوسلامي، "دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صيدا وحدة الدار البيضاء-"
رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 01، 2013 ص 66.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

<p>المسؤولية الاجتماعية و أصحاب المصلحة.</p>		
<p>يشرح هذا بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويوضح أهم خصائصها.</p>	فهم المسؤولية الاجتماعية	البند الثالث
<p>حددت المعاشرة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي القابلية للمساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.</p>	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	البند الرابع
<p>يتناول هذا البند اعترف الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها تصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، وتحديد أصحاب المصلحة و إشراكهم في ممارستها الاجتماعية.</p>	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية والتعرف على أصحاب المصلحة والتفاعل معهم	البند الخامس
<p>وهو أهم بند في المعاشرة، وفيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية و الواجد تبيينها من قبل المنظمات وهي: المؤسسات الحكومية، حقوق الإنسان، ممارسات العمال، البيئية، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمنظمات، وقضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.</p>	دليل الموضوعات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية	البند السادس
<p>يوضح هذا البند إرشادات وتوجيهات مهمة من أجل إدارة جيدة للمسؤولية الاجتماعية في المنظمة، حيث يمكن أن تتم هذه الإدارة من خلال أربعة خطوات هي: التزام الإدارة العليا، تحديد وتحليل التطلعات أصحاب المصلحة، مرحلة التنفيذ والممارسة، التقييم والمتابعة، المراجعة.</p>	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	البند السابع

المصدر: عمر بوسالمي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ت - مبادرة الإبلاغ العالمية:

وتسمى أيضاً بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير، تم إطلاقها من طرف ائتلاف الاقتصاديات البيئية المسئولة ceres وبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة PNUE، هدفها هو المساعدة في التفكير في

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بالخصوص بعد الاجتماعي من خلال إدماج مؤشرات اجتماعية في التقارير السنوية للمؤسسات حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية

إن أساس هذه المبادرة هو وضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من طرف المؤسسات تسمى بـ GRI والذي تم وضعه من طرف منظمة الأمم المتحدة 1997 و الذي محتواه أن تقدم المؤسسات تقريراً موحداً عن التنمية المستدامة والذي من خلاله يتم معالجة المسائل البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.¹

وترتكز مبادرة الإبلاغ العالمي على ثلاثة أركان رئيسية هي² :

- الركن الاقتصادي: ويشمل الأبحاث والتطوير والإنتاجية والاستثمار في العنصر البشري.
- الركن البيئي : ويشمل تأثير أنشطة المنظمة على الأرض، الهواء، الماء، التنوع الحيوي والصحة.
- الركن الاجتماعي: ويضمن الإفصاح عن المعلومات حول الصحة والأمان ومراعاة حقوق الإنسان في أماكن العمل.

ث - معيار المسائلة الاجتماعية SA 8000

معيار SA 8000 هو عبارة عن معيار دولي يشجع منظمات الأعمال على تطوير ممارسات مقبولة اجتماعياً من أجل الحفاظ عليها وتطبيقها في أماكن العمل. تم الإعلان عنه في أكتوبر 1997 من طرف معهد المسائلة الاجتماعية SAI التابع لمجلس أولويات الحقوق الاقتصادي CEP وهو منظمة أمريكية مختصة في تحليل الممارسات الإدارية والبيئية للمنظمات الأمريكية .

يستند معيار AS8000 في الأساس على اتفاقيات العالمية لمنظمة العمل الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.³

يعامل اعتماد AS 8000 مع بعض المتطلبات متمثلة في ثمانية فصول وهي:

- عمالة الأطفال، العمل الإجباري، الصحة والسلامة المهنية، الحرية النقابية و المفاوضات الجماعية، التمييز، ممارسات الانضباط، ساعات العمل، التعويض.

يمكن تطبيق AS8000 على أيّة منظمة بأي حجم في مختلف أنحاء العالم، ولهذا فإن SAI قامت بإعطاء الترخيص لبعض مكاتب التدقيق والمراجعة العالمية مثل شركة ISS SGS لإعطاء الاعتماد بعد

¹ عبد الرحمن العايب، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر 2012، ص 119.

² نفس المرجع السابق، ص 120.

³ عمر بوسلامي، مرجع سابق ذكره، ص 69

القيام بعملية التقييم والقيام بعض الاختبارات، ومن أهم الامتيازات التي تمكن الحصول عليها من اعتماد هذا المعيار هي¹ :

- إثبات التزامك بالمحاسبة الاجتماعية والتعامل مع الموظفين بشكل أخلاقي وما يتواافق مع المعايير العالمية.
- دعم رؤية الشركة وبناء وقوية ولاء الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة.
- دعم ظروف العمل والتقليل من حوادث العمل
- إتاحة الفرصة لإظهار المحاسبة الاجتماعية بشكل صحيح عند التقديم بطلب الحصول على تعاقديات دولية أو عند التوسيع محلياً بالاستحواذ على شركات جديدة.

المبحث الثاني: المسؤولية الاجتماعية للشركات.

تلجأ الشركات حالياً لممارسة المسؤولية الاجتماعية في مختلف مجالاتها، لما لها من أهمية بالغة بالإضافة إلى محاولة لتحقيق عدة أهداف ونتائج تعود بالنفع عليها وعلى المجتمع والبيئة في آن واحد، وقد تواجه الشركات التي تنتهج أنماط المسؤولية الاجتماعية عدة معوقات تحول دون تطبيقها لذلك لابد لها من معرفة أهم الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية، لذلك ستنظر في هذا المبحث إلى:

- أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

- الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية .

- المعوقات التي تمنع ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء أهمها¹:

¹ - نفس المرجع السابق، ص 70.

أولاً: بالنسبة للمنظمة: تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الربان والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة؛ إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة و مختلف الأطراف ذات المصلحة.

ثانياً: بالنسبة للمجتمع: زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب. كذلك الاستقرار الاجتماعي نتيجة ل توفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية. ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

- تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة التشغيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية

- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهذه تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

ثالثاً: بالنسبة للدولة: تخفيف الأعباء التي تحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحية في تحمل التكاليف الاجتماعية ، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الحالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المنظمات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

المطلب الثاني: الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية.

¹ - نصر الدين بن مسعود، كنوش محمد، "واقع أهمية و قيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية " الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15 فبراير 2012، ص 06.

حتى تنجح هذه الشركات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي¹:

- ضرورة إيمان منظمة الأعمال بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسئول فيها ابتداءً من أصحاب المنظمات، مروراً بمديريها التنفيذيين، وانتهاءً بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل شركة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تفضل به الشركة على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجباً عليها.
- أن تقوم المنظمة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.
- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة المنظمات يتم متابعته من قبل رئيس المنظمة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.
- يجب على الشركة أن تخصص مسؤولاً متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا وينح الصالحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى الشركة .
- من أكبر المعوقات التي تواجه منظمات الأعمال الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة ذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاق من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقيق المشاريع والبرامج الكبيرة،
- الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقاً لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستقبل في توقف البرنامج.
- إجراء مراجعة بيئية لأثار مخرجات المنظمة مع تبني السياسات الالازمة للتعامل مع المدر والنواتج العرضية وترشيد الاستهلاك لمصادر الطاقة وكل ما يتعلق بالاستخدام الآمن لمنتجات المنظمة المعنية.

¹ - محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للادارة، دار الرفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2009، ص 180.

هذه بعض العوامل التي من الممكن أن تساعد منظمات الأعمال على أن يصبح لديها برامج اجتماعية يمكن من خلالها أن تخدم مجتمعها وتساهم في تطويره وتنميته وتصبح جزءاً منه وتحاوز رؤيتها تحقيق الأرباح إلى المشاركة الاجتماعية التي هي خير وأبقى.

المطلب الثالث: المعوقات التي تمنع ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

أ - المعوقات الإدارية: يواجه تطبيق المسئولية الاجتماعية عدة معوقات إدارية نذكر منها:

- عدم احتواء بعض الشركات على إدارة العلاقات العامة.
- نقص الخبرة لدى الذين يشغلون إدارات وأقسام الشركات فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والأخلاقية،

- ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، الذي هو في الواقع مرتبط بفلسفة الإدارة العليا تجاه المجتمع و البيئة المحيطة، و ضعف الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية.

- إهمال الإدارات العليا في عملية اشتراك المستويات الإدارية الأخرى في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

- عدم وجود اتصالاً فاعلاً من قبل الإدارات مع الجمهور.

ب - المعوقات القانونية: وتتلخص في:

- الالتزام بنشاطات محددة تنص عليها القوانين والأنظمة.

- عدم وجود صيانة سياسية اجتماعية أخلاقية، التي هي وظيفة من وظائف التخطيط الاستراتيجي.

- عدم وضع دستور اجتماعي أخلاقي في منظمات الأعمال، كالذي يتم تطبيقه في كبرى الشركات في العالم.

- عدم احترام التشريعات والقوانين والأنظمة في سبيل تحقيق المكافآت المادية وعندما يقدمون على خالفة يضعون في حسابهم إحدى الاحتمالات التالية: قد لا يكتشف أمر المخالف.

- قد لا يتم إدانة المخالف.

- أما إذا اكتشف أمره أو دين فقد تغطي المكافآت المالية التي يحصل عليها ما يتحمله من خسائر لأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي من قبل المديرين على الأغلب لم تفرضه القوانين وأنظمة بل تتحتمه ضرورات المنفعة المجتمعية العامة أدت إلى ضعف الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية عند المدراء.

ج - المعوقات المالية: نذكر منها:

- هدف بعض الشركات هو تعظيم الأرباح فقط.
- الاعتقاد بأن ايلاء الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى خفض أرباح الشركة وإضعافها في المنافسة الدولية.
- نقص الموارد المالية التي تحول دون الإسهام في نشاطات المسؤولية الاجتماعية.
- صعوبة الجمع بين العمل المربح وعمل الشركة المتجيبة اجتماعياً.

المبحث الثالث: علاقة المسؤولية الاجتماعية بالميزة التنافسية.

إن تطبيق المؤسسات لأنماط المسؤولية الاجتماعية وحرصها على القيام بها من خلال مشاريع نموذجية تحقق مقصودها بنفع مجتمعها هو عطاء إيجابي مثمر، وهذا الإسهام يقدر نفعه للغير فإن نفعه عائد عليها من خلال صناعته لصورة ذهنية متميزة وبنائه لسمعة حسنة تعتبران في عالم المال وقطاعاته، ميزة تنافسية تجذب بها الموهوب، وتحفظ بها القدرات البشرية المتواجدة في ميدان العمل، كما أنه إسهام مباشر منها في تحقيق التكامل بين القطاعات الرئيسية (القطاع الحكومي، والخيري والخاص). ولذلك ستتطرق في هذا المبحث إلى علاقة المسؤولية الاجتماعية بـالميزة التنافسية، مصادر الميزة التنافسية بالإضافة إلى تعظيم تنافسية المؤسسة بفضل المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية و الميزة التنافسية.

تعد المسؤولية الاجتماعية بمثابة مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن، وهي صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة عليها، عبر الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

العمل مع الموظفين والمجتمع لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد، ولذا استوجب تشجيع منظمات الأعمال على تبني معايير تنافسية اجتماعية، كـإعطاء الأفضلية في المناقصات الحكومية وتأثيرات الاستقدام للمؤسسات الأكثر تقديمًا للخدمة و المسؤولية الاجتماعية، مع حث الشركات على استحداث إدارات فاعلة مخصصة للمسؤولية الاجتماعية والتنافسية الميدانية، وتقوم بوضع الاستراتيجيات لتطوير الأداء، مع إجراء دراسات على محركات المؤشر للتنافسية المسئولة، ورصد التغيرات في أداء الشركات والعوائق التي تحد من تحقيق أعلى المستويات، والتركيز الإعلامي على هذا المؤشر لاستقطاب المزيد من منشآت القطاع الخاص لدعم القدرات والخرجات، ورفع مستوى الوعي بأهمية التنافسية ومسئوليتها تجاه المجتمع.¹

أما عن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنافسية ، فقد تباهت لها الكثير من الشركات الرائدة عالميا في أنشطة المسؤولية الاجتماعية، فقط في السنوات الأخيرة بدأت تأخذ اهتمام الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الرسمية ، أي مع ظهور بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود هذا النوع من الترابط بين المسؤولية الاجتماعية والتنافسية، وأهمها ما أشارت إليه دراسة قامت بها مؤسسة أكاوتا بيلي Accountability عام 2005 من وجود علاقة ترابطية بين مؤشر التنافسية للدول ودرجة نشاط قطاع الأعمال في قضايا المجتمع والبيئة، حيث إن ما تلمّح إليه هذه المؤشرات هو أن هناك أثراً لبعض من أنشطة الشركة في خدمة المجتمع والبيئة على القدرة التنافسية للشركة نفسها، وفي الوقت نفسه قد يكون هناك انعكاسات إيجابية أيضاً على القدرة التنافسية لاقتصاد البلد ككل في حال توافر عدد من الشركات الناشطة اجتماعيا.²

المطلب الثاني: مصادر الميزة التنافسية التي تتحققها المسؤولية الاجتماعية.

من أجل تحقيق الشركات لميزة تنافسية تميزها عن منافسيها تعمل على تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية التي تمثل لها مصدر من مصادر الميزة التنافسية والجدول التالي يمثل أهم مصادر الميزة التنافسية التي تتحققها المسؤولية الاجتماعية.

الجدول (2-4): مصادر الميزة التنافسية التي تتحققها المسؤولية الاجتماعية

توضيح للممارسات	وصف الآلية	استعمال المسؤولية الاجتماعية કાદે ખ્લે મિર્જ ટનાફસી
-----------------	------------	--

¹- عبد العزيز عبدالوس، حسين بن يحيى، "أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة لتحسين تنافسية المؤسسات" - المسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه معايير العمل الدولية - الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012، ص 04.

²- نفس المرجع السابق، ص 04.

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

<p>استفادة شركة لافرج الفرنسية (lafage) من صورتها الجيدة بفضل التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، فحصلت من السلطات على تراخيص باستغلال الموارد الطبيعية في مناطق حساسة، في حين لم تحصل الشركات المنافسة لها على نفس الامتيازات</p>	<p>الحصول على تصريح بممارسة النشاط من طرف السلطات العمومية يرتبط غالباً بسمعة الشركة، كما أن السمعة تكسب الشركة ميزة تنافسية قد لا يمتلكها المنافسون.</p>	<p>الشرعية والترخيص بالنشاط: مسؤولية الاجتماعية بصفتها ضامنة للسمعة وإدارة التسويق.</p>
<p>ساهمت الشركة الأمريكية (دواييميكيل) (DOW CHEMICAL) في وضع معايير عالية للوقاية من تلوث البيئة، في الولايات المتحدة الأمريكية.</p>	<p>تشجيع المزيد من اللوائح والتنظيمات الصارمة على مستوى القطاع من طرف الشركات التي لها التزام كبير بالمسؤولية الاجتماعية، مما يضاعف من تكاليف الموائمة بالنسبة للشركات المنافسة ويصعب دخول المنافسين الجديد والمحتملين.</p>	<p>ارتفاع التكاليف التي يتکبدها المنافسون: المسؤولية الاجتماعية كطريقة لتغيير القوى التنافسية.</p>
<p>وضعت شركة (ACCENTURE) برامجها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في أنظمة الاتصال التي تستهدف الطلاب والخريجين الجدد.</p>	<p>تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات ميزة جذابة للعمال المتقين خصوصاً من يملكون كفاءات عالية.</p>	<p>جذب اليد العاملة الأكشن إنتاجية: حيث أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي إشارة للجودة في سوق العمل.</p>
<p>قامت بعض الشركات ببناء إستراتيجيتها التسويقية بناء على المسؤولية الاجتماعية،</p>	<p>تسمح المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتموقع التسويقي المميز، وقد يتم اعتبارها من قبل بعض الزبائن كسمة مميزة لمنتج الشركة.</p>	<p>زيادة المبيعات: حيث أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتبر أداة تسويقية تؤثر على سلوك الزبائن</p>
<p>افتقدت Hsbc ملايين الدولارات فقط من خلال عزلة الضوء بعد الساعة العاشرة ليلاً.</p>	<p>يمكن أن تتحقق المسؤولية الاجتماعية وفورات في مجالات الطاقوية من خلال الحد من هدر الموارد، وتحفيض المخاطر الاجتماعية والبيئية</p>	<p>تحفيض المخاطر والتحكم في التكاليف: المسؤولية الاجتماعية هي شكل من أشكال الفاعلية التنظيمية.</p>

الفصل الثاني.....الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

أظهرت دراسة قامت بها شركة استشارية انجليزية في عام 2005 أن المسؤولية الاجتماعية لشركات تسمح بتحفيض معدل دوران العمل وزيادة ولاء الموظفين تجاه شركتهم.	يمكن أن تؤثر المسئولية الاجتماعية على سلوكيات المهنية، مثل المشاركة والرضا الوظيفي، كما تمنح دور إضافي لأداء الموارد البشرية.	التأثير على السلوكيات التنظيمية: المسئولية الاجتماعية للشركات كأدلة لإدارة البشرية الإستراتيجية للموارد البشرية.
---	---	--

المصدر: عبد العفور دادن، رشيد حفصي، "المؤسسة بين تحقيق التنافسية و محددات المسئولية الاجتماعية والبيئية" ، ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يولي 14 و 15/2012م، ص 25.

المطلب الثالث: تعظيم تنافسية المؤسسة بفضل المسئولية الاجتماعية.

كما هو معلوم أن جميع المؤسسات الاقتصادية مهما كانت وظيفتها هاجسها الأول هو تحقيق أكبر ربح ممكن، ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكير هذه المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية، حتى لا يكون تحقيق الربح راجعاً عن معاملات غير أخلاقية أو غير قانونية كتشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجر وظروف العمل، والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد. كما أن الدور الذي تلعبه المؤسسات كمصدر للثورة وتوليد فرص العمل يحتم عليها القيام بواجباتها الاجتماعية والبيئية.

1. أهمية خلق الارتباط بين القلب والعقل لتحقيق المصلحة العامة للمؤسسة:

يعكس الواقع أن خلق القيمة والنتائج الملحوظة ذات الطابع المادي يؤدي غالباً إلى إهمال العاملين في المؤسسة والذين لهم علاقات أقل منطقية مع المؤسسة، من أجل ذلك على المؤسسة أن تهتم بالقلب أكثر من اهتمامها بالمنطق المالي والاقتصادي فيكون المهدى هو خلق القيمة والنتائج غير المادية التي يمكن أن تترجم إلى منافع مادية مربحة للمؤسسة. ومن هذه المهام ذات الطابع ذكر¹:

- خلق الرابط الاجتماعي بين المؤسسة والعامل من خلال تحفيز العامل ووضع نظام قيمي ينسجم مع نظام القيم لدى المؤسسة.
- توضيح المهدى من وراء العمل وتجنيد هؤلاء العامل من خلال تحديد هوية موحدة للمؤسسة.
- توحيد رؤية بين المؤسسة والعاملين فيها ليوجه العاملون طموحاتهم نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

¹ منصف شرف، "دور المسئولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، دراسة حالة مؤسسة سونا طراك" ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يولي 14 و 15/2012م، ص 13.

- تطوير الإفراد العاملين وتحسين كفاءتهم.

فقد أشار الكثير من الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي ليس له قيمة إلا إذا ارتكز على أخلاقيات تمنح العوایات البشرية أهمية وأولوية مطلقة، إذن في الاقتصاد يجب أن يكون في خدمة الإنسان والغاية الاقتصادية للمؤسسة لا تتجزء من هدفها الاجتماعي والبشري، فالمؤسسة لا يمكنها أن تتطور طويلاً في مجتمع عرضة للإساءات ذات الطابع الاجتماعي. إذ أن قيام المؤسسات بدورها الاجتماعي يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط لها مسبقاً، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته المعيشية الضرورية إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي، وهناك حقيقةتان مهمتان هما¹:

* إن القضية الاجتماعية ليست منفصلة كثيراً عن الشغل الشاغل للمؤسسة بقدر ما هي أساسية له فمن وجهة النظر الدفاعية فإن المؤسسات التي تتجاهل الرأي العام تعرض نفسها للهجوم إلا أنه يمكن للضغوط الاجتماعية أن تعمل كمؤشرات مبكرة على العوامل الجوهرية لتحقيق الربحية، فأسلوب القيمة السهمية من شأنه أن يعود المديرون إلى التركيز بصورة مبالغة على تحسين الأداء قصير الأجل لشركتهم متجاهلين الفرص والقضايا الحامة طويلاً الأجل.

* الحاجة إلى معالجة القضايا الأخلاقية ليس بالكلام فقط وإنما بالفعل أيضاً فليس كافياً ولا حكيمًا أن تضطلع الحكومات بمسؤولية سن القوانين، فإذا أحجمت المؤسسة عن المشاركة في النقاشات الواسعة المتعلقة بسلوكها فعلى الأرجح أنها ستواجه نقداً متزايداً بشأن نشاطاتها، وتواجه خطراً أكبر للتورط في السياسة المحلية كما قد يتأثر محيطها الاستراتيجي سلباً.

2. كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تطور ميزة تنافسية ذات بعد أخلاقي؟.

الجانب الأخلاقي للأعمال ليس فقط صورة لإيضاح ما هو سيئ وما هو جيد كما يعرف في التقىد الفلسفى ولكنه أيضاً وسيلة للتسيير الجيد للمؤسسة، فالبحث عن الأخلاقيات في الأعمال يلهم ويزود المؤسسة بنفس ينتج عنه آثار ربحية في الجانب الاقتصادي، كما أن احترام قواعد اللعبة

¹ - منصف شرقى، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الصحيحة والمتوازنة بشكل متين لشرعية المؤسسة، كما أن تطبيق الأخلاقيات في ميدان الأعمال يوجد الترابط في المؤسسة.¹

أ. دور المسؤولية الاجتماعية في خلق التوازن في العلاقة بين المؤسسة والعاملين فيها: من المعلوم أن الثقة بين الإدارة والعاملين لها علاقة مباشرة بزيادة إنتاجية العامل، فالموظف الذي يعلم أن إدارة مؤسسته ستقدر جهوداته فإنه يتغافل في عمله، ولكن عندما يشعر بالعكس، أي أن إدارة مؤسسته لا تفي بوعودها للعاملين ولا تقوم بمسؤوليتها تجاههم على أكمل وجه فأن هذا الأمر يعتبر غير محفز له على تطوير العمل والإبداع وزيادة الكفاءة، وبذلك فإن التزام المديرين باحترام حقوق العامل إلى جانب احترام أخلاقيات الإدارة كالصدق والأمانة والعدل والوفاء مع العاملين يؤدي إلى ثقة العاملين في الإدارة وهذا بدوره يؤدي إلى تحفيزهم على العمل. وبذلك نقول أن احترام المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين من شأنه أن يشكل ميزة تنافسية للمؤسسة، بحيث² :

- يعتبر العنصر البشري أهم خالق للتجديد والابتكار في المؤسسة، فالرضا الوظيفي للعامل من شأنه أن يجعله مبدعاً يسخر كل طاقاته لخدمة مؤسسته.
- إذا لم تدفع أخلاقيات الإدارة بالعامل إلى الابتكار والتتجدد فهي على الأقل لن يجعله يفك في تبني موقف سلبي عن مؤسسته أو خلق تنظيم رسمي معادي للإدارة.
- اعتبار العامل في قلب اهتمامات المؤسسة وليس مجرد أداة لأداء المهام، وفهم ترقباته وتحسين وضعه الاجتماعي له أثر مباشر على فعالية المؤسسة، ومنحه الاستقلالية والمسؤولية وإشرافه في اتخاذ القرارات يجعله قادراً على التفاعل ورد الفعل الفوري على وضعية غير متوقعة دون الرجوع إلى إطراف أخرى.
- تبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات تجاه العاملين تعتبر بمثابة مركز استقطاب للكفاءات البشرية في سوق العمل، فالمورد البشري المؤهل هو ميزة تتنافس عليها المؤسسات

ب. توثيق الصلة مع العملاء بفضل احترام المسؤولية الاجتماعية تجاههم: تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمنية بالإضافة

¹ نفس المرجع السابق، ص 14.

² عبد القادر بابا ، وهبة مقدم، "المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة"، ص 12، منشور على الواقع:

<http://iefpedia.com/arab/?p=19505>

تاریخ الاطلاع: 11:45 2015/03/23

إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المجتمع، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار. فإذا تبين للزبون حرص المؤسسة على الوفاء بكل التزاماتها تجاهه خاصة تلك الالتزامات ذات الطابع الاجتماعي فان هذا يعني ما يلي¹:

- وجود انطباع ذهني ايجابي عن المؤسسة لدى العميل وبالتالي تفضيل منتجاتها.
- سيقوم العملاء بالدعائية المجانية لتلك المؤسسة عندما يتحدثون مع نظرائهم عن المعاملة الأخلاقية التي تقدمها هذه المؤسسة، وبحدهم يتحاكون عن مواقف جيدة حدثت لهم عند تعامله مع تلك المؤسسة.
- سيكون من اليسر أن تحصل المؤسسة على رأي العملاء عند محاولة تطوير خدماتها لأن العملاء يشعرون بنوع من الولاء لتلك المؤسسة.

ج. أهمية الالتزام الاجتماعي تجاه الموردين: ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظما الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تخترم منظمات الأعمال تطلاعهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد لمدة طويلة وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظما الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل، وكل هذا يعود بأثر مهم على أداء المؤسسة. أما عندما تعامل المؤسسة بأسلوب غير أخلاقي مع الموردين كأن تؤخر سداد مستحقاتهم بغير حق أو تعطيهم وعود كاذبة فإن العلاقة بين الطرفين تكون مبنية على المكسب السريع. فالمورد لا يضمن تعامله مع المؤسسة مرة أخرى فيحاول الحصول على أعلى مقابل للمعاملة الحالية ويقدم الخدمة بأقل تكلفة وهو ما قد ينبع عنه انخفاض الجودة لأن المورد لا يكترث برضاء تلك المؤسسة عنه في المدى البعيد لأن علاقته بها قد لا تمتد كثيرا، ولا تستطيع تلك المؤسسة أن تطلب من الموردين ما تطلبه من المؤسسات الأخرى التي لديها علاقة تعاون طويلة الأجل معهم وبالتالي فلن تجد العون من الموردين لتطوير أو تقليل وقت التوريد أو تطوير طريقة العمل.

د. الشمار التي تجبيها المؤسسة من التزامها الاجتماعي تجاه المساهمين: تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة، ففي معظم المؤسسات يعد خلق القيمة للمساهم في قائمة الاهتمامات، فعندما يفكر المستثمر في شراء أسهم شركة فإنه يدرس موقفها المالي من حيث

¹نفس المرجع السابق ،ص 15

المكسب والخسارة. وتكمّن مسؤولية المنظمة تجاههم إذا في تحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة ومواردها. وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت ملتزمة اجتماعياً فتكون قوائمه المالية صادقة يمكن الاعتماد عليها، أما المؤسسة التي تخدع المستثمرين بتقديم بيانات مالية كاذبة فإنه يقلل من فرص جذب المساهمين والمستثمرين وهو يقلل من فرص توسيع المؤسسة وإدخال منتجات جديدة أو دخول أسواق جديدة.

هـ. أهمية المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع: يعتبر المجتمع بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تحسين متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة. والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكم العلمية كمراكز البحث والمستشفيات. وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.

و. المؤسسات وحماية البيئة: لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية خاصة المؤسسات التي تمارس نشاطات تؤثر على سلامه البيئة، إن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتياً أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة، وهذا لتجنب قوى الضغط ودعاة حماية البيئة ولتضمين الاستمرارية، مما كان طريقة لاستمرارها هو في الواقع الأمر ميزة لها. وأخيراً فإن ما يمكن أن نخلص إليه هو أن أخلاقيات الأعمال في الواقع المعاصر لم تعد تعرف بمقولة "الغاية تبرر الوسيلة" بل أصبحت الوسيلة لتحقيق الربح للمؤسسة مهمة وموضوعة تحت الأنظار لذلك فإن خلق ميزة تنافسية تدعم أخلاقيات العمل في المؤسسة هو أمر لا بد منه.

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نلاحظ أن هناك ارتباط وثيق بين خلق وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والأنمط الواجب تبنيها وال المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أن لكل جانب ثلاث أبعاد يجب الالتزام بها، فمن جانب المسؤولية الاجتماعية، هناك نمط الاقتصادي والننمط الاجتماعي والننمط البيئي، في حين انه من جانب الميزة التنافسية هناك بعد سمعة المؤسسة والمنتج، المرونة في تبني أي قرار، ومستوى الإبداع المتتحقق في المؤسسة. فالمؤسسات التي تبحث عن تطوير مزاياها التنافسية أن تتبني على الأقل بعد من أبعاد المسؤلية الاجتماعية إن لم تتبني الأنماط كلها.

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

قهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الميزة التنافسية والمسؤولية الاجتماعية من الناحية النظرية سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي من الدراسة وذلك من خلال محاولة إسقاط الجانب النظري على بنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت محاولة لمعرفة ما مدى تبني البنك لأملاط المسؤولية الاجتماعية وهل تمكن من إكتساب ميزة تنافسية أمام باقي البنوك التجارية الجزائرية ومن أجل ذلك اعتمدنا على الاستبيان فكان هذا الفصل يحتوي على المباحث التالية:

المبحث الأول: لحة عن البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبانة.

المبحث الأول: لحنة عن البنك الوطني الجزائري.

تمثل البنوك التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي وهي الدرجة الثانية بعد البنك المركزي وهي أقدم البنوك من حيث النشأة في صورتها الراهنة، كما أنها لم تظهر دفعة واحدة وإنما مرت بعدة مراحل حيث تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى، ومن بين هذه البنوك البنك الوطني الجزائري الذي سنقوم بإجراء الدراسة الميدانية عليه.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري:

أنشأ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول بنك تجاري تم تأسيسه بعد الاستقلال، تم تأسيسه تعويضاً للبنوك الأجنبية وهي القرض العقاري للجزائر وتونس، القرض الصناعي والتجاري، بنك الوطن للتجارة والصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا، مكتب معسكر للخاص، ومهمة البنك الوطني تمثل في تجميع الودائع ومنح القروض ويعرف قانون النقد والقرض في مادته الرابعة البنك التجاري على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات في المواد 110-113 من هذا القانون¹.

البنك الوطني الجزائري الذي يمثل ركيزة من ركائز النظام المصرفي كما أنه لم ينشأ في صورته الراهنة وإنما مر بعدة مراحل تطور طويلاً قام على انفاس مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان.

ولقد ضم هذا البنك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له و المتمثلة في كل من

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في جويلية 1966.
- بنك التسليف الصناعي و التجاري في جويلية 1967.
- بنك باريس الوطني في جانفي 1968.
- بنك باريس وهولندا في جوان 1968.

ولقد أسس ليعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل، كما وجد ليكون أداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير، و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل، إذ يقوم إلى جانب العمليات المصرفية التقليدية بتمويل القطاع الاقتصادي العمومي صناعياً كان أم زراعياً

¹ - قانون النقد والقرض : رقم 11/03 المؤرخ في 20/08/2003

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

يعتبر البنك الوطني الجزائري بحكم الزمن أقدم بنك وطني، إذ يحتوي على ما يقارب 200 وكالة باختلاف فئاتها (وكالة رئيسية، وكالة من الصنف أ وكالة من الصنف ب، وكالة من الصنف ج حيث يتم تصنيف الفئة على أساس: رقم الأعمال، حجم الوكالة، عدد العمال، حجم العمليات...) كما يحتوي على أكثر من مليون ونصف حساب، الشيء الذي يمنحه مكانة رئيسية على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، مما يدفعه للتجديد والحداثة قصد الحفاظ على مكانته وتشريف صورته الخدمية.

المطلب الثاني: تأسيس وكالة تيسمسيلت وهيأكلها.

في حين أن البنك ولاية تيسمسيلت تأسس في سنة 1993م، ويعرف على أنه مؤسسة ائتمان تتولى قبول ودائع الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب عليها أو بعد أجل قصير متفق عليه، وهذا حسب ما أفادنا به مدير وكالة تيسمسيلت السيد بدراني بن يحيى.

أولاً: الهيكل التنظيمي لـبنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت.

من أجل جلب الزبائن وتلبية حاجاتهم ، والتي تتمثل في الأمان والحفظ من السرقة والتلف والتضخم، ومن أجل تسديد مصاريفهم عن طريق الشيكات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة في كل مرة، ولهذا الغرض وتلبية هذه الحاجات كلها فالبنك يشمل المصالح التالية:

1- مصلحة الصندوق:

هذه المصلحة تكتم باستقبال الزبائن وفتح حسابات لهم على اختلاف أنواعها ، سواء على شكل إيداعات الحسابات الشخصية الجارية ، أو لأجل أو بفوائد و هذه الأموال كلها تسمى بالودائع يمكن للبنك أن يمنح قروض قصيرة الأجل أقل من سنة و متوسطة أو طويلة الأجل ، و من أجل تلبية هذه الحاجات فان البنك يستعمل تقنيات و قواعد لتنظيم تدفق هذه الأموال و استعمالها، و لكل دولة قوانينها الخاصة في هذا المجال و المستمدبة من القانون المدني و التجاري و القوانين الخاصة بالبنك، لأن عدم تطبيق هذه القوانين و القواعد يؤدي إلى الواقع تحت العقوبات المهنية و الجنائية في بعض الحالات إن أسيء استعمالها.

وتحتوي هذه المصلحة على ثلاثة أقسام هي على التوالي:

- قسم الشباك .
- قسم التحويل.
- قسم التحصيل .

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

أ- قسم الشباك: و يحتوي هذا القسم على:

-صرف الصكوك.

-إيداع النقدي.

-سير دفتر الصكوك.

-المعالجة اليدوية.

ب- قسم التحويل :

و يتم فيه نقل مبلغ من حساب (حيث ينقص هذا الحساب بمبلغ معين) إلى حساب آخر (حيث يزيد هذا الأخير بنفس المقدار المنقول) و هو صيغة بسيطة للدفع القصد منها استعمال الصكوك ، طالما أن انتقال المال يتم داخل البنك نفسه ، و التحويل له صيغة خطية يضعها البنك تحت تصرف أصحاب الحسابات لديه .

و قسم التحويل تكمن مهامه في :

- التحويل المسلم.

- التحويل المستلم.

- إيداع تحت التصرف.

- رسائل الاعتماد.

ج- قسم التحصيل : تكمن مهام هذا القسم في:

-المصادقة على الصكوك .

-معالجة الصكوك و السنادات المقدمة للتخلص عن طريق مختلفة الوكالات.

-غرفة المقاصلة.

-الوضعية المالية للبنك مدينة أو دائنة اتجاه البنك الأخرى المتواحدة في نفس المكان .

2-مصلحة المراقبة : و تتلخص مهامها في :

-يومية الوكالة .

-مسك دفتر الأستاذ و مسک السجل بين المقرات ، تسليم حسابات البنك المركزي .

-الربط الإعلامي (أي الاتصال بكل ما هو جديد فيما يخص البنك).

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

- مراقبة داخلية.

3- مصلحة الشؤون القانونية:

أ- مراقبة الملفات الخاصة بفتح الحسابات :

من بين أنواع الحسابات التي تفتح في البنك ما يلي:

- حسابات الشيكات: تفتح للموظفين و التعاونيات و الم هيئات غير التجارية.

- الحسابات الجارية: تفتح للتجار و الفلاحين و كل الم هيئات التجارية.

- الحساب الجماعي: حساب يفتح لج مجموعه من الأشخاص.

- حساب الادخار: يتم فتح حساب الادخار لكل شخص طبيعي و يمكن أن يكون هذا الحساب

بفائدة أو

بدون فائدة .

ب- المعارضات على الشيكات :

قد يفقد صاحب الحساب دفتر شيكاته أو شيك معين أو يقع على بعض الشيكات على بياض

فتضيع منه أو تسرق ، و بالتالي عليه أن يقدم كتابياً معارضه على دفع سلسلة من الشيكات أو شيك

محدد بحيث يبين فيها رقم الحساب و تاريخ الضياع أو السرقة و حالة الشيك عند الضياع ، ثم يسلمها

بعد إمضائتها إلى البنك الذي يقوم بإعلام كافة الوكالات و مصالحه المختصة لمنع تسديد هذه الشيكات

و تتم المعارضة في ثلاثة حالات :

- حالة السرقة.

- الضياع.

- إفلاس صاحب الشيك.

ج- مراقبة ملفات انتقال التركة :

في حالة وفاة زبون لدى البنك يقوم هذا الأخير بتحميم كل الحسابات الخاصة بهذا الزبون، ثم يتم

الاتصال بورثته و يطلب منهم إحضار الوثائق التالية:

الفرضية، شهادة الوفاة، وثيقة الإعفاء من الضرائب ، و شهادة بإعلان التركة. فتحول أمواله من حسابه

إلى حساب خاص، و يقوم البنك بتقسيم هذه التركة (الأموال) على الورثة حسب الشرع.

و متابعة ملفات الحسابات الخاصة بالخصوصيات و التزاعات.

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

4- مصلحة الاستغلال البنكي : تحتوي هذه المصلحة على قسمين:

أ- قسم الحركة التجارية : تتمثل مهام هذا القسم في :

- تقييم المشاريع.
- إنشاء ملفات القروض (العمومية و الخاصة).
- أخذ الضمانات.
- متابعة خطط التمويل.
- تحليل دراسة السوق حسب قطاع النشاط .
- تحضير تقارير النشاطات في مواعيدها .
- ضمان مردودية عالية للخزينة .
- تحويل ملفات القروض التي تفوق صلاحيات الوكالة إلى الهيئات العليا للفصل فيها .
- تطبيق التعليمات الأساسية المتعلقة بتكوين الموظفين .

ب- قسم المراقبة والتسهيل : تتمثل وظائف هذا القسم في :

- مراقبة الالتزامات المباشرة و غير المباشرة .
- مراقبة ملفات الاستثمار.
- مراقبة و تحليل الميزانية.
- مراقبة السير الحسن للأرشيف.
- تسهيل و متابعة ملفات الديون.
- العمل على صيانة و تحديد الوثائق التنظيمية.

5- مصلحة الشؤون الخارجية: و تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- قسم التوظيف : و هذا القسم يقوم بـ:

- فتح الحسابات .
- ترقيم الملفات و تصفية الحسابات و خاصة بالبنك المركزي كل 6 أشهر .

ب- قسم الوثائق و تسهيل الحسابات : تتمثل مهام هذا القسم في :

- القبض الوثائقي.
- يومية مختصرة (تقليل الحسابات إلى حساب واحد أو حساب رئيسي).
- متابعة الحسابات و مراقبتها.

ج- قسم التحويلات: و يقوم بالمهام التالية:

- التحويل التجاري و غير التجاري .

- المبادرات اليدوية.

- وداع لأجل بالعملة الصعبة.

- تسهيل العقود.

- الإحصائيات الشهرية.

6- مصلحة الحافظة: يتم في هذه المصلحة استقبال الشيكات و الكميالات و السندات بمختلف

أنواعها، و تحصيلها و خصمها و تتم عملية التسديد من نفس البنك أو من البنك الأخرى.

كما ينقسم هذا القسم إلى الحافظة المحلية و الحافظة غير المحلية و الحافظة المالية و التجارية.

أ- فرع الحافظة المحلية: يتم التعامل بين مختلف البنوك المتواجدة في مدينة باتنة.

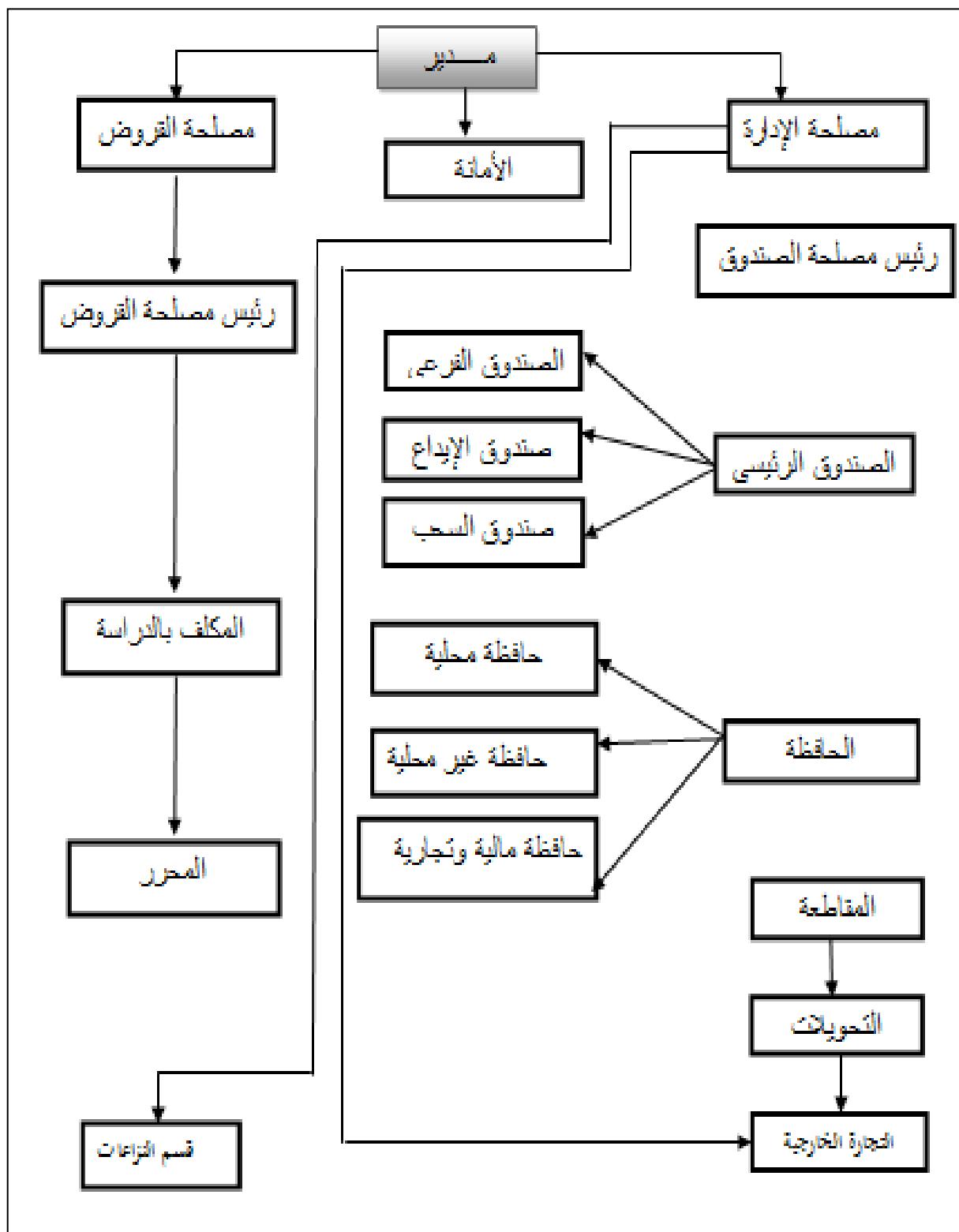
ب- فرع الحافظة غير المحلية: يتم التعامل مع كل وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مستوى الوطن، و يعتبر هذا البنك، البنك الوحيد الذي لديه هذا الفرع و هذا ما يميزه عن البنوك الأخرى.

ج- فرع الحافظة المالية و التجارية: يتم فيها الاحتفاظ بالأوراق المالية و التجارية.

و نوجز المصالح السالفة الذكر في الشكل الموالي:

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

الشكل(3-1):الميكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت.



المصدر: عن مدير الوكالة السيد بدراوي بن يحيى.

الفصل الثالث..... أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

المطلب الثالث: وظائف البنك الجزائري BNA:

يضطلع البنك بوظائف هامة في الاقتصاد الوطني تمثل فيما تسمى بالخدمات البنكية نذكر من بينها:

- الوساطة بين المدخرین والمستثمرين.

- خلق النقود التي تعرف باسم النقود البنكية .

- قبول الودائع وتسمی بالودائع تحت الطلب إذ يحق لأصحابها السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيکات التي تعطی لهم.

- منح الائتمان: تتمثل هذه الوظيفة في منح البنك نقود ورقية أو البنكية إلى الأفراد ورجال الأعمال لمدة مختلفة في الغالب لا تتجاوز العام الواحد وذلك لمساعدة في الاتفاقيات العاجلة والتي لا تتحمل التأخير أو التأجيل على أن يقوموا برد تلك المبالغ مع دفع فوائد.

- خصم الأوراق التجارية: حيث يستطيع استحقاقها للحصول على نقود حاضرة ويقوم البنك بخصم الفرق بين تاريخ ميعاد استحقاقها، نظير للخدمة التي أدها لها هذا الشخص حسب ما أفادنا به السيد بدراني بن يحيى مدير وكالة البنك الوطني الجزائري لولاية.

- فتح الاعتماد المستندي: يعتبر من أهم وسائل الدفع

- توظيف الأموال التي يحصل عليها من خلال تقديم القروض وشراء الأوراق المالية.

- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.

- بيع وشراء العملات الأجنبية

- تحويل نفقات السفر والسياحة، أي تقديم شيکات للمسافرين والاعتمادات الشخصية، والمساهمة في تمويل مشاريع التنمية.

- دفع الحولات والبرقيات البريدية الواردة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبانة

مصادر الحصول على المعلومات:

لغرض الحصول على المعلومات الالزمة لتنفيذ الدراسة، تم الاعتماد على الأدوات التالية:

1- **المعلومات المتعلقة بالجانب النظري:** من المقلات والكتب والدراسات والمذكرات ذات توجهه موضوع الدراسة.

2- **الاستبانة:** والتي تعتبر كأداة قياس إدراكية تم الاعتماد في تصميمها على أراء مجموعة من الأساتذة الباحثين في مجال الموضوع للحصول على البيانات الأولية والثانوية الالزمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة، كما تضمنت الاستبانة أسئلة ذات اختيارات متعددة حيث قسمت إلى ثلاثة أجزاء:

أولاً: يبين القسم الأول متغيرات تتعلق بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

ثانياً: يبين القسم الثاني متغيرات تتعلق بأنماط المسؤولية الاجتماعية عبر ثلاثة أبعاد رئيسية لقياسها 15 سؤلاً، والتضمنة النمط الاقتصادي، الاجتماعي، و النمط البيئي.

ثالثاً: يبين القسم الثالث متغيرات تتعلق بالميزة التنافسية عبر ثلاثة أبعاد رئيسية لقياسها 15 سؤلاً، والتضمنة المرونة، الإبداع، والسمعة.

ونتيجة لما ذكر فقد استقر الرأي على المقياس بعد إجراء تعديل في فقراته، إضافة وحذف وجمعها وشطبها وإعادة صياغة.

وتكون المقياس وتكون المقياس 30 فقرة تتراوح مدى الاستجابة من (1 إلى 5).

وكان المقياس كالتالي:

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

الجدول (3-1): مقياس ليكرت

غير موافق جدا	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبة

وضم المتغير المستقل المقاييس التالية:

الجدول (3-2): توزيع فقرات المحور الأول المسؤولية الاجتماعية

النمط البيئي	النمط الاجتماعي	النمط الاقتصادي	أنماط المسؤولية الاجتماعية
5 فقرات	5 فقرات	5 فقرات	عدد الفقرات

المصدر: من إعداد الطالبة.

أما المتغير التابع فضم المقاييس التالية:

الجدول (3-3): توزيع فقرات المحور الثاني الميزة التنافسية

السمعة	الإبداع	المرونة	الميزة التنافسية
5 فقرات	5 فقرات	5 فقرات	عدد الفقرات

المصدر: من إعداد الطالبة.

عينة الدراسة: كان الاستبيان داخلي حيث قمنا بتوزيع الاستبيان على عمال البنك الوطني الجزائري

وكان عدد الاستبيانات الموزعة 40 استبيان استرجعنا منها 37 مفردة.

المعالجة الإحصائية المستخدمة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، قمنا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

لتحليل بيانات الاستبيان و الحصول على مخرجات لجميع الأسئلة الاستبيان.

- معامل Alpha Cornbach: للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية.

- صدق وثبات أدلة الدراسة:

مناجل البرهنة على أن الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتحقق من مصادقتها، فمما يُجرأ اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Alpha Cornbach، إذ أن هذا الأخير يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس، إضافةً لذلك فإن معامل Alpha يزود بتقرير جيد للثبات، وللحقيق من ثبات أدلة الدراسة بهذه الطريقة، طبقنا معادلة Alpha Cornbach على درجات أفراد عينة الثبات على الرغم من عدم وجود فوائد قياسية بخصوص القيم المناسبة لكن من الناحية التطبيقية يعد ($\alpha \geq 0.6$) معقولاً في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية، وكما أن معامل (α) لأبعاد الاستبانة كما يلي:

الجدول (4-3): معامل الارتباط α لأبعاد الاستبانة.

a	البعد	المتغيرات
87.1	النمط الاقتصادي	أبعاد المسؤولية الاجتماعية
81.4	النمط الاجتماعي	
92.5	النمط البيئي	
81.1	المرونة	الميزة التنافسية
77.3	الإبداع	
77.2	السمعة	
93.8		الاستبانة ككل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

وتدل معاملات الثبات هذه على تمنع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عال على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول أعلاه أن أعلى معامل ثبات لأبعاد الاستبانة فيما

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

يتعلق بأنماط المسؤولية الاجتماعية هو (92.5) حققه بعد النمط البيئي، فيما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات فيما يتعلق بأنماط المسؤولية الاجتماعية كان بعد النمط الاجتماعي قيمة (81.4)، أما ما يتعلق بالميزة التنافسية فتبين أن معاملات الثبات لأبعاد أن أعلى معامل بلغ (81.1) للمرؤنة وأدناء (77.2) للسمعة وهو ما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

تحليل نتائج الاستبانة:

أولاً: وصف خصائص عينات الدراسة:

المجدول (5-3): خصائص عينة الدراسة

النسبة%	العدد	المتغير
00	00	العمر
54.1	20	
35.1	13	
10.8	4	
100	37	
		المجموع
81.1	30	الجنس
18.9	07	
100	37	
		المجموع
94.9	35	المستوى التعليمي
2.7	01	
2.7	01	
00	00	
100	37	
		المجموع
10.8	4	الخبرة المهنية في قطاع المصادر
10.8	4	
35.1	13	
43.2	16	
		أقل من 5 سنوات
		من 5 - 10 سنوات
		من 11-15 سنة
		أكثر من 16 سنة

الفصل الثالث..... أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

100	37	المجموع
-----	----	---------

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم 30 بنسبة 81.1%

- كل أفراد العينة أعمارهم تزيد عن 30 سنة في حين الفئة ما بين 30-40 سنة تحمل المرتبة الأولى بنسبة 54.1% ما يعادل 20 فرد

- يلاحظ أن اغلب أفراد العينة هم ذو مستوى ليسانس فأقل بنسبة 94.6%

- أن اغلب أفراد العينة مدة تزيد خبرتهم عن 16 سنة بنسبة 43.2%

ثانياً: واقع تبني بنك الوطني الجزائري لأنماط المسؤولية الاجتماعية:

للتعرف على واقع تبني بنك الوطني الجزائري لأنماط المسؤولية الاجتماعية تم القيام بالتعرف على واقع التبني لكل نمط كما يلي:

1- الواقع تبني بنك الوطني الجزائري للنمط الاقتصادي:

للتعرف على واقع تبني بنك الوطني الجزائري للنمط الاقتصادي، استعانا بكل من المتosteles الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة ومستوى التبني كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

الجدول (3-6): واقع تبني نمط الاقتصادي.

نوع الميزة	المرتبة ال الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة	المرتبة الخامسة	النمط الاقتصادي	نوع الميزة
مرتفع	1	0.9	4.1			يؤدي تبني مسؤولية الاجتماعية من طرف البنك لفئات المتعاملين إلى الانحراف عن مبدأ تعظيم الربح	1
مرتفع	4	0.95	3.74			يفتقر البنك إلى المهارات الكافية التي تمكّنه من النهوض بالدور الاجتماعي تجاه مختلف فئات المتعاملين	2
مرتفع	3	0.8	3.85			يتونخى البنك أن تكون الأرباح مجزية من برامج الخدمة المتقدمة لمختلف فئات المتعاملين	3
مرتفع	3	0.89	3.85			أغلب برامج الخدمات المقدمة هي تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمختلف فئات المتعاملين وليس لتحقيق مردود اقتصادي	4
مرتفع	2	0.78	3.96			يعتبر العمل الاجتماعي للبنك مبادرات تجاه مختلف فئات المتعاملين بتمويل من المساهمين	5
/	/	0.86	3.9			المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العامين	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين (3.74، 4.1) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.9)، إذ جاءت الفقرة الأولى والتي تنص على "يؤدي تبني مسؤولية الاجتماعية من طرف البنك لفئات المتعاملين إلى الانحراف عن مبدأ تعظيم الربح" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.1) و انحراف معياري(0.9) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة الثانية "يفتقر البنك إلى المهارات الكافية التي تمكّنه من النهوض بالدور الاجتماعي تجاه مختلف فئات المتعاملين"على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي(3.74) و انحراف معياري (0.95) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام،وبشكل عام تبين أن واقع تبني البنك الوطني الجزائري للنمط الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية كان مرتفعا.

2- واقع تبني بنك الوطني الجزائري للنمط الاجتماعي:

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

للتعرف على واقع تبني بنك الوطني الجزائري للنمط الاجتماعي، استعانا بكل من المتosteats الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة ومستوى التبني كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (7-3): الواقع تبني النمط الاجتماعي.

نوع التبني	نوع التبني	نوع التبني	نوع التبني	نوع التبني	نوع التبني	نوع التبني
مرتفع	1	0.75	3.9	تطمح الفئات المتعاملة مع البنك لمساهمة اكبر في خدمته وتحقيق اهدافه		1
مرتفع	3	0.84	3.85	يقيم البنك جلسات حوار مع فئات المجتمع المحلي ليعكس مدى اهتمامه بعاصمي المسؤولية الاجتماعية		2
متوسط	5	0.85	3.65	يساهم البنك في تحصيص أرباحه لفئات ذات احتياجات خاصة من المتعاملين		3
مرتفع	2	0.78	3.89	يتبنى البنك ضمن مسؤوليته الاجتماعية برنامجا دوريا للقاء العاملين لمعرفة احتياجاته		4
مرتفع	4	0.85	3.82	تقدم إدارة البنك مساعدات خيرية لأسر العاملين المتعففين		5
/	/	0.82	3.82	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتosteats الحسابية تتراوح ما بين (3.65 - 3.9) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.82)، إذ جاءت الفقرة الأولى والتي تنص على "تطمح الفئات المتعاملة مع البنك لمساهمة اكبر في خدمته وتحقيق اهدافه" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.9) و الانحراف معياري(0.75) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة الثالثة "يساهم البنك في تحصيص أرباحه لفئات ذات احتياجات خاصة من المتعاملين" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي(3.82) و الانحراف معياري (0.85) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وبشكل عام تبين واقع تبني البنك للنمط الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية كان مرتفعا .

الفصل الثالث..... أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

3- واقع تبني بنك الوطني الجزائري للنمط البيئي:

للتعرف على واقع تبني بنك الوطني الجزائري للنمط البيئي، استعانا بكل من المتosteats الحسابية و الانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة ومستوى التبني كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-8): واقع تبني نمط البيئي.

نوع البيئي	نوع البيئي	نوع البيئي	نوع البيئي	نوع البيئي	نوع البيئي	نوع البيئي	نوع البيئي
مرتفع	5	1.03	3.48	يقوم البنك بإجراء استطلاعات للبيئة المحيطة به لمعرفة حاجات المجتمع من برامج التدريبية	1		
مرتفع	4	0.9	3.66	إن زيادة في سرعة تغيير البيئة وتعقيدها يزيد من مسؤولية البنك لتلبية احتياجات المتعاملين	2		
مرتفع	3	0.97	3.69	يهتم البنك بالحد من التلوث البيئي بمكوناته	3		
مرتفع	1	0.88	3.91	من الأهداف التي يسعى إليها البنك التشجير وزيادة المساحات الخضراء في بيئه عمله	4		
مرتفع	2	0.75	3.77	لدى البنك وسائل وطرق متعددة لمعالجة المنتجات الضارة بالبيئة المحيطة بها	5		
/	/	0.91	3.7	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام			

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 16

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتosteats الحسابية تتراوح ما بين (3.48-3.91) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.7)، إذ جاءت الفقرة الرابعة والتي تنص على "من الأهداف التي يسعى إليها البنك التشجير وزيادة المساحات الخضراء في بيئه عمله" في المرتبة الأولى. بمتوسط حسابي (3.91) و انحراف معياري(0.88) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة الأولى" يقوم البنك بإجراء استطلاعات للبيئة المحيطة به لمعرفة حاجات المجتمع من برامج التدريبية "على المرتبة الخامسة والأخيرة. بمتوسط حسابي(3.48) و انحراف معياري (1.03) بالمقارنة مع

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وبشكل عام نبين لنا أن واقع تبني البنك للنمط البيئي للمسؤولية الاجتماعية كان مرتفعا.

ثالثاً: واقع الميزة التنافسية في بنك:

للتعرف على واقع الميزة التنافسية في البنك الوطني تم القيام بالتعرف على واقع كل بعد كما يلي:

1- للتعرف على واقع الميزة التنافسية للبنك الوطني الجزائري وبعد المرونة، استعانا بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة ومستوى التبني كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-9): تحليل بعد المرونة.

الرتبة	نوع الميزة	القيمة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
1	مرتفع	5	0.97	3.39	تؤمن إدارة البنك الدعمين المادي والمعنوي لمواجهة حاجات وتطلعات المتعاملين الحاليين والمستهدفين
2	مرتفع	4	0.92	3.67	تعطي إدارة البنك العاملين الحرية الكاملة في انجاز العمل الموكّل إليهم.
3	مرتفع	3	0.96	3.76	تعمل إدارة البنك على تطوير أداء العاملين وتحسين مهاراتكم حسب متطلبات السوق المتعددة
4	مرتفع	1	0.93	3.91	تسعى إدارة البنك إلى معرفة خصائص السوق لإعداد الإستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لأي وضع محتمل حالياً ومستقبلبي
5	مرتفع	2	0.89	3.88	تتميز العلاقات بين الإدارة وفّاراتها بـ الكفاءة العالية وذلك بغرض انجاز طلباتكم
	/	/	0.93	3.72	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالأعتماد على مخرجات برنامج spss 16

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين (3.39-3.91) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.72)، إذ جاءت الفقرة الرابعة والتي تنص على "تسعى إدارة البنك إلى

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

معرفة خصائص السوق لإعداد الإستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لأى وضع محتمل حالي ومستقبل " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.91) و انحراف معياري (0.93) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة الأولى " تؤمن إدارة البنك الدعمين المادي والمعنوي لمواجهة حاجات وطلعات المعاملين الحالين والمستهدفين " على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.93) و انحراف معياري (0.97) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وبشكل عام تبين واقع تبني البنك بعد المرونة كان مرتفعا .

2 - للتعرف على واقع الميزة التنافسية للبنك الوطني الجزائري للبعد الإبداع، استعانا بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة ومستوى التبني كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (10-3): تحليل بعد الإبداع.

الرتبة	المقدمة	القيمة المئوية	القيمة المئوية	المقدمة	القيمة المئوية	المقدمة
1	تبني البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه العاملين لديه يحقق له ميزة في تقديم الخدمات بأسلوب جديد أو التطوير في تقديم عملية الخدمات	مرتفع	4	0.85	3.82	
2	يتحقق نظام المعلومات المعمول به في البنك مساهمة جوهرية في تحقيق الميزة التنافسية الخاصة بالإبداع من خلال توسيع آفاق التطوير والتجدد في الخدمات البنكية.	مرتفع	5	0.92	3.72	
3	استخدام البنك لتطبيقات الحاسوب والبرامج المعاصرة تساعده على ابتكار طرق وأساليب جديدة تختلف عن المصارف المنافسة	مرتفع	3	0.88	4.1	
4	تبني البنك لمسؤوليته تجاه مختلف فئات المعاملين يعطيه ميزة تتعلق بإبداع طرق جديدة تختلف عن المصارف المنافسة	مرتفع	2	0.85	4.12	
5	امتلاك البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه مختلف فئات المعاملين يعطيه قدرة أكبر على الاستجابة السريعة للفرص والتهديدات البيئية	مرتفع	1	0.97	4.21	
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	/	/	0.89	3.99	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 16

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين (3.72-4.21) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.99)، إذ جاءت الفقرة الخامسة والتي تنص على "امتلاك البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه مختلف فئات المتعاملين يعطيه قدرة أكبر على الاستجابة السريعة للفرص والتهديدات البيئية". في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.21) و انحراف معياري(0.97) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة الثانية "يحقق نظام المعلومات المعمول به في البنك مساهمة جوهرية في تحقيق الميزة التنافسية الخاصة بالإبداع من خلال توسيع آفاق التطوير والتجديد في الخدمات البنكية"على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي(3.72) و انحراف معياري (0.92) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام،وبشكل عام تبين واقع تبني البنك للنرم الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية كان مرتفعا.

3- للتعرف على واقع الميزة التنافسية للبنك الوطني الجزائري بعد السمعة، استعانا بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأهمية الفقرة ومستوى التبني كما هو موضح في الجدول التالي:

4- الجدول (11-3): تحليل بعد السمعة.

رتبة	المقدمة	الانحراف المعياري	الميزة التنافسية	أهمية الفقرة	مستوى التبني	النوع
1	سمعة البنك مميزة مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى المنافسة	4.17	0.8	1	مرتفع	
2	تعبر سمعة البنك عن الفوائد المتلائمة من الخدمة المقدمة	3.84	0.93	4	مرتفع	
3	تعبر سمعة البنك عن سمات وصفات تتطابق مع سمات وصفات الخدمة التي تبحث عنها	4.16	0.74	2	مرتفع	
4	سمعة البنك رسخت اسم البنك وخدماته المقدمة	3.93	0.78	3	مرتفع	
5	تدل سمعة البنك على محتوى الخدمة التي يقدمها البنك	3.72	0.99	5	مرتفع	
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						0.85 3.96

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 16

الفصل الثالث..... أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين (3.72-4.17) مقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.96)، إذ جاءت الفقرة الأولى والتي تنص على "سمعة البنك ميزة مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى المنافسة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.17) و انحراف معياري(0.8) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، فيما حصلت الفقرة الخامسة " تدل سمعة البنك على محتوى الخدمة التي يقدمها البنك "على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي(3.72) و انحراف معياري (0.99) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام، وبشكل عام تبين واقع تبني البنك للنظام الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية كان مرتفعا.

اختبار الفرضيات:

الجدول (12-3): الواقع تبني البنك لأنماط المسؤولية الاجتماعية

مستوى الدلالة	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف	المتوسط	
0.000	192	1.645	23.808	0.471	3.807	تبني البنك لأنماط المسؤولية الاجتماعية

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss 16

من الجدول نلاحظ أن متوسط تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية من طرف لبنك كان 3.80 وانحراف 0.47 وقد كانت (T) المحسوبة 23.80 و (T) الجدولية فكانت 1.64 وهذا يدل على أن تبني البنك لأنماط المسؤولية كان مرتفعا.

الجدول (13-3): الواقع تبني البنك للنظام الاقتصادي

مستوى الدلالة	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف	المتوسط	
0.000	192	1.645	21.602	0.578	3.899	تبني البنك للنظام الاقتصادي

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16.

الجدول (3-14): واقع تبني البنك للنمط الاجتماعي

مستوى الدلالة	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف	المتوسط	
0.000	192	1.645	21.638	0.528	3.822	تبني البنك للنمط الاجتماعي

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16.

الجدول (3-15): واقع تبني البنك للنمط البيئي

مستوى الدلالة	درجات الحرية	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف	المتوسط	
0.000	192	1.645	14.337	0.679	3.701	تبني البنك للنمط البيئي

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16.

من الجداول (3-12)، (3-13)، (3-14) نلاحظ أن واقع تبني البنك للنمط الاقتصادي كان مرتفعاً مقارنة بالنمط الاجتماعي والنمط البيئي بمتوسط 3.80 و انحراف 0.47 .

الجدول (3-16): نتائج اختبار تأثير أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة المرونة في البنك

مستوى الدلالة	درجات الحرية	معامل الانحدار	F الجدولية	F المحسوبة	معامل التحديد	الارتباط	
0.000	1	0.409	1.645	23.954	0.111	0.334	النمط الاقتصادي والمرونة
	191						
	192						
0.000	1	0.939	1.645	183.479	0.490	0.700	النمط الاجتماعي والمرونة
	191						
	192						
0.000	1	0.780	1.645	242.695	0.560	0.748	النمط البيئي والمرونة
	191						
	192						

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16
 من الجدول نلاحظ أن ارتباط النمط الاقتصادي والمرؤنة كان 0.33 عند مستوى الدلالة 0.000 وارتباط النمط الاجتماعي والمرؤنة 0.70 عند مستوى الدلالة 0.000 أما ارتباط النمط البيئي والمرؤنة فكان 0.74 عند مستوى الدلالة 0.000

الجدول (3-17):نتائج اختبار تأثير أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة الابداع في البنك

مستوى الدلالة	درجات الحرية	معامل الانحدار	F الجدولية	F المحسوبة	معامل التحديد	الارتباط	
0.000	1	0.533	1.645	71.843	0.273	0.523	النمط الاقتصادي و الابداع
	191						
	192						
0.000	1	0.492	1.645	46.083	0.194	0.441	النمط الاجتماعي و الابداع
	191						
	192						
0.000	1	0.284	1.645	22.950	0.107	0.328	النمط البيئي و الابداع
	191						
	192						

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16
 من الجدول نلاحظ أن الارتباط بين النمط الاقتصادي والإبداع كان 0.52 عند مستوى الدلالة 0.000 وارتباط النمط الاجتماعي بالإبداع كان 0.44 عند مستوى الدلالة 0.000 وارتباط النمط البيئي والإبداع كان 0.32 عند مستوى الدلالة 0.000

الجدول (3-18):نتائج اختبار تأثير أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة السمعة في البنك

مستوى الدلالة	درجات الحرية	معامل الانحدار	F الجدولية	F المحسوبة	معامل التحديد	الارتباط	
0.000	1	0.166	1.645	5.801	0.029	0.172	النمط الاقتصادي السمعة
	191						
	192						
0.000	1	0.461	1.645	45.096	0.191	0.437	النمط الاجتماعي

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

	191						والسمعة
	192						
0.000	1	0.478	1.645	98.124	0.339	0.583	النمط البيئي و السمعة
	191						
	192						

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss16.

من الجدول نلاحظ أن الارتباط بين النمط الاقتصادي والسمعة كان 0.17 عند مستوى الدلالة 0.000 وكان الارتباط بين النمط الاجتماعي والسمعة 0.43 عند مستوى الدلالة 0.000 و ارتباط النمط البيئي والسمعة كان 0.58 عند مستوى الدلالة 0.000.

الفرضية الأولى: ليس للمسؤولية الاجتماعية علاقة بالميزة التنافسية .

H_0 : ليس للمسؤولية الاجتماعية علاقة بالميزة التنافسية .

H_1 : للمسؤولية الاجتماعية علاقة بالميزة التنافسية.

الفرضية الثانية: لا يمكن اعتبار المسؤولية الإجتماعية ميزة تنافسية بل هي مجرد أعباء إضافية تتحملها المؤسسة.

H_0 : لا يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية ميزة تنافسية بل هي مجرد أعباء إضافية تتحملها المؤسسة.

H_1 : يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية ميزة تنافسية وليس مجرد أعباء إضافية تتحملها المؤسسة.

الفرضية الثالثة: تبني المؤسسات الجزائرية لأنماط المسؤولية الإجتماعية لم يمكنها من الحصول على ميزة تنافسية وإنما تشكل لها أعباء إضافية فقط.

H_0 : تبني المؤسسات الجزائرية لأنماط المسؤولية الإجتماعية لم يمكنها من الحصول على ميزة تنافسية وإنما تشكل لها أعباء إضافية فقط.

H_1 : تبني المؤسسات الجزائرية لأنماط المسؤولية الإجتماعية مكتنها من الحصول على ميزة تنافسية وليس أعباء إضافية فقط.

بما أن مستوى الدلالة لجميع المحاور هو 0.000 وهو أقل من 0.5 نقبل الفرضية الصفرية و نرفض الفرضية البديلة للفرضيات الثلاثة.

الفصل الثالث أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية

الخلاصة :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل وذلك بتطبيق الجانب النظري على البنك الوطني الجزائري نستنتج بأن البنك الوطني الجزائري لا يهتم بأبعاد المسؤولية الاجتماعية الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهذا كان سبب في تضييع آلية تمكنها من كسب ميزة تنافسية تواجه بها البنوك المنافسة.

الخاتمة :

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين و الفصل التطبيقي نستنتج بأن المؤسسة أصبحت تبحث عن طرق جديدة تمكنها من إكتساب ميزة تنافسية، فلم يعود بناحها مرهونا فقط على قدراتها و إمكانيتها المادية والبشرية لتحويل المدخلات إلى سلع و خدمات ذات جودة و سعر مناسبين، وإنما أصبحت تبحث عن طرق وأساليب حديثة تتمكن بها من إكتساب ميزة تنافسية، لذلك لجأت إلى تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية لما تعود على المنظمة والمجتمع بالنفع على حد سواء، فقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية اليوم تتبوأ حيزاً ومساحة كبيرة من الأهمية على جميع الأصعدة وال مجالات المحلية، وتحظى باهتمام رفيع المستوى من قبل منظمات الأعمال لكونها تعمل على التحسين من مستوى المعيشة والارتقاء برفاهية المجتمع، فيمكن لأي منظمة أن تحاول تعزيز فرص بناحها في المجتمع من خلال زيادة الاهتمام بعرض الدور الاجتماعي وتبني أنماط المسؤولية الاجتماعية الراهن إلى الإلحاد الكبير من قبل فئات المجتمع ذات التأثير وبشكل مستمر، كما يمكن عرض هذا الدور الاجتماعي للحوار والمناقشة وإبداء الرأي من قبل الأطراف المستفيدة في المجتمع، وليس ضرورياً أن تكون المبالغ المخصصة لهذا الدور الاجتماعي كبيرة جداً وتجاوز قدرات منظمة الأعمال بل المهم المشاركة والتوعية والمبادرة في جعل هذا الدور مقبولاً ومثلاً بجهود تتسم بطابع الاستمرارية، ومن أجل النهوض ببرامج المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الأهداف المنشودة منها، لا بد من تحديد جهة تنظيمية تعنى بوضع التنظيمات والتشريعات والقوانين المنظمة لأعمال وتجهات المسؤولية الاجتماعية، الأمر الذي سيعمل على التغلب على الازدواجية والتضارب فيما بين برامج المسؤولية الاجتماعية، والبرامج الأخرى المرتبطة بالعمل الخيري، أو بالعمل التطوعي، مما سيحقق الأهداف المنشودة من ذلك النوع من البرامج، والعمل على ابتكار سياسة حواجز للمنظمات المتميزة في مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية وإصدار الشركات والمؤسسات التي لديها برامج مسؤولية اجتماعية، لتقارير دورية، توضح نوعية البرامج التي تبني تنفيذها وأهدافها والإنجازات التي تحققت، بما في ذلك إيصال المنافع والفوائد المتحقق، وذلك بهدف تحفيز الآخرين على الخوض في مجالات عمل المسؤولية الاجتماعية، وفي الأخير غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته ومستوياته وليس فقط لدى منظمات الأعمال، بحيث يمكن من خلال ذلك تعظيم حجم أعمال المسؤولية الاجتماعية وتفعيل دورها في الاتجاه الصحيح.

١- النتائج

وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:

- ١**- الميزة التنافسية خاصية تتفرد بها المؤسسة .
- ٢**- الميزة التنافسية هي السلاح الذي تبحث عنه المؤسسات في الوقت الحالي من أجل الحفاظ على مكانتها في الأسواق.
- ٣**- المسؤولية الاجتماعية لا تقوم بها المؤسسات إجباريا بل هي تصرفات تطوعية تقوم بها المؤسسة.
- ٤**- تعود المسؤولية الاجتماعية بالفائدة على المنظمة والفرد والمجتمع وحتى البيئة.
- ٥**- ضرورة إيمان المنظمة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداء من أصحاب الشركات، مروراً بمعاليها التنفيذيين، انتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور.
- ٦**- أن تقوم المنظمة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسية التي ستهم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.
- ٧**- أن يصبح هذا النشاط جزءاً رئيسياً من أنشطة الشركات يتم متابعته من قبل رئيس الشركة، كما يتم متابعة الأنشطة التجارية، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها، تماماً كما توضع مخططات المبيعات وغيرها.
- ٨**- يمكن لمنظمة الأعمال أن تحقق أرباحاً على المدى البعيد كلما زادت من دورها الاجتماعي، ودعمت الأنشطة الاجتماعية فهذه الأخيرة تعتبر بمثابة استثمار مستقبلي لهذه الشركات.
- ٩**- إن امتلاك المنظمات لموارد معينة غير الموارد المالية يجعل منها قادرة على تقديم انجازات اجتماعية هائلة تدعم المجتمعات وترفع من شأنها.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى صحيحة لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية.

- الفرضية الثانية صحيحة لأن الأعباء التي تتحملها المنظمة لا تعود عليها بالفائدة.
- الفرضية الثالثة صحيحة لأن المنظمات لم تتمكن من الاكتساب ميزة تنافسية بفضل تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية.

أفاق الدراسة:

لقد أبرزنا في موضوعنا المسؤولية الاجتماعية على أنها آلية لاكتساب ميزة تنافسية وتبقى الدراسة مفتوحة لتناول جوانب أخرى هامة في حلقة المسؤولية الاجتماعية لتحقيقها واستمراريتها ومن هذه الجوانب التي تستحق الدراسة في هذا المجال نذكر.

- 1- المسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي.
- 2- أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية على ربحية المنظمة.
- 3- المسؤولية الاجتماعية آلية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 01** - البرواري نزار عبد الحميد ، البرزنجي أحمد فهمي ، "استراتيجيات التسويق، المفاهيم، الأسس، الوظائف" ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 2، 2008م.
- 02** - البكري ثامر ، "استراتيجيات التسويق الأخضر، تطبيقات، حالات دراسية، دراسات سابقة" ، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، 2012م
- 03** - البكري ثامر ، "التسويق أسس ومفاهيم معاصرة" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية 2006م.
- 04** - البكري ثامر ، "استراتيجيات التسويق" ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط 2012م.
- 05** - السلمي علي، "إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية" ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة، 2001م.
- 06** - السيد إسماعيل، محمد حسان "التسويق" الدار الجامعية الإسكندرية مصر.
- 07** - الشيخ محمود ، "التسويق الدولي" ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2013م.
- 08** - الصيرفي محمد ، المسئولية الاجتماعية للإدارة ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2009م.
- 09** - الطائي محمد عبد الحسين ، الخفاجي نعمة عباس خضير ، "نظم المعلومات الإستراتيجية منظور الميزة التنافسية" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009م.
- 10** - بشار يزيد الوليد،"المفاهيم الإدارية الحديثة"دار الرایة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 11** - بن عيشاوي أحمد ، "إدارة الجودة الشاملة الأسس النظرية والتطبيقية والتنظيمية في المؤسسات السلعية والخدمية" ، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2013م.
- 12** - خضير الخفاجي نعمة عباس ، "الإدارة الإستراتيجية المداخل والمفاهيم والعمليات" ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2010م.

- 13- سويدان نظام موسى، حداد شفيق ابراهيم "التسويق مفاهيم معاصرة" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009م.
- 14- صفيح صادق، يقور أحمد،"التسويق المصرفى وسلوك المستهلك"مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية مصر.
- 15- فخرى طملية إلهام ،"التسويق في المشاريع الصغيرة"دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2009م.
- 16- بخار فريد،"المنافسة والترويج التطبيقي"،مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع،الإسكندرية 2000م.
- ثانياً: المذكرات والأطروحات الجامعية:
أ- أطروحات الدكتوراه.
- 17- الحمدي فؤاد محمد حسين ، "الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك" ، أطروحة دكتوراه الجامعة المستنصرية،اليمن 2003م.
- 18- عبد الرحمن العايب،"التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر 2012م،
- 19- غول فرات ،"مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية- حالة المؤسسات الجزائرية—" ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006م.
- ب - مذكرة الماجستير.

- 20- أبو القاسم حمدي، "تنمية كفاءات الأفراد ودورها في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الأغواط - "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004.
- 21- بوسلامي عمر، "دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة جمع صيدال وحدة الدار البيضاء- " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2013.
- 22- العيهرار فلة "دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 23- النعاس صديقي ، "أهمية نظم المعلومات في تدعيم الميزة التنافسية" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.
- 24- بوaziid وسيلة ، "مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة تطبيقية على بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف - " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2012، 1.
- 25- بوبعة عبد الوهاب، "دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة اتصالات الهاتف النقال - موبيليس- "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2012.
- 26- بوشناق عمار ، "الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها تنميتها وتطويرها" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.
- 27- حامد أحمد صالح أبو سمرة، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارة الشركات" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة غزة الإسلامية 2009.

- 28- حجاج عبد الرؤوف ، "الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها- دراسة ميدانية في شركة رواج الورود لصناعة العطور بالوادي-", رسالة ماجستير، كلية التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة الجزائر، 2007م.
- 29- حميبي ياسين ،"تفعيل عملية الإبداع من خلال تنمية العلاقة بالزبائن - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للسباكه بالحراش خلال الفترة من 1999 إلى 2001" ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006م.
- 30- خري عبد الناصر ،"دور نظام المعلومات التسويقية في تفعيل القدرة التنافسية" ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة،2006م.
- 31- خامرة الطاهر، " المسؤولية البيئة الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سونا طراك" ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قصدي مرباح ورقلة 2007م.
- 32- سايج أسيما ،" إدارة الوقت والميزة التنافسية" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة،الجزائر،2006م.
- 33- سلمان حسين ،"الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية" ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004م.
- 34- شارف نور الدين ، "التسويق الإلكتروني ودوره في زيادة القدرة التنافسية - دراسة حالة مؤسسة جواب فرع اتصالات الجزائر" ،رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة2007م.
- 35- طحطوح مسعود ،"أهمية التسويق في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة-دراسة حالة مؤسسة اقتصادية" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009م.
- 36- قاسم شاوش سعيدة ،" اتجاهات معاصرة في مجال الأعمال لتحقيق ميزة تنافسية" ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة2006م.

- 37- قرش عائشة ،"دور التغير في تحسين القدرة التنافسية-دراسة حالة مؤسسة ترافل لمشتقات الحليب البليدة-", رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة 2007.
- 38- نحاسية رتبية ،"أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة- حالة شركة الخطوط الجوية الجزائرية-", رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003م.
رابعا: أيام الدراسية والملتقيات العلمية.
- 39- الأسرج حسين عبد المطلب " تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربي" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 40- بريش عبد القادر ، غرایة زهیر " دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ و ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات" ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 41- بن مسعود نصر الدين ، كنوش محمد،"واقع أهمية و قيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية " الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 42- بودي عبد القادر ، بن سفيان زهرة، "المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 43- جماعي أم كلثوم ، عبد العزيز سمير،"الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال" ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.

- 44- خبابة عبد الله، خبابة صهيب، "المؤهلية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 45- حضرة صديقي ، "التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية والعوائد المحققة من جراء تبنيها" ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 46- دادن عبد الغفور ، حفصي رشيد ، "المؤسسة بين تحقيق التنافسية و محددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية" ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 47- شرف منصف ، "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال، دراسة حالة مؤسسة سونا طراك" ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 48- شوكال عبد الكريم ، "دور تطوير المنتجات في تفعيل الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية" الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.
- 49- عبد الحادي فيحان إيثار ، كلثوم ألبز" دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية" ، الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 50- عبدالوس عبد العزيز ، بن يحيى حسين ، "أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة لتحسين تنافسية المؤسسات " - المسؤولية الاجتماعية للشركات اتجاه معايير العمل الدولية - الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 14 و 15/02/2012م.
- 51- قويدر لويزة ، كشيدة حبيبة ، "دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال و مصادرها" ، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية لبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

52- مزياني نور الدين ، بلاسكة صالح ، "دور التخطيط الفعال للموارد البشرية في تحقيق ميزة تنافسية"، الملتقى الوطني الثاني حول تسيير الموارد البشرية، التسيير التقديرية للموارد البشرية و مخطط الحفاظ على مناصب العمل بالمؤسسات الجزائرية يومي 27/02-28/02-2013. جامعة محمد خيضر بسكرة.

53- مطلوك الدوري زكريا ، أبو بكر أحمد بوسالم "المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل ل لتحقيق التنمية المستدامة في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" الملتقى الدولي الثالث منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بشار يومي 15/02 و 12/02/2012. خامسا: الأبحاث والمحلّات العلمية.

54- أبحاث اقتصادية وإدارية، غالب محمد البستنجي، أثر كفاءة نظم المعلومات في اكتساب الميزة التنافسية في الشركات الصناعية الأردنية، العدد التاسع جوان 2011م.
سادسا: الواقع الالكتروني:

55- بابا عبد القادر ، مقدم وهبة ، " المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة" ، منشور على الواقع: <http://iefpedia.com/arab/?p=19505>

تاریخ الاطلاع: 11:45 2015/03/23

بسم الله الرحمن الرحيم

الملحق رقم 01

المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان موجه لعمال البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت

سيدي/ني الفاضل/ة.....تحية طيبة

يسعدنا أن تكون هذه القائمة الاستقصائية بين أيديكم، ونفيدكم أننا نقوم بدراسة ميدانية
لإعداد مذكرة ماستر (تخصص تسويق).

مُدِّف للقيام بدراسة بعنوان:

أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، ومن أجل ذلك قمنا باختيار
البنك الوطني الجزائري من أجل إجراء هذه الدراسة قمنا بتصميم استبانة من ثلاثة محاور المحور
الأول حول البيانات الشخصية أما المحور الثاني فقد تضمن فقرات الاستبيان عبارات حول العنصر
المستقل من الدراسة "المسؤولية الاجتماعية" أما المحور الثالث فقد كانت فقرات الاستبيان حول
الميزة التنافسية ، وهذا من أجل تحقيق المُدِّف من الدراسة،

إذ تهدف الدراسة إلى تحديد أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية.
راجحين التفضل بالاطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم □ حيث أن
استكمال الإجابة عن كافة عبارات الاستبانة والدقة في الإجابة ستتعكس بالتأكيد على دقة النتائج
التي سيتم التوصل إليها □ علماً أن كافة المعلومات الواردة في الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض
البحث العملي.

شكراً على حسن تعاونكم مسبقاً

الطالبة: كمال أمينة

الخصائص الديمografية:

العمر

من 30-40 سنة

أقل من 30 سنة

51 سنة فأكثر

من 41-50 سنة

الجنس:

أنثى

ذكر

المستوى التعليمي:

ماستر

ليسانس فأقل

دكتوراه

ماجستير

الخبرة المهنية في قطاع المصارف:

من 6-10 سنوات

أقل من خمس سنوات

أكثر من 16 سنة

من 11-15 سنة

أفمط المسؤولية الاجتماعية

بدائل الإجابة						الفقرة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
النطء الاقتصادي						
					يؤدي تبني مسؤولية الاجتماعية من طرف البنك لفئات المتعاملين إلى الانحراف عن مبدأ تعظيم الربح	1
					يفتقر البنك إلى المهارات الكافية التي تمكنه من النهوض بالدور الاجتماعي تجاه مختلف فئات المتعاملين	2
					يتوخي البنك أن تكون الارباح مجذبة من برامج الخدمة المتقدمة لمختلف فئات المتعاملين	3
					أغلب برامج الخدمات المقدمة هي تعزيز المسؤولية الاجتماعية لمختلف فئات المتعاملين وليس لتحقيق مردود اقتصادي	4
					يعتبر العمل الاجتماعي للبنك مبادرات تجاه مختلف فئات المتعاملين بتمويل من المساهمين	5
النطء الاجتماعي						
					تطمح الفئات المتعاملة مع البنك لمساهمة أكبر في خدمته وتحقيق أهدافه	6
					يقيم البنك جلسات حوار مع فئات المجتمع المحلي ليعكس مدى اهتمامه بمضامين المسؤولية الاجتماعية	7
					يساهم البنك في تحصيص أرباحه لفئات ذات احتياجات خاصة من المتعاملين	8
					يتبنى البنك ضمن مسؤوليته الاجتماعية برنامجاً دوريًا للقاء العاملين لتعريفه احتياجاته	9

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	القرارات
					تقدّم إدارة البنك مساعدات خيرية لأسر العاملين المتعففين
النـمـطـ الـبـيـئـيـ					10
يقوم البنك بإجراء استطلاعات للبيئة المحيطة به لمعرفة حاجات المجتمع من برامج التدريبية					11
إن زيادة في سرعة تغيير البيئة وتعقيدها يزيد من مسؤولية البنك لتلبية احتياجات المعاملين					12
يهتم البنك بالحد من التلوث البيئي بعوئاته					13
من الأهداف التي يسعى إليها البنك التشجير وزيادة المساحات الخضراء في بيئه عمله					14
لدى البنك وسائل وطرق متعددة لمعالجة المنتجات الضارة بالبيئة المحيطة بها					15

الميزة التنافسية

بدائل الإجابة						الفقرة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
المرونة						
					16	تؤمن إدارة البنك الدعمين المادي والمعنوي لمواجهة حاجات وتطلعات المتعاملين الحالين والمستهدفين
					17	تعطي إدارة البنك العاملين الحرية الكاملة في انجاز العمل الموكل إليهم.
					18	تعمل إدارة البنك على تطوير أداء العاملين وتحسين مهاراتهم حسب متطلبات السوق المتعددة
					19	تسعى إدارة البنك إلى معرفة خصائص السوق لإعداد الإستراتيجيات والتكتيكات المناسبة لأي وضع محتمل حالي ومستقبلبي
					20	تتميز العلاقات بين الإدارة وفئات متعامليها بالكفاءة العالية وذلك بغرض انجاز طلباتهم
الإبداع						
					21	تبني البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه العاملين لديه يحقق له ميزة في تقديم الخدمات بأسلوب جديد أو التطوير في تقديم عملية الخدمات
					22	يتحقق نظام المعلومات المعمول به في البنك مساهمة جوهرية في تحقيق الميزة التنافسية الخاصة بالإبداع من خلال توسيع أفاق التطوير والتجديف في الخدمات البنكية.
					23	استخدام البنك لتطبيقات الحاسوب والبرامج الجاهزة المعاصرة تساعده على ابتكار طرق وأساليب جديدة

					تحتفل عن المصارف المنافسة	
بدائل الإجابة					الفقرة	
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		
					تبني البنك لمسؤوليته تجاه مختلف فئات المعاملين يعطيه ميزة تتعلق بإبداع طرق جديدة تحتفل عن المصارف المنافسة	24
					امتلاك البنك لمسؤوليته الاجتماعية تجاه مختلف فئات المعاملين يعطيه قدرة أكبر على الاستجابة السريعة للفرص والتهديدات البيئية	25
					السمعة	
					سمعة البنك ميزة مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى المنافسة	26
					تعبر سمعة البنك عن الفوائد المتأتية من الخدمة المقدمة	27
					تعبر سمعة البنك عن سمات وصفات تتطابق مع سمات وصفات الخدمة التي تبحث عنها	28
					سمعة البنك رسخت اسم البنك وخدماته المقدمة	29
					تدل سمعة البنك على محتوى الخدمة التي يقدمها البنك	30

الفصل الثاني

الفصل الأول

المقدمة العامة

قائمة المداول

المحتوى

قائمة الأشكال

الفصل الثالث

المختتمة

المراجع

الملاحم

الإهداء

الشّعر

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الملاحق

الملخص